


الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

تأثير أجهزة الاستخبارات في صنع القرار:
نموذج تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية

رسالة أعدت لنيل شهادة الماستر البحثي في العلوم السياسية والادارية

إختصاص علاقات دولية ودبلوماسية

إعداد

محمد خضر الحاج

لجنة المناقشة:

الدكتور وسام عدنان إسماعيل	الأستاذ المشرف	رئيسًا
الدكتور يحيى محمد ضاهر	أستاذ مساعد	قارئًا
الدكتور مصطفى إسماعيل الشامية	أستاذ مساعد	عضوًا

٢٠٢٤





الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

تأثير أجهزة الاستخبارات في صنع القرار: نموذج تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية

رسالة أعدت لنيل شهادة الماستر البحثي في العلوم السياسية والادارية

إختصاص علاقات دولية ودبلوماسية

إعداد

محمد خضر الحاج

لجنة المناقشة:

الدكتور وسام عدنان إسماعيل	الأستاذ المشرف	رئيسًا
الدكتور يحيى محمد ضاهر	أستاذ مساعد	قارئًا
الدكتور مصطفى إسماعيل الشامية	أستاذ مساعد	عضوًا

٢٠٢٤

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذا البحث، وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط.

الشكر والتقدير

لله الفضل والمنّة من قبل ومن بعد،

أتقدّم بالشكر والتقدير والعرفان للدكتور وسام إسماعيل، لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة ودعمه الدائم وعلى ما قدّمه من توجيهات بنّاءة وملاحظات قيّمة في جميع مراحل هذا العمل، لكي أنتج تحت إشرافه أهم أبحاثي العلمية في مسيرتي الأكاديمية التي لا تزال في بدايتها.

وبالطبع، أخصّ بالشكر حضرة عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية أ. د. حبيب القزي صاحب الفكر الذي غير مفاهيم الحدود بالنسبة لكليتنا المرموقة التي دائمًا ما رفعت اسم جامعتنا بين مصاف الكبار.

وأخيرًا، أشكر والديّ اللذان لولا فضلهما ورضاهما ما كنت لأصل إلى ما وصلت إليه اليوم، بارك الله بعمرهما وحفظهما من كل مكروه.

الإهداء

إلى إخوتنا الصامدين في الجنوب اللبناني وفلسطين، رحم الله الشهداء،

ستعود الأرض لأصحابها، وستعود الحياة لمن يستحقها.

Abstract

This thesis presents a new case study compared to commonly studied cases of modern intelligence services. It aims to determine the extent and manner through which intelligence can influence the political decision-making process in Turkey. That will be through analyzing the developing nature of the relationship between the Turkish National Intelligence Agency (MİT) and the Justice and Development Party (AKP) government, after the relative marginalizing of this agency during the eras of previous governments.

Given the varying importance of intelligence services to governments, the diversity of studies that address the nature of the relationship between them gives the reader a vision, so he would be able to find the link between the importance and the nature of the relationship. Diving into the Turkish model adds a new diversity to studies that dealt with topics with similar cases, as each country has its own case when it comes to intelligence services within the political system.

It should be noted that this study on the Turkish model proceeds objectively to talk about the historical variables, transformations, and interactions through which the Turkish National Intelligence Agency achieved its current position. The relationship of mutual influence is a relative relationship that is always linked to the variables.

This particular topic is considered an emerging model. Therefore, its study will be able to inform the reader of all the details that any similar specialized study might address. It also encourages expansion to delve into comparative studies, especially when addressing the relationship of mutual influence between intelligence and political systems.

Abstrait

Ce mémoire présente une nouvelle étude de cas, comparée aux cas couramment étudiés des services de renseignement modernes. Il vise à déterminer dans quelle mesure et de quelle manière les services de renseignement peuvent influencer le processus décisionnel politique en Turquie. Cela passera par l'analyse du caractère évolutif des relations entre l'Agence Nationale de Renseignement Turque (MİT) et le gouvernement du Parti de Justice et du Développement (AKP), après la marginalisation relative de cette agence au cours des époques des gouvernements précédents.

Compte tenu de l’importance variable des services de renseignement pour les gouvernements, la diversité des études qui abordent la nature de la relation entre eux donne au lecteur une vision qui lui permettra de trouver le lien entre l’importance et la nature de la relation. L’approfondissement dans le modèle Turc ajoute une nouvelle diversité aux études traitant de sujets avec des cas similaires, d’où chaque pays a son propre cas en matière de services de renseignement au sein du système politique.

Il convient de noter que cette étude sur le modèle Turc aborde objectivement les variables historiques, les transformations et les interactions à travers lesquelles l’Agence Nationale de Renseignement Turque a atteint sa position actuelle. La relation d'influence mutuelle est une relation relative toujours liée aux variables.

Ce sujet particulier est considéré comme un modèle émergent. Son étude pourra donc informer le lecteur de tous les détails que pourrait aborder toute étude spécialisée similaire. Cela encourage également l’expansion des études comparatives, en particulier lorsqu’il s’agit de la relation d’influence mutuelle entre les services de renseignement et les systèmes politiques.

ملخص

تقدم هذه الرسالة دراسة حالة جديدة نسبيًا مقارنة بحالات أجهزة الاستخبارات غير التقليدية الشائعة دراستها. ويهدف إلى تحديد المدى والكيفية اللذان من الممكن أن تؤثر من خلالهما الاستخبارات على عملية إتخاذ القرار السياسي في تركيا، وذلك من خلال تحليل تطور طبيعة العلاقة بين الوكالة الوطنية للاستخبارات التركية وحكومة حزب العدالة والتنمية، بعد أن كانت هذه الوكالة مهمشة نسبيًا في عهود حكومات سابقة.

ونظرًا للأهمية المتفاوتة لأجهزة الاستخبارات بالنسبة للحكومات، فإن تنوع الدراسات التي تتناول طبيعة العلاقة بينهما يعطي أفقًا للقارئ للربط بين الأهمية وطبيعة العلاقة. وإن دراسة النموذج التركي تضيف تنوعًا جديدًا على الدراسات التي تناولت مواضيع تطرقت لحالات مماثلة، فلكل دولة حالتها الخاصة عندما يتعلق الأمر بأجهزة الاستخبارات داخل النظام السياسي.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة عن النموذج التركي تنطلق بشكل موضوعي للحديث عن المتغيرات والتحولات التاريخية والتفاعلات التي وصلت من خلالها الوكالة الوطنية للاستخبارات التركية إلى المكانة التي هي عليها اليوم، فعلاقة التأثير المتبادل هي علاقة نسبية مرتبطة دائمًا بالمتغيرات.

يعتبر هذا الموضوع بالذات نموذجًا وليدًا وحديث النشأة. لذلك فإن دراسته قادرة على إحاطة القارئ بجميع التفاصيل التي قد تتطرق إليها أي دراسة متخصصة مماثلة. كما أنها تحفّز نحو التوسع للغوص في دراسات مقارنة، خاصة عند التطرق إلى علاقة التأثير المتبادل بين الاستخبارات والأنظمة السياسية.

دليل المصطلحات المختصرة

AKP	*Adalet ve Kalkınma Partisi* (Türkiye)
Art.	Article
CIA	Central Intelligence Agency (United States of America)
DCAF	Democratic Control of Armed Forces
ECFR	European Council on Foreign Relations
EU	European Union
FETÖ	*Fethullahçı Terör Örgütü* (Türkiye)
HUMINT	Human Intelligence
Ibid.	*Ibidem* (Latin)
INGO	International Non-Governmental Organization
KCK	*Koma Civakên Kurdistan* (Türkiye)
KGB	*Komitet Gosudarstvennoy Bezopasnosti* (Russia)
LNGO	Local Non-Governmental Organization
MİT	*Millî İstihbarat Teşkilatı* (Türkiye)
MIT	Massachussets Institute of Technology (United States)
n/a	Not Applicable
NATO	North Atlantic Treaty Organization
NGO	Non-Governmental Organization
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development
Op. Cit.	*Opere Citato* (Latin)
PKK	*Partiya Karkerên Kurdistanê* (Türkiye)
RP	Research Paper
SETA	*Siyaset, Ekonomi ve Toplum Araştırmaları Vakfı* (Türkiye)
SVR	*Sluzhba Vneshney Razvedki* (Russia)
USAID	United States Agency for International Development
Vol.	Volume

التصميم العام

المقدمة **١**

القسم الأول: مسارات التجاذب بين العسكر والنظام السياسي المدني في تركيا **٩**

الفصل الأول: مرحلة هيمنة الراديكالية العلمانية على المشهد السياسي **١٠**

المبحث الأول: إستئثار الجيش بالقرار السياسي ١١

المبحث الثاني: الدور الخفي لأجهزة الاستخبارات في بسط الهيمنة العسكرية ٢٣

الفصل الثاني: مسارات تحييد الجيش في عهد حزب العدالة والتنمية **٣٣**

المبحث الأول: محطات الانكسار التركي في المسار الدبلوماسي الخارجي ٣٤

المبحث الثاني: إنعكاسات التحولات الخارجية على الواقع السياسي التركي ٤٥

القسم الثاني: الكيان الجديد للمؤسسة الاستخباراتية داخل النظام السياسي **٥٧**

الفصل الأول: التحولات الجذرية في العلاقة بين الحكومة وحركة الخدمة **٥٨**

المبحث الأول: إدارة المشهد السياسي مع ظهور الدولة العميقة الجديدة ٥٩

المبحث الثاني: دخول الاستخبارات في منعطفات العلاقة ٦٩

الفصل الثاني: موقع الاستخبارات بالنسبة لسلطة إتخاذ القرار السياسي **٨٠**

المبحث الأول: التحولات الوضعية للاستخبارات عقب الانقلاب الفاشل ٨١

المبحث الثاني: القيمة الاستراتيجية المضافة للاستخبارات في الدبلوماسية التركية ٨٩

الخاتمة **٩٩**

المقدمة

١. المدخل التمهيدي:

لم يخلُ المشهد السياسي العالمي يومًا من التحولات والانعطافات التي تطرأ على العلاقات السياسية المتبادلة بين الدول. هذه المتغيرات تحكمها ثوابت ومبادئ توجه الدول وتبرر سياساتها، وعلى أساسها تتفاعل سيرورة العلاقات الدولية. وهذه الثوابت هي الاعتبارات التي من دونها لا تكون الدولة قادرة على الاستمرار والتطور.

أحد أهم هذه الاعتبارات هو الاعتبار الأمني وهو أحد الركائز الأساسية هي التي تحكم مصير قيام أي تبادل دبلوماسي بين الدول. فليست هناك دولة مستعدة للخوض في أطر العلاقات الدبلوماسية مع الأطراف الأخرى دون التماس ضمانات أمنية واستراتيجية تكفل لها تحقيق استقرارها بالدرجة الأولى وأهدافها المرجوة بالدرجة الثانية.

ولا تتوقف الأبعاد الأمنية عند المرحلة التفاوضية الممهدة لبناء العلاقات، بل هي سيرورة مستمرة حتى إلى ما بعد قيام أي تبادل دبلوماسي أو سياسي أو اقتصادي. والدليل على ذلك أنه على الرغم من درجة التطور التي وصلت إليها الدول في مجال الصناعات العسكرية والتطوير الأمني، ورغم دخولها في تحالفات تضمن لها البعد الأمني والاستراتيجي، إلا أن هذه الدول لم تتخلى يومًا عن مبادئ التطوير الذاتي وخاصة في المجالات المذكورة، لما لها من أهمية في ترسيخ وضعيتها الاستراتيجية.

من خلال الربط بين مبدأ التطوير الأمني ومبدأ بناء العلاقات الدولية، يمكن استنتاج أن المبدأ الأول غير محصور بالتطوير العسكري البحت، فهو مرتبط أيضًا بكافة الأجهزة التي تلعب دورًا أساسيًّا على صعيد أمن الدولة بشكل عام، والتي لها تأثير في صميم هذه العلاقات. ولعل إحدى أهم هذه الأجهزة هي وكالات الاستخبارات التي لطالما تمثلت وظيفتها التقليدية بجمع المعلومات وتحليلها ورفعها مع التوصيات عبر تقارير إلى الرؤساء.

تمتلك حكومات الدول أساليب ووسائل مختلفة للقيام بالعمل الاستخباراتي، نذكر منها: الاعتماد على الجواسيس والعملاء، الأقمار الصناعية، وسائل الاتصال، التوظيف من خارج الجهاز

الاستخباراتي كالاعتماد على المنظمات والجمعيات غير الحكومية المتواجدة على أراضي الدولة المضيفة، أو الاعتماد على الخلايا الحزبية للتجسس خاصة في البلدان ذات النظام الحزبي الواحد. كما يوجد أسلوب مهم جدًّا يؤكد على التقارب بين العمل السياسي والعمل الاستخباراتي، ألا وهو التبادل الاستخباراتي بين الدول.

إن وظيفة أجهزة الاستخبارات اليوم باتت تشهد تحولًا كبيرًا من ناحية الأهمية، فقد أضيفت إليها وظائف معاصرة غير تقليدية قد تتشابه مع تفاصيل عملها التقليدي، غير أن ما يميزها اليوم هو اتساع مجالها الجغرافي والبنيوي من جهة، وتطور طبيعتها الوظيفية من جهة أخرى حتى باتت متشابهة كثيرا مع العمل السياسي والتي يختلف نطاقها الوظيفي وفقًا للجهة التي ترتبط بها. فقد ترتبط هذه الأجهزة في بعض الدول إما بالمؤسسات العسكرية وإما بمديريات الشرطة، أو يمكن أن ترتبط إرتباطًا مباشرًا بالسلطات الحكومية الرسمية فتكون مستقلة بذاتها. من هنا يتبين التفاوت في قدر الأهمية المعطاة لهذه الأجهزة بحسب كل حكومة.

بالنظر إلى الوضع الحالي، يلاحظ التقارب العام والتوازي في المفهوم الوضعي بين الحكومات وأجهزة الاستخبارات. فقد أدت أهمّ أجهزة الاستخبارات في العالم تاريخيًا وظائف واسعة النطاق وحاسمة في مجالات الأمن والدبلوماسية وحل النزاعات، وهي تشكل اليوم عنصرًا أساسيًا في السياسات الخارجية للحكومات واستراتيجياتها في إدارة الصراع. من هنا تتضح مساعي الحكومات لإعطاء أهمية أكبر للاستخبارات، حتى أصبح التقارب بينهما كبيرًا من ناحية التنظيم والهيكلية والبنية التحتية وبعض المهام الوظيفية، ودورهما الأساسي في تحديد معايير المكانة الاستراتيجية للدولة. هذا الأمر يؤكد اليوم تكوّن هوية جديدة للمؤسسات الاستخباراتية، تضعها وسط مكانة رفيعة داخل الدولة وتؤهلها للتمتع بهامش أوسع من الصلاحيات بغية التطور والتقدم. لذلك، تتجلى حاجة كبيرة إلى فهم طبيعة العلاقات بين الاستخبارات وحكومات الدول.

إن طبيعة العلاقة بين قوة أجهزة الاستخبارات وقوة السلطة الحاكمة ليست بالضرورة علاقة تناسبية. فأحيانًا تعكس إجراءات هذه الأجهزة ضعف وعدم قدرة الحكومات على السيطرة على القرار السياسي. أو على العكس من ذلك، قد تعكس قوة قدراتها التوجيهية. لذلك، عند الحديث عن طبيعة العلاقة بين هذين الطرفين، يجب التمييز بين الإدارة وبين التحكم لأن أحدهما سيحكم مصير

تلك العلاقة التي سينعكس تأثيرها مباشرة على الدولة ومكانتها المستقبلية. وبالتالي، يمكن التأكيد على أن الاستخبارات تعتبر عنصرًا أساسيًا من مكوّنات عملية صنع القرار في ما يتعلق باعتبارات الدولة الاستراتيجية.

إن البعدين الأساسيين من توظيف الاستخبارات في السياسة الخارجية، هما البعد الأمني والبعد الاستراتيجي. فلا يمكن إنكار القدرات العالية والخصائص الفريدة التي تتمتع بها هذه الأجهزة، وحصرية المعطيات التي تتوفر لديها، أضف إلى ذلك المميزات الشخصية التي يتمتع بها قادة هذه الأجهزة، والتي فيها من التشابه الكثير مع مميزات الرجال الدبلوماسيين، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمهارات التفاوضية الاحترافية وبعد الرؤية الأمني والاستراتيجي. وقد شهد التاريخ أمثلة عديدة عن رجال إستخبارات تبوؤوا مناصب سياسية رفيعة، وآخرون لا يزالون يلعبون أدوارًا مهمة في رسم السياسات العامة لدولهم ومن أبرزهم الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الابن الذي كان مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA)، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي كان أحد ضباط الاستخبارات الخارجية الروسية (KGB)، واليوم يتولى هاكان فيدان المدير السابق للوكالة الوطنية للاستخبارات منصب وزير الخارجية في تركيا.

خلال الفترة الأولى من قيام الجمهورية التركية، لم تكن للاستخبارات بذات الأهمية التي هي عليها اليوم، بل كان التأثير الأكبر على النظام السياسي لفترة طويلة من تاريخ الجمهورية يحدث بفعل انخراط العسكر في العملية السياسية. بدأ ذلك للمرة الأولى في٢٧ أيار ١٩٦٠ وفرض نوعًا من النفوذ المباشر للجيش على النظام السياسي، ولم يكن ذلك سوى بداية لمرحلة سطوة الجيش على مقدرات الجمهورية، فأصبح مبدأ الانقلاب ظاهرة راسخة في أيديولوجية المؤسسة العسكرية تحدث بشكل متواتر وعند تقدير الجيش لحاجته إليها. وقد استتبع هذا الانقلاب بانقلابات أخرى أعوام ١٩٧١ و١٩٨٠ و١٩٩٧، أحدثت اختلالات كبيرة في العلاقات السياسية المدنية – العسكرية وكان للجيش في نهاية كلّ منها اليد العليا والقرار الذي يرجح مصالحه، ففرض وجودًا لدولة عميقة عززت من قوة السلطات المدعومة من الجيش وأرهبت كل من لا يتماشى معها.

بقيت تركيا على هذه الحالة حتى وصول حزب العدالة والتنمية الذي أسسه رجب طيب أردوغان عام ٢٠٠١ إلى السلطة في تركيا، فما لبث أن رأى هذا الحزب النور حتى فاز في الانتخابات

البرلمانية عام ٢٠٠٢. وقد شكل هذا الفوز نقطة تحول كبيرة مهدت لتغيير موازين القوى في العلاقات المدنية – العسكرية للمرة الأولى في تاريخ الجمهورية التركية.

كانت مسألة إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي نقطة حاسمة في تحديد وجهة تركيا السياسية. كيف لا وهذا الانضمام كان مطلبًا قوميًا أول من دعا إليه هو المؤسس أتاتورك. إلا أن ما لم يكن يعرفه أتاتورك، هو أن ذلك الانضمام المنشود يحتاج تماشيًا وفق المعايير الأوروبية التي تحد من سلطة الجيش السياسية. هذا الأمر إنعكس تقليصًا تدريجيًّا لصلاحيات الجيش السياسية، إلى أن أقصي من السلطة نهائيًّا خلال السنوات الأولى من عهد حزب العدالة والتنمية.

على الرغم من ذلك، لم تنعم تركيا بالاستقرار في الداخل، إذ أنه وبعد انتهاء خصومة حزب العدالة والتنمية مع الجيش، والتي أعد لها الحزب العدة باتخاذه حليفًا داخليًّا قويًّا، تحولت هذه الخصومة نحو حركة الخدمة الحليفة وانتهت بما عرف بمحاولة إنقلاب عام ٢٠١٦، وهي الحادثة التي أدت خدمة كبيرة لأردوغان واستطاع من خلالها ضرب عصفوري حركة الخدمة والمؤسسة العسكرية بحجر واحد.

كان للوكالة الوطنية للاستخبارات حصة من في هذا الصراع، فقد كانت هدفًا للاستقطاب بين حزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة، إلى أن استخدم أردوغان سلطات الطوارئ بعد محاولة الانقلاب لإصدار مرسوم يربط الاستخبارات برئاسة الدولة، ولأول مرة، تم منح الاستخبارات سلطة جمع المعلومات. بدا ظاهرًا أن تأثير الجيش على السياسة في تركيا قد وصل بالفعل إلى خط النهاية، فعاد للالتزام بمهامه التقليدية المتمثلة في حماية البلاد من التهديدات الخارجية، في مقابل صعود الوكالة الوطنية للاستخبارات التي أصبحت اليوم الجهاز الأقوى في تركيا.

مرت الاستخبارات بنقلة نوعية في عهد حزب العدالة والتنمية، غيرت مكانتها ودورها، وحولتها من جهاز أمني شبه مهمش كان يعاني من الثغرات في عهود سابقة، إلى جهاز معاصر ذي وظائف شاملة وعصرية تجاوز بها الحدود التقليدية للاستخبارات، وآزر الحكومة التركية في استجماع قواها في أكثر من محور على الرغم من بعض نقاط الضعف التي أظهرتها التجارب، إلا أن الحكومة أبقت على تمسكها بالوكالة وأعربت عن كامل ثقتها بها، واليوم أصبح رئيسها السابق هاكان فيدان وزير الخارجية التركية.

لا تعتبر مسالة تعيين مدير الاستخبارات في موقع سياسي رفيع مثل وزارة الخارجية إستثناءً على القاعدة، لكنها لا تنفي الخصوصية التي تتمتع بها والتي تدفع لتحليل أسباب وأبعاد هذا التعيين، خاصة بعد إعادة تموضع مفهوم دبلوماسية الاستخبارات في تركيا إبان وصول هاكان فيدان لرئاسة الوكالة التي استعادت تركيا من خلالها جزءًا مهمًا من دورها الاستراتيجي الوازن في منطقتها الاقليمية، وحتى على الساحة العالمية مؤخرًا.

لذلك فإن أبعاد تعيين هاكان فيدان في موقع وزارة الخارجية، إنما هي دلالة على ترسّخ مكانة وكالة الاستخبارات الوطنية داخل النظام السياسي التركي وحافز لها للتطوير المستمر في ظل تعاظم التحديات. كما أنها دليل على ثقة الرئيس رجب طيب أردوغان بهاكان فيدان حتى أعطاه شبه تفويض بإدارة شؤون تركيا الخارجية في فترة تشهد تفاعلات دولية وتوترات أمنية كبيرة في المناطق المجاورة لتركيا وتحديدًا في الشرق الأوسط وشرق أوروبا.

٢. **أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث بالخصائص التالية:

- التأكيد على القيمة المضافة التي تقدمها الأدوار غير التقليدية لأجهزة الاستخبارات على صعيد السياسات الخارجية.
- إبراز الخصائص التي تتمتع بها الاستخبارات داخل النظام السياسي التركي الحالي والتي تتميز بها عن غيرها من الأجهزة الرسمية في تركيا.
- قد توجد دراسات تناولت دور أجهزة الاستخبارات في صناعة القرار السياسي، لكن هناك ندرة في الدراسات العربية التي تحدثت عن نموذج تركيا التي لطالما تميزت أشكال الحكم فيها بالتفاعل بين السياسي والعسكري.
- تسهيل المهمة على الباحثين عندما يتعلق الأمر بالدراسات المقارنة التي تتناول الموضوع العام للبحث.

٣. **أهداف البحث:** تهدف هذه الدراسة إلى:

- التأكيد على المسار الطويل للمراحل التي مرّت بها تركيا حتى وصلت الاستخبارات إلى المكانة التي هي فيها اليوم.

- توسيع أفق الباحث نحو التفاصيل المتعلقة بخصائص الاستخبارات التي تحدد طبيعة العلاقة الثنائية بين الحكومات والاستخبارات.
- التعرف على المهام الغير التقليدية لأجهزة الاستخبارات وأهمية أثرها على النظام السياسي.
- تبيان أن تأثير الاستخبارات ليس بالضرورة دائمًا أن يكون ملموسًا، فقد يكون مجرد نواجدها هو عامل مؤثر في مسار التفاعلات.

٤. أسباب اختيار الموضوع:

اختير الموضوع التركي بالتحديد نظرًا للخاصية الفريدة للعلاقة بين حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا والوكالة الوطنية للاستخبارات. فهذه العلاقة تميزت بمتغيرات كثيرة منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، واليوم تكرّس الاعتراف بأهمية الوكالة بعد تولي رئيسها السابق هاكان فيدان منصب وزير خارجية البلاد.

٥. إشكالية البحث: يدعو كل ما سبق إلى طرح الإشكالية التالية:

ما هو نطاق تأثير أجهزة الاستخبارات في عملية صنع القرار السياسي لنظام حزب العدالة والتنمية؟

هذه الإشكالية، تنبثق عنها عدة تساؤلات أساسية وأخرى فرعية من الممكن أن تساعد في الإجابة عنها لاحقًا:

التساؤلات الأساسية:

- هل تعتبر قوة أجهزة الاستخبارات من ثوابت قوة الأنظمة السياسية؟
- ما هو السبب الأساسي للعلاقة الدقيقة بين أجهزة الاستخبارات والحكومات؟
- كيف ظهر التشابك والتداخل في الأدوار بين الاستخبارات ومهام السياسة الخارجية لتركيا؟

التساؤلات الفرعية:

- هل ساهمت الاستخبارات في أدوار أساسية خلال فترة هيمنة الجيش في تركيا؟
- ما هي العوامل المتعلقة بالاستخبارات التي أدت إلى إنحسار الهيمنة العسكرية في تركيا؟
- كيف أثرت الاستخبارات في التفاعلات الداخلية في عهد حزب العدالة والتنمية؟

- ما هي السيرورة التي مرت بها الاستخبارات في عهد حزب العدالة والتنمية حتى وصلت إلى مكانتها الحالية؟
- ما هي القيمة المضافة التي قدمتها الوكالة الوطنية للاستخبارات بقيادة هاكان فيدان لسياسة تركيا الخارجية؟ وما هي الأبعاد الاستراتيجية لتعيينه وزيرًا لخارجية البلاد؟
- كيف يعكس هذا التعيين التحولات في هيكلية وأهمية الاستخبارات داخل النظام السياسي التركي؟

٦. الفرضية:

- للاستخبارات من الأثر ما هو مباشر وما هو غير مباشر على القرارات والمسارات السياسية داخل النظام السياسي التركي.

٧. المناهج المستخدمة:

- **المنهج الوصفي:** الذي يقوم على جمع الحقائق والمعطيات وتفسيرها للوصول إلى وصف علمي متكامل للحالة قيد الدراسة. سيركز هذا المنهج على المسار الذي بدأ مع قيام الجمهورية التركية والذي مرت به الاستخبارات التركية حتى وصلت إلى مكانتها الحالية.
- **المنهج التحليلي:** الذي يعمل على تفكيك العناصر المترابطة في ما خص الشأن التركي لاستخلاص المؤديات التي وصلت إليها الإستخبارات، وتبيان الخصائص التي تفسر أساسها. ويقوم هذا المنهج بالتركيز على تحليل العلاقات بين المتغيرات وفهم الأسباب والتأثيرات ويمكن اعتماده للاستدلال.

٨. حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تركيا وحدودها الاقليمية.
- **الحدود الزمنية:** من العام ٢٠٠٢ حتى حزيران ٢٠٢٣. أي منذ تولي حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان الحكم في تركيا، حتى وصول هاكان فيدان إلى منصب وزير الخارجية.

٩. الدراسات السابقة:

- دراسة شوقي عرجون تحت عنوان "**الدراسات الاستخباراتية ودراسة العلاقات الدولية: هوية علمية مشتركة؟**"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، ٢٠٢١: تظهر هذه الدراسة مدى التقارب في الهوية العلمية بين دراسة العلاقات الدولية والدراسات الاستخباراتية، حيث أن الأولى أصبحت اليوم تشكل مجالًا خصبًا لإجراء الدراسات الاستخباراتية خاصة بعد التحولات الدولية العالمية.

- دراسة أحمد العجوز تحت عنوان "**دور أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في عملية صنع القرار**"، المعهد المصري للدراسات، ٢٠٢١: أبرزت هذه الدراسة تبني معظم السياسات الاسرائيلية تقييمات مختلف أجهزة الاستخبارات الرسمية في الكيان، الأمر الذي يؤكد الأهمية البارزة لهذه الأجهزة خاصة بسبب الخلفية العسكرية العميقة لهذا النظام.

من خلال مقاربة الدراسات السابقة مع هذه الرسالة، يتبيّن أن الدراسة الأولى تعبّر عن تأكيد العلاقة التي يتمحور حولها عنوان الرسالة، إذ أنها وإن لم تتطرق للحديث عن كيفية صنع القرار السياسي، إلا أنها أكّدت الارتباط بين العمق الأساسي لصنع القرار والمتمثل بدراسة العلاقات الدولية وبين الدراسات الاستخباراتية. أمّا الدراسة الثانية، فتتميّز عن هذه الرسالة بالأهمية المعطاة للتوصيات والتقديرات الاستخباراتية داخل الكيان الصهيوني وتأثيراتها الفعالة في عملية اتخاذ القرار في ظل خلفية عسكرية عميقة للنظام السياسي. في المقابل، لم تكن هذه الوظيفة متجذرة في عمق النظام التركي، الذي شهد في البداية انتقالًا تدريجيًّا نحو إقصاء العسكر من المشهد السياسي بفعل التوترات والتفاعلات بينه وبين السلطة، إلى أن صعدت الاستخبارات إلى الواجهة في مرحلة لاحقة.

للإجابة على الإشكالية وبغية معرفة التأثير الذي تقوم به الاستخبارات على عملية صنع القرار السياسي في تركيا، سيتم شرح مسارات التجاذب السياسي بين المدني والعسكري في تركيا، ودور الاستخبارات في تفاصيل تلك الفترة التي انتهى بنهايتها الدور الفعلي للجيش في الداخل السياسي التركي. ثم سيتم الغوص في سيرورة قيام الكيان الجديد للمؤسسة الاستخباراتية وصولًا إلى المكانة الوازنة التي باتت تتمتع بها في ظل نظام حزب العدالة والتنمية.

القسم الأول:

مسارات التجاذب بين العسكر والنظام السياسي المدني في تركيا

إعتبر النظام السياسي مع قيام الجمهورية التركية نظامًا علمانيًّا متشددًا لا يسمح بوجود الدين في المظاهر العامة للدولة بأي شكل من الأشكال، مما أثر في طبيعة النظام السياسي الذي إتصف بالجمود والثبات على مبادئ وأفكار العلمانية. أدت طبيعة هذا النظام إلى تقييد الدور التركي الخارجي في ظل التركيز على بسط الهيمنة داخليًّا، فغابت تركيا عن الاضطلاع بأي دور فاعل في الساحتين الاقليمية والدولية، بعدما كانت الإمبراطورية العثمانية محور السياسة الدولية لقرابة الستة قرون.

كان المشهد الداخلي للنظام السياسي في تركيا متذبذبًا بسبب كثرة الانقسام والاندماج المستمرين بين الأحزاب والنخب السياسية والتحول في التوجهات خلال مراحل زمنية قصيرة، فكان من الجيش في كل مرة أن يعيد ضبط الأمور من خلال انقلابات عسكرية نفذها تحت ذريعة حماية الهوية القومية والعلمانية. وبالتالي، لم تطرأ عليه أي تغييرات جوهرية منذ تأسيس الجمهورية التركية في العام ١٩٢٣، حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في العام ٢٠٠٢ والذي مهدت له عدة عوامل متضافرة، أسست لمرحلة إنتقالية جديدة في عمر البلاد.

تتدرج هذه العوامل بين ما هو خارجي متعلق بالمتغيرات الدولية وما تبعها من متطلبات، وبين ما هو داخلي ومتعلق بالتبعات الداخلية الناتجة عن العوامل الخارجية. وفي هذه التبعات تفاصيل أساسية كان للعامل الاستخباراتي حصة خجولة منها، إلا أنه أحدث أثرًا مهمًا وشكل علامة فاصلة بين ماضي تركيا العلمانية المتشددة وحاضرها البراغماتي القائم حاليًّا.

سينقسم هذا القسم في حديثه عن مسارات التجاذب بين المدني والعسكري إلى فصلين يشكلان مرحلتيه الأساسيتين: المرحلة الأولى هي فترة الهيمنة الراديكالية العلمانية على المشهد السياسي في البلاد، أما المرحلة الثانية فهي تتناول الانحدار الذي أصاب الدور السياسي للمؤسسة العسكرية بعد وصول حزب العدالة والتنمية.

الفصل الأول: مرحلة هيمنة الراديكالية العلمانية على المشهد السياسي

منذ نشأة الجمهورية التركية، نصّبت المؤسسة العسكرية نفسها وريثًا شرعيًّا للمؤسس مصطفى كمال أتاتورك، وعهدت إلى نفسها مهام حماية الجمهورية والمبادئ الكمالية العلمانية. وقد حظي الجيش بدعم كبير من السلطة طيلة فترة حكم الحزب الواحد، وبتأييد شعبي واسع نظرًا للعوامل الثقافية والدور التاريخي الذي لعبه على مدى قرون في السلطنة العثمانية، بالإضافة إلى عدة نقاط قوة، ارتكز عليها وتميز بها عن بقية الجيوش في الدول.

بعد وفاة أتاتورك عمل الجيش على ضمان دور له في الحياة السياسية، وسعى إلى شرعنة تدخله في قرارات الدولة من خلال مجموعة من الوسائل القانونية التي تتيح له ممارسة تأثيره الكامل في حالات استلام المدنيين للسلطة، وكان له ما أراد بالفعل وحمى نفسه بالمواد الدستورية التي رسخت وجوده وشرعت له أي تحرك ممكن أن يقوم به ضد الحكومات المدنية.

بالطبع كان للقوانين والأنظمة والطبيعة الاجتماعية دورٌ مهم في هيمنة الجيش على مقدرات الدولة، إلا أن هذه الهيمنة لم تكن لتستمر طيلة تلك الفترة لولا وسائل الدولة العميقة التي انتشرت أفرعها في أجهزة الدولة. إذ يمكن القول أن الجيش التركي كان أشبه بمؤسسة إستخباراتية شاملة، تشتمل على كافة أطر العمل الاستخباراتي الوظيفية والجغرافية.

كما اشتمل عمل هذه المؤسسة على التنسيق والتعاون مع الجهات الاستخباراتية الخارجية، وخاصة وكالة الاستخبارات المركزية الأمركية CIA، التي كان لها التأثير في تلك الفترة على رسم خارطة التحالفات الاقليمية، ودعم أنظمة ومحاربة أخرى تبعًا لما تتطلبه المصلحة الأميركية الخارجية في كل منطقة، وكل ذلك كان يجري في سياق ما يسمى حرب الوكالة ضد الاتحاد السوفياتي بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية.

سيتطرق هذا الفصل في مبحثه الأول للحديث عن المسارات السياسية في هذه الفترة التي تجسدت بسيطرة تامة من قبل المؤسسة العسكرية، ومن ثم سيبرز المبحث الثاني دور المؤسسات الاستخباراتية في المساهمة بإرساء تلك السيطرة.

المبحث الأول: إستئثار الجيش بالقرار السياسي

منذ تأسيسها على يد مصطفى كمال أتاتورك ورفاقه العسكر، تميّزت الجمهورية التركية بالطابع العسكري وتأثير الجيش على القرار السياسي، على الرغم من النصوص الدستورية الموضوعة آنذاك والتي كانت تستبعد الجيش من الحياة السياسية. وقد اكتسبت المؤسسة العسكرية هذا القدر من الأهمية إبان فترة حكم أتاتورك الذي وضع مبادئ تركيا العلمانية. هذه المبادئ، بالإضافة إلى عدة عوامل ومرتكزات، كان لها الأثر في إحكام قبضة الجيش على القرارات السياسية في الدولة.

المطلب الأول: مرتكزات قوة الجيش داخل تركيا العلمانية

كان لارتفاع مكانة الجيش في الداخل التركي إبان فترة الحكم الجمهوري، الدور الكبير في تعبيد الطريق أمام بسط هيمنته على المشهد السياسي. ويمكن التمييز بين أربعة عوامل رئيسية، أسست لتبلور هذه المكانة وهي التالية: العامل التاريخي، والعامل الاجتماعي، والقدرات العسكرية، والخاصية الاستقلالية. وفي ما يلي، سنقوم بشرح مفصل لكيفية لعب هذه العوامل دورها في ترسيخ قوة الجيش التركي في الساحة السياسية الداخلية.

الفرع الأول: العامل التاريخي

إثر هزيمتها وحليفتها ألمانيا نهاية الحرب العالمية الأولى، أجبر الحلفاء السلطنة العثمانية على توقيع معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ بشروط مجحفة كان أبرزها التخلي عن سيادتها على الشعوب غير التركية. هذا السقوط لم يشمل الدور السياسي للجيش الذي حافظ على دوره عبر توظيف جنرالاته للتطورات الاقليمية والدولية اللاحقة فتمكنوا من خلالها من الاحتفاظ بنفوذهم السياسي[١].

تمثلت أبرز تلك الأحداث بخوض الضابط الشاب مصطفى كمال أتاتورك حرب الاستقلال ضد ما بقي من الحكم العثماني المتهاوي والقوات الفرنسية والبريطانية واليونانية والايطالية التي

---

[١] ب. عبد الفتاح، "**تراجع الدور السياسي للجيش التركي**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٩، ص ١. عن موقع مركز الجزيرة للدراسات:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/201172122424906787.html#1، تاريخ زيارة الموقع: ٧ كانون الثاني ٢٠٢٤.

احتلت أرض الأناضول بعد الحرب العالمية الأولى، وبذلك، تأسست الجمهورية التركية الأولى في كنف ثورة عسكرية قادها أتاتورك ورفاقه.

وقد عرف دور الجيش تحولًا مفصليًّا مطلع فترة حكم أتاتورك الذي طُبع في الأذهان جنرالًا قويًا ومنتصرًا مع رفاقه الضباط الذين صاغوا أُطرًا جديدة للحياة السياسية وفق العقيدة الأتاتوركية والتي هدف من خلالها إلى حماية العلمانية ضد المخاطر الداخلية والخارجية، وعلى أساس القومية التي كان رمزًا لها، وبنتيجة ذلك ترسخ مبدأ "الانقلابية" كوسيلة لبناء الجمهورية والحفاظ عليها[١].

وكان أتاتورك، قبيل وفاته عام ١٩٣٧، قد عهد بحماية الجمهورية التركية ومبادئها الستة[٢] إلى الجيش التركي الذي اعتبره مؤسس تركيا الحديثة وقائد ثورتها. وقد التزم جنرالات الجيش بعد وفاته عام ١٩٣٨ بهذه المبادئ، وكان لهم دور أساسي في مجمل المعادلات السياسية. ومنذ ذلك الحين اعتبر الجيش التركي نفسه حامي حمى الجمهورية التركية والأمين المؤتمن على مبادئها الستة[٣].

الفرع الثاني: العامل الاجتماعي

من خلال الغوص في عمق المجتمع التركي، يمكن ملاحظة أن الجذور الثقافية التركية تحض على الاحترام الشديد للعسكر والمبالغة في تقديرهم. فالجانب العسكري يحتل جانبًا مهمًّا من حياة الإنسان التركي الذي يصف رجالات الجيش كغزاة[٤] فاتحين وصناع لمجد تركيا على مدار التاريخ.

---

[١] ب. عبد الفتاح، **مرجع سابق**.

[٢] تعرف أيضًا بالسهام الستة:

سهم "الجمهورية": المبنيّ على الأخلاق النبيلة،

سهم "القومية": عروق الشعب التركي واحدة من ديار بكر إلى إسطنبول ومقدونيا،

سهم "الشعبوية": للشعب حقّ وحرّية تقرير مصيره،

سهم "العلمانية": لا تعني فصل الدين عن الدولة فقط وإنما كذلك حرّية المواطن العامة والدينية وممارسته لها،

سهم "الدولة": التي لا يجب أن تحلّ مكان المواطن كمبدأ،

سهم "الثورة": الهادفة إلى النهوض بشعب تركيا والوصول بالمجتمع التركي إلى الحضارة بمختلف آراءه وأطيافه.

[٣] مؤلف جماعي، "**الجيش التركي.. من أتاتورك لأردوغان**"، موقع الجزيرة: الموسوعة، الدوحة، ٢٩ تموز ٢٠١٥، عن موقع الجزيرة: https://aja.me/wmkqgj، تاريخ زيارة الموقع: ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٤.

[٤] قد يعتبر البعض أن مصطلح "**غازي**" فيه انتقاص من احترام أفراد الجيش، إلا أنه في تركيا يُعد رتبة اجتماعية رفيعة المستوى وفقًا للموروث الثقافي التركي، حيث تمنحها الدولة لكل من قدم روحه ونفسه فداء للوطن.

لعل هذا ما يفسر بقاء الجيش التركي بسمعته الشعبية على الرغم من فشله في القضاء نهائيًّا على حزب العمال الكردستاني PKK ووقف عملياته العسكرية داخل تركيا[١]، وقد بقي الجيش حتى قضيتي "إرغينكون"[٢] و"باليوز"[٣]، في مقدمة المؤسسات التي يثق بها الشعب التركي.

كما يستمد الجيش التركي قوته من دعم كبار رجال الأعمال الذين يتمتعون بمصالح متشابكة معه، ولهم من القدرة على الضغط في وسائل الإعلام التي دائمًا ما كانت تمهد للانقلابات العسكرية عبر التعبئة الشعبية بأساليب ذكية لكسب تأييده، تحت ذريعة حماية الجيش للنظام العلماني والأمن الوطني والقومي ضد المخاطر الداخلية والخارجية[٤].

غيّر مصطفى كمال أتاتورك ملامح الدولة العثمانية عبر تحويلها من دولة خلافة إسلامية إلى دولة علمانية، معتمدًا الجيش كوسيلة لتنفيذ سياسته، حتى أصبح مترسخًا في الضمير العام الدور المقدس للجيش في الداخل والمتمثل بالدفاع عن الجمهورية، ولم يعد مقتصرًا على الدفاع ضد العدوان الخارجي. وبالتالي، تحول إلى لاعب أساسي في السياسية الداخلية التركية[٥].

الفرع الثالث: القدرات العسكرية

تتمتع تركيا بوضعية مناسبة للعب دور جيوسياسي مهم بسبب موقعها الاستراتيجي وسيطرتها على مضيق البوسفور[٦]. هذا الأمر فرض عليها ضرورة تطوير قواتها المسلحة لتكون قادرة على

---

[١] ح. محلي، "**الجيش التركي.. إنحياز مطلق للعلمانية**"، الجزيرة، الدوحة، ٢٩ آب ٢٠٠٧، عن موقع الجزيرة: https://aja.me/s8vwb، تاريخ زيارة الموقع: ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٤.

[٢] "**إرغينكون**" هو إسم أطلق على جمعية سرية زعم تأسيسها لم في تسعينيات القرن الماضي على يد جنرالات متقاعدين وصحفيين وقضاة وأساتذة جامعات من المخلصين والمدافعين عن المبادئ الكمالية.

[٣] "**باليوز**" (أو المطرقة) هي قضية قانونية تمحورت حول محاولة انقلاب مزعومة، أجريت تحقيقاتها عام ٢٠١٠، عندما تم الكشف عن مخطط لانقلاب عسكري مزعوم ضد حكومة حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٣.

[٤] س. سبيتان، "**تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**"، الجنادرية للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٥ شباط ٢٠١٢، ص ٨٧.

[٥] ز. إسماعيل، "**جدلية السياسي والعسكري في تركيا وانعكاساته على محاولة انقلاب ٢٠١٦**"، جامعة المسيلة، الجزائر، ٣١ أيار ٢٠٢١، ص ١٩٦.

[6] A. Rabasa, & F. S. Larrabee, **“The Rise of Political Islam in Turkey”**, National Defense Research Institute, Santa Monica, California, United States of America, 2008, p 96.

حماية مصالحها وتطلعاتها الاستراتيجية والدفاع عن أراضيها في مواجهة المخاطر والتهديدات الخارجية. وبالنتيجة، أصبح الجيش التركي ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي[١].

إن تطوير تركيا لقواتها المسلحة طال البعد الداخلي أيضًا، حيث بات الجيش يمتلك قوة ترجيحية وازنة، على اعتبار أنه أكبر قوة مسلحة ومدعّم بالعوامل التاريخية والاجتماعية. وبالحديث عن الأرقام فإن عديد الجيش التركي بلغ نحو ٦٧٠ ألف جندي موزعين على النحو التالي:

١. القوات البرية: تشكل العمود الفقري للجيش، وتضم حوالي ٣١٥ ألف عنصر، وقوافل مدرعات تضم نحو ٤٣٠٠ دبابة، و٧٥٥٠ ناقلة جند، وأنظمة إطلاق صواريخ.
٢. القوات البحرية: تضم نحو ٤٩ ألف عنصر، ولديها ٢١٢ سفينة، و٥١ طائرة، إلى جانب فرقاطات وغواصات وكاسحات ألغام. ولدى تركيا أيضًا خفر للسواحل تأسس عام ١٩٨٢ ويضم حوالي ٥٥٠٠ عنصر ولديه حوالي ١٤ طائرة هليكوبتر، وثلاث طائرات حربية.
٣. القوات الجوية: تضم حوالي ٦٠ ألف عنصر، ويصل عدد طائراتها إلى أكثر من ٩٠٠ طائرة مختلفة الوظائف، إلى جانب مجموعة من القواعد العسكرية الجوية.
٤. قوات النخبة: هي نخبة القوات الخاصة، أنشئت عام ١٩٩٢ وتتبع مباشرة لقائد الأركان العامة[٢].

بالإضافة إلى تلك القوات، كان الجهاز الوطني التركي للاستخبارات "ميت"[٣] MİT يعمل تحت إشراف الجيش، على الرغم من تبعيته لرئاسة مجلس الوزراء، وقد فرض بواسطته رقابة داخلية على صعيدي الأمن القومي والعسكري، عزز من خلالها نفوذه واستقلاليته عن السلطة الحاكمة، ومنع أية حركات تمرد داخلية قد تحصل. كما استطاع بفضلها تحريك الرأي العام وتحشيده ضد الأنظمة التي انحرفت عن العلمانية التي كان يعتبر نفسه حامي مبادئها[٤].

---

[١] ب. عبد الفتاح، **مرجع سابق.**

[٢] مؤلف جماعي، "**الجيش التركي.. من أتاتورك لأردوغان**"، مرجع سابق.

[٣] بعد تأسيس الجمهورية التركية مرت الاستخبارات التركية بعدة مراحل، فقد تحولت من "**قوات الدفاع القومية المسلحة**" التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢١، إلى "**جهاز الاستخبارات القومي**" على يد رئيس الأركان العامة فوزي تشاكمك عام ١٩٢٦، قبل أن تصبح باسمها الحالي "**الجهاز الوطني للاستخبارات**" بإيعاز من مصطفى عصمت إينونو رئيس الحكومة الائتلافية عام ١٩٦٥ الذي رأى أنه لا بد من تغيير الاسم.

[٤] مؤلف جماعي، "**الجيش التركي.. من أتاتورك لأردوغان**"، المرجع نفسه.

الفرع الرابع: الخاصية الاستقلالية

تمتاز المؤسسة العسكرية في تركيا بامتيازات فريدة. فمن المتعارف عليه أن تكون رئاسة الأركان العامة للجيش مرتبطة بوزارة الدفاع، التي من صلاحياتها التعيينات والترقيات والاحالة إلى التقاعد، أو الطرد من الجيش. غير أن المؤسسة العسكرية في تركيا هي التي تملك هذه الصلاحيات، وهي مرتبطة مباشرة برئيس الوزراء، لكن من الناحية الشكلية والنظرية فقط، حيث يعين رئيس الجمهورية رئيس الأركان العامة بناءً على اقتراح رئيس الوزراء ويكون مسؤولًا أمام الأخير، وعلى رئيس الوزراء الالتزام مسبقًا بطرح تعيين رئيس الأركان وفقًا لإرادة المؤسسة العسكرية نفسها. فالمؤسسة العسكرية مستقلة قائمة بذاتها، تقوم باتخاذ قراراتها باستقلال تام عن وزير الدفاع ورئيس الوزراء، ودون أن يكون لهما أي تأثير على هذه القرارات[1].

مظهر آخر هو الاستقلال المالي التام، حيث لم تكن وزارة الدفاع تعد ميزانية الانفاق العسكري بل كانت رئاسة الأركان العامة هي التي تحدد احتياجاتها المالية ومن ثم يوافق مجلس النواب على ميزانيتها دون أي مناقشة أو رقابة أو إشراف[2]. وعليه يمكن القول أنها ميزانية غير مقيدة بمحظورات.

لقد كان من شأن ركائز القوة أعلاه، أن سمحت للجيش التركي الانخراط مباشرة في العملية السياسية من خلال أربعة انقلابات نفذها خلال أقل من أربعة عقود، هدف منها تغيير حكومات مدنية منتخبة، وتمثلت ذريعته الأبرز بحماية النظام العلماني وإصلاح اعوجاج الحكومات المدنية.

وقد يحمّل الكثيرون أتاتورك مسؤولية الحالة التي أوجدتها ظاهرة الانقلابات والتي قرّبت تركيا من مصاف الدول الديكتاتورية، إلا أنها رغم ذلك اعتبرت دولة ديمقراطية بالمعايير الغربية منذ العام ١٩٥٠، عندما انتقلت البلاد إلى التعددية الحزبية وأصبحت عضوا في حلف الناتو NATO[3].

---

[1] ج. معوض، "**صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٥٠.

[2] ط. عبد الجليل، "**العسكر والدستور في تركيا: من القبضة الحديدية.. إلى دستور بلا عسكر**"، دار نهضة مصر للنشر، ط٢، الجيزة، مصر، ٢٠١٢، ص ٥٥.

[3] س. سبيتان، **مرجع سابق**، ص ٨٧.

المطلب الثاني: ترسخ ظاهرة الانقلابية العسكرية كمبدأ

بعد وفاة أتاتورك، بسط الجيش قبضة حديدية على الساحة الداخلية تمثلت بتدخله عبر أربعة إنقلابات خلال فترة أقل من أربعة عقود لتغيير حكومة مدنية منتخبة. وفي ما يلي، ملخص لوقائع وأسباب هذه الانقلابات، منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٩٧. بالإضافة إلى النتائج الذي أسفر عنها كل إنقلاب، وتبعاتها على الساحة السياسية الداخلية.

الفرع الأول: إنقلاب عام ١٩٦٠

الفقرة الأولى: وقائع الانقلاب

بعدما كان نظام الحزب الواحد، بقيادة حزب الشعب الجمهوري هو غطاء الجيش في الداخل، فوجئ الأخير بنتائج إنتخابات ١٩٥٠، حيث خرج حزب الشعب من الحكم لأول مرة منذ نشأة الجمهورية، ليحل محله حزب جديد. وقد تعرض نفوذ الجيش للاهتزاز في عهد عدنان مندريس[١]، الذي تميز عهده بإنجازات على الصعيد الاقتصادي والمؤسساتي والدولي[٢]. وفي المقابل تميز أيضًا بتجاوزات لمبادئ العلمانية، ولدت استياءً لدى الجيش ولدى جزءٍ من الشعب، ونذكر منها:

١. التساهل في القرارات المتعلقة بالجانب الديني، الأمر الذي إلى مهد لنشوء تيار سياسي ديني معادٍ للعلمانية دون أن يتعرض لأي تصدٍّ بسبب المصالح الانتخابية، مما أثار حفيظة الجيش.
٢. إصدار قانونٍ يقضي بحبس أي صحفي يتهجم على أركان الحكم الأمر. تبعه قانون صودِرت بموجبه مقرّات حزب الشعب تحت ذريعة أنها أموال عامة. وقانون آخر أعطى لمندريس صلاحية طرد أي موظف عام دون مبرر، ما أعطاه سيطرة على الموظفين غير الموالين له[٣].

[١] كان **عدنان مندريس** نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك، إلا أنّ الحزب قرر إبعاده في ٢١ أيلول ١٩٤٥ بسبب بعض المواقف المعارضة لمبادئه، حينها قرر إنشاء "الحزب الديمقراطي"، وفاز في الانتخابات وتولى مع حزبه حُكْمَ البلاد في ١٤ أيار ١٩٥٠، منهيًا بذلك نظام الحزب الواحد" في تركيا.

[٢] م. نور الدين، "**تركيا الجمهورية الحائرة**"، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، ط١، بيروت، ١٩٩٨، ص ٨١.

[٣] م. عرفات، "**صقور الجنرال الأشقر.. قصة الجيش التركي في تسعين عامًا**"، "الحوار المتمدن"، العدد: ٢٩١٢، ٩ شباط ٢٠١٠.

كانت هذه الأسباب تهيئ لانفجار كبير من الجيش، إلا أن حادثتين متتاليتين وقعتا وكانتا بمثابة الشرارة الكبرى. الأولى حصلت خلال جولة إنتخابية لعصمت إينونو[1]، حيث مُنع من دخول مدينة قيصري بأمر من مندريس واحتُجز في القطار، إلا أنه غادر بالقوة وسار بين الحشود، عندئذٍ تطوع ثلاثة ضباط لحمايته، فما كان من الأخير إلا أن يصدر أمرًا باعتقالهم، الأمر الذي أشعل شرارة في صفوف الجيش. أما الثانية فقد حصلت داخل البرلمان عندما تطاول بعض النواب على ذكرى وفاة أتاتورك، وعلى عصمت إينونو حيث اتُّهما بالإجرام وطالبوا بمحاكمة الأخير[2].

الفقرة الثانية: نتائج الانقلاب

بعد أن كان نظام الحزب الواحد بقيادة حزب الشعب الجمهوري هو راعي مصالح الجيش قبل عهد مندريس، جاء يوم الانقلاب في ٢٧ أيار عام ١٩٦٠ لتتبلور له وسيلة جديدة لبسط الهيمنة. حيث قام الجيش بقيادة الجنرال جمال جورسيل باحتلال مبنى الاذاعة وجميع المؤسسات الحكومية وألقى القبض على رئيس الجمهورية جلال بايار ورئيس الوزراء عدنان مندريس. وكان بالنتيجة:

١. سن دستور جديد في تموز ١٩٦٠ شرّع استقلالية الجيش وأكد رقابته على مؤسسات الدولة والقيادة السياسية، وتم تحصين دوره من خلال نصّين قانونيين، باتا المبرران الشرعيان الأساسيان اللذان استند الجيش التركي عليهما تمهيدًا لتدخله المباشر في الحياة السياسية:

- "إن وظيفة القوات المسلحة التركية هي حماية الوطن التركي ومبادئ الجمهورية التركية كما هي محددة في الدستور[3].
- يحمي الجندي الجمهورية والوطن التركي ضد الأخطار الداخلية والخارجية بقوة السلاح عند الضرورة"[4].

---

[1] **مصطفى عصمت إينونو** هو أحد أكبر قادة الجيش التركي في حرب الاستقلال، والرجل الثاني بعد مصطفى كمال أتاتورك وصديقه المقرب الذي عمل على إرساء دعائم تركيا الحديثة بعد وفاة أتاتورك حيث خلفه في منصب رئاسة الجمهورية، وهو أيضًا رئيس حزب الشعب الجمهوري الذي انشق عنه عدنان مندريس.

[2] م. عرفات، **مرجع سابق**.

[3] قانون رقم ٢١١، "**قانون الخدمة الداخلية للقوات المسلحة التركية**"، تركيا، ٤ كانون الثاني ١٩٦١، المادة ٣٥.

[4] قانون رقم ٢١١، "**قانون الخدمة الداخلية للقوات المسلحة التركية**"، تركيا، ٤ كانون الثاني ١٩٦١، المادة ٨٥.

٢. أُنشئ بموجب الدستور، "مجلس الأمن القومي" وضم وزراء وقادة من القوات المسلحة، وتمثلت وظيفته بمناقشة جميع قضايا الأمن القومي وصولًا إلى مناقشة الشؤون الاقتصادية في البلاد. واقتصرت صلاحياته على التوصيات، إلا أنه لم يصدف أن رفضت حكومة أيًّا من توصياته[١].

٣. أُعدِم مندريس في ١٧ أيلول عام ١٩٦١ بعد يوم من إعدام وزيري الخارجية والمالية، أمّا بيار فحكم عليه بالسجن المؤبد لكبر سنه، ثم أطلق سراحه في ٧ تشرين الثاني ١٩٦٤[٢].

الفرع الثاني: "إنقلاب المذكرة" عام ١٩٧١

الفقرة الأولى: وقائع الانقلاب

حدث الانقلاب الثاني في ١٢ آذار ١٩٧١، وتمثل بصياغة الجيش لمذكرة وقعها قادة القوات البرية والجوية والبحرية والدرك ورئيس الأركان آنذاك ممدوح طغمانتش، وأذيعت عبر قناة "تي آر تي" الحكومية، واستهدفت البرلمان وحكومة سليمان ديميريل[٣]، حيث ألقى الانقلابيون اللّوم على البرلمان والحكومة، "إذ دفعا الاقتصاد والمجتمع للاضطراب، وتسببا بالفوضى والحرب بين الأخوة".

هدفت هذه المذكرة بشكل أساسي إلى حماية المصالح الأميركية، فجاء الدعم من واشنطن وسط تخوفات من تعاظم قوة وتأثير اليسار في الشارع التركي[٤]. ففي تلك الفترة، كانت البلاد تشهد أزمة اقتصادية وصراعات دموية بين القوى اليسارية المتمثلة بالتيارات الاسلامية والقومية والقوى اليمينية المدعومة من الدولة، وكان هاجسًا لدى واشنطن الحؤول دون تحول اليسار إلى قوة ذات مكانة في الوسط التركي، خاصة بعد قيام اليساريين من مخيمات المنظمات الفلسطينية في لبنان بعمليات مسلحة استهدفت القواعد الأميركية، واغتيال القنصل الإسرائيلي في إسطنبول[٥].

---

[١] م. نور الدين، "**تركيا الجمهورية الحائرة**"، مرجع سابق، ص ٨٥.

[٢] ف. الهاشمي، "**تركيا في ضوء الوقائع**"، دار العِبر للطباعة والنشر، إسطنبول، ٢٠١٤، ص ٣٧٧.

[٣] انضم **سليمان ديميريل** عام ١٩٦٢ إلى حزب العدالة، ثم ترأسه في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٤، وظل في منصبه ١٧ عامًا، فاز الحزب برئاسته في انتخابات ١٩٦٥، واختير في ٢٧ تشرين الأول ١٩٦٥ ليصبح رئيسًا للوزراء.

[٤] ح. محلي، **مرجع سابق**.

[٥] م. نور الدين، "**انقلابات تركيا: من عدنان مندريس إلى رجب طيب أردوغان**"، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٦، ص ٢٢.

بات الأمر مقلقًا لواشنطن، خاصة في ظل انتشار فكر يساري مدعوم من الاتحاد السوفياتي وتزايد المظاهرات وأعمال العنف المنددة بـ "الامبريالية الأميركية". وازداد الأمر تفاقمًا مع دخول حزب العمال التركي اليساري إلى البرلمان. فكان مسعى الانقلابيين بالدرجة الأولى حماية المصالح الأميركية[1]. وهذا ما أكدته وثيقة سرية نشرتها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية عام ٢٠١٧[2].

الفقرة الثانية: نتائج الانقلاب

أنذرت المذكرة بفرض وصاية الجيش على الحكومة، مالم تشكل حكومة جديدة، إلا أن الرئيس ديميريل رفض الانذار، فما كان من الجيش إلا إعلان إقالة الحكومة ورئيسها، وتحولت البلاد إلى ما عرف بنظام "١٢ آذار" وتشكلت حكومة تكنوقراط تحت وصايته بقيادة نهاد أريم. واستمر الحال مع الأحكام العرفية حتى أُجريت إنتخابات ١٤ تشرين الأول ١٩٧٣ كان بنتيجتها:

١. فوز حزب الشعب بقيادة بولنت أجاويد بأغلبية المقاعد وتشكلت حكومة ائتلافية برئاسته، إلا أنه قدم إستقالة الحكومة في أيلول من العام نفسه بعد فشله في إدارة حكومة "أطرافها متصارعة".

٢. ظهر "حزب السلامة الوطني" عام ١٩٧٤ بدلًا من "حزب النظام الوطني"، مع تراجع حدة سياسة الاحتواء للتيارات الاسلامية، فتشكلت حكومة جديدة من أحزاب السلامة والعمل والعدالة برئاسة سليمان ديميريل، فبقيت البلاد في اضطراب حتى الانتخابات المبكرة في حزيران[3].

الفرع الثالث: "إنقلاب كنعان إيفرين" عام ١٩٨٠

الفقرة الأولى: وقائع الانقلاب

هو الانقلاب الثالث الذي حدث في ١٢ أيلول ١٩٨٠ في ظروف داخلية مماثلة لانقلاب ١٩٧١، لكن هذه المرة بأبعاد جيوبوليتيكية إقليمية، حيث كانت تركيا تعايش التمرد الكردي في جنوب البلاد بالإضافة إلى صعود اليسار، في وقت شهد تداعيات الثورة الإيرانية، واندلاع الحرب

---

[1] م. نور الدين، "**انقلابات تركيا: من عدنان مندريس إلى رجب طيب أردوغان**"، مرجع سابق، ص ٢٢.

[2] Central Intelligence Agency - Office of National Estimates, **"Turkey: Winter of Discontent"**, addressed to The Director of Central Intelligence Agency (CIA), Document Number: CIA-RDP79R00967A000300020014-2, Dated: 7 January 1971, Langley, McLean, Virginia, United States of America, Approved for Release: 6 March 2007.

[3] م. عرفات، **مرجع سابق.**

العراقية – الإيرانية والاحتلال السوفياتي لأفغانستان. أما الشرارة الكبرى فتمثلت بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل في الكنيست في تموز ١٩٨٠ والذي على إثره، نظم حزب الخلاص مظاهرة "تحرير القدس" قبيل الانقلاب بأسبوع، ما اعتبره الانقلابيون محاولة لفرض الشريعة الاسلامية[١].

داخليًّا، اجتاحت البلاد أزمة اقتصادية وأحداث أمنية متوترة تضمنت اغتيالات طالت إحداها رئيس الوزراء الأسبق نهاد أريم. أما إقليميًّا، على أثر الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ خسرت الولايات المتحدة حليفتها الرئيسية في الشرق الأوسط، لذا كان لا بد لها من إيجاد بديل، فكان إنقلاب ١٩٨٠ من ضمن المساعي الأميركية الحثيثة لتطبيق نظرية الحزام الأخضر لـ "بريجنسكي"[٢] ضد الاتحاد السوفياتي، حيث كانت تركيا إحدى أهم محاور هذا الحزام الذي استهدف إحاطة جنوب الاتحاد السوفياتي[٣]. وقد تلقت تركيا المساعدات الاقتصادية من قبل منظمة التعاون والتنمية والمساعدات العسكرية من حلف شمال الأطلسي لتنفيذ هذا الانقلاب.

الفقرة الثانية: نتائج الانقلاب

قاد الجنرال كنعان إيفرين إنقلاب ١٩٨٠ واتهم السياسيين والأحزاب بـ "الفشل" المسؤول عن الاضطرابات، وبرّء الجيش من الفساد واعتبره المؤسسة الوحيدة القادرة على إنقاذ البلاد[٤]. الغريب في هذا الانقلاب كان الاعلان عنه في واشنطن قبل السماع به في أنقرة. واعتبر هذا الانقلاب الأشد وطأة والأكثر دموية حيث أسفر عن توقيف ٦٥٠ ألف مواطن، ومحاكمة ٢٣٠ ألفًا، وسحب الجنسية من ١٤ ألفًا، طرد ٣٠ ألف موظف من أعمالهم، كما صدر حكم الإعدام بحق ٥٠٤ مواطنين. وقدّر عدد الضحايا في ظروف غامضة ٣٠٠ شخص، وآخرين قضوا تحت التعذيب[٥].

---

[١] م. نور الدين، "**انقلابات تركيا: من عدنان مندريس إلى رجب طيب أردوغان**"، مرجع سابق، ص ٢٤.

[٢] **زبيغنيو بريجنسكي** هو مستشار الأمن الوطني في إدارة الرئيس الأسبق جيمي كارتر، مفاد النظرية أن نشوء أنظمة إسلامية في منطقة الشرق الأوسط ومدعومة أميركيًّا، سيكون بإمكانها بما لديها من دعم جماهيري قاعدته الإسلام أن تشكل بدائل حقيقية عن النظم الاستبدادية القائمة في الشرق الأوسط.

[٣] ح. محلي، **مرجع سابق**.

[٤] ع. كازانسيجيل، "**الديمقراطية في البلاد الإسلامية: حالة تركيا في المنظور المقارن**"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٢٨، أيار ١٩٩١، ص ١٠٨.

[٥] م. نور الدين، **المرجع نفسه**، ص ٢٦.

ومن النتائج السياسية لهذا الانقلاب إعلان الانقلابيين عبر مجلس الأمن الوطني إقالة حكومة ديميرل للمرة الثانية وحل البرلمان وتعليق العمل بالدستور واعتقال قادة الأحزاب السياسية وحظرها ونفي ديميرل وعدد من الشخصيات السياسية منهم أجاويد ونجم الدين أربكان الذين منعوا من العمل السياسي ١٠ سنوات، ومن ثم إعلانهم حالة الطوارئ[١].

وتولى إيفرين رئاسة الدولة خلال فترة الطوارئ ثم أصبح رئيسًا رسميًّا للجمهورية ابتداءً من كانون الأول ١٩٨٢ بموجب مادة في دستور ١٩٨٢ الذي عُرض للاستفتاء وتمت الموافقة عليه قبل ذلك بشهر. وقد فشل جميع رؤساء الوزراء الذين حكموا البلاد بعد العام ١٩٨٢، بمن فيهم المستهدفين في الانقلاب الأخير، في تغيير بعض المواد المناقضة للديمقراطية، وهذا ما يؤكد "حالة الخوف النفسي" التي كان يعاني منها السياسيون تجاه الجيش[٢].

تخلى إيفرين في تموز ١٩٨٣ عن رئاسة الأركان العامة ليتحول إلى الحياة المدنية، الأمر الذي اعتبر آنذاك خطوة مهمة للعودة بالبلاد نحو الحكم المدني قبيل إنتخابات عام ١٩٨٣[٣].

الفرع الرابع: "إنقلاب ما بعد الحداثة" عام ١٩٩٧

الفقرة الأولى: وقائع الانقلاب

حدث الانقلاب الرابع في ٢٨ شباط ١٩٩٧، وسمي أيضًا بـ "الانقلاب الأبيض". سبق وأن ذكرنا أن توصيات مجلس الأمن القومي على الرغم من عدم إلزاميتها، إلا أنها لم تقابل بالرفض من أي حكومة، وحكومة أربكان لم تكن استثناءً، لكن الفرق بينها وبين سابقاتها هو عدم سعيها لتطبيق أي توصية، وفي هذا الاطار وخاصة بعد توصيات ٢٨ شباط، عزمت حكومة أربكان على عدم الانعقاد في أشهرها الأخيرة[٤].

---

[١] م. نور الدين، "**انقلابات تركيا: من عدنان مندريس إلى رجب طيب أردوغان**"، مرجع سابق، ص ٢٧.

[٢] ب. عبد الفتاح، **مرجع سابق**.

[٣] ج. معوض، "**صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية**"، مرجع سابق، ص ٢٤.

[٤] م. نور الدين، "**تركيا الجمهورية الحائرة**"، مرجع سابق، ص ٨٥.

كان هذا الانقلاب نتاج صراع إسلامي – علماني بدأ في سبعينيات القرن الماضي، بعد ظهور شخصيات سياسية إسلامية كان أبرزها نجم الدين أربكان مؤسس حزب "النظام الوطني"، الذي مثّل نقطة إنطلاق للأحزاب السياسية الاسلامية، والذي تم حله بتهمة "التآمر ضد العلمانية". وقد وصل هذا الصراع إلى ذروته بعد وصول "حزب الرفاه" إلى السلطة عام ١٩٩٥ وتولي أربكان رئاسة الوزراء، ليصبح أول سياسي إسلامي صريح التوجه يصل إلى السلطة منذ قيام الجمهورية، الأمر الذي أغضب العلمانيين وألّبهم من أجل إسقاط الحكومة.

أما ما زاد حدة التوتر كانت زيارة أربكان لدول إسلامية في تشرين الأول ١٩٩٦ وطرحه فكرة الدول الاسلامية الثمانية، بالإضافة إلى تنظيم فعاليات "ليلة القدس" التي نظمت في بلدية سنجان والتي على إثرها، فتحت النيابة العامة ونيابة محكمة أمن الدولة في أنقرة تحقيقًا بحق رئيس البلدية المنتمي إلى حزب الرفاه، وقضت وزارة الداخلية بعدها بإقالته[١].

الفقرة الثانية: نتائج الانقلاب

بعد "ليلة القدس" ببضعة أيام، توغلت دبابات الجيش في ساحة التظاهرة في رسالة مفادها تحذير من القوات المسلحة للحكومة، وتلويح بإمكانية حدوث انقلاب. الأمر الذي أدى إلى انعقاد اجتماع لمجلس الأمن القومي يوم ٢٨ شباط ١٩٩٧ برئاسة الرئيس التركي آنذاك سليمان ديميريل، وبحضور أربكان، ورئيس هيئة الأركان وقادة الجيش، بالإضافة إلى وزيري الدفاع والداخلية.

استمر الاجتماع مدة ثماني ساعات انتهت بإصدار بيان تم خلاله التحذير من أية محاولة تطال العلمانية ومبادئ المؤسس أتاتورك، وضرورة مواجهة المجموعات المعادية لهذه المبادئ تحت أي مسمى كان. وفي اليوم نفسه سارعت المحكمة الدستورية بإصدار قرار يقضي بإغلاق حزب الرفاه، ومنع أربكان ورجب طيب أردوغان وآخرين من ممارسة الحياة السياسية لمدة خمس سنوات. وأُجبر أربكان إلى الاستقالة ثم حلّ حكومته الائتلافية، دون حل البرلمان أو حتى تعليق الدستور واعتبر ما حدث انقلابا عسكريًّا "أبيَضًا" غير معلن، وسمي لاحقًا بـ "انقلاب ما بعد الحداثة"[٢].

---

[١] م. نور الدين، "**انقلابات تركيا: من عدنان مندريس إلى رجب طيب أردوغان**"، مرجع سابق، ص ٣٧.

[٢] إ. زواري، "**الانقلاب الأخير: محطات ودروس من انقلاب ما بعد الحداثة**"، تي آر تي، ٢٨ شباط ٢٠٢١، عن موقع تي آر تي: https://www.trtarabi.com/، تاريخ زيارة الموقع: ٤ آذار ٢٠٢٤.

المبحث الثاني: الدور الخفي لأجهزة الاستخبارات في بسط الهيمنة العسكرية

عند الحديث عن هذا الدور، فإنه يدل على صلاحية رسمية منصوص عليها في القوانين. لكن ما يقصد بالدور الخفي هو الفعل أو الاجتهاد، غير المنصوصٍ وغير الشائع، الذي يقوم به الجهاز بهدف تحقيق فائدة معينة. وقد ساهمت الاستخبارات في تركيا بتعزيز فرض سلطة الجيش على الساحة السياسية، سواءً كان مشاركًا مباشرًا في الحكم أو مراقبًا خارجيًّا.

المطلب الأول: مقاربة إدارة الأنظمة السياسية لأجهزة الاستخبارات

إن تنظيم هيكلية وعمل المؤسسات الاستخباراتية وتعزيزها، هي أولويات في صميم اهتمام حكومات الدول، فهي صمام للأمن القومي وأمن لمصالح الدولة. وبناءً على القدرات التي تمتلكها هي عنصر مساعد وفعال بشكل كبير للحكومات في عمليات اتخاذ القرار السياسي[١].

الفرع الأول: الأطر العامة الأساسية للعمل الاستخباراتي

إن الأطر العامة الأساسية لعمل أجهزة الاستخبارات، يمكن أن تندرج تحت تصنيفين أساسيين ومستقلين عن بعضهما: الإطار البنيوي الذي يحدد شكلها من الناحية الرسمية أو غير الرسمية والإطار الجغرافي الذي يميز بين المجال الداخلي للدولة والمجال الخارجي.

الفقرة الأولى: الإطار البنيوي

أولًا: الاستخبارات الحكومية

تمتلك حكومات الدول أساليب ووسائل مختلفة للقيام بالعمل الاستخباراتي، كالجواسيس والعملاء، أو الأقمار الصناعية، أو وسائل الاتصال. وتتركز المهام الرئيسية لأجهزة الاستخبارات بوصفها منظمات حكومية، في صلب قضايا الأمن القومي، وهي عين صناع القرار أينما حلّت. وفي معظم الدول الديمقراطية، يتم تنفيذ هذه المهام عبر جهاز استخبارات متخصص[٢].

---

[١] أ. العجوز، "**دور أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في عملية صنع القرار**"، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، ٢٠٢١، ص ١.

[2] A. Wills, **"Understanding Intelligence Oversight: Toolkit – Legislating for the Security Sector"**, Geneva Centre for Security Sector Governance - Democratic Control of Armed Forces (DCAF), Geneva, Switzerland, 2007, p. 10.

يرتكز دور أجهزة الاستخبارات على جمع المعلومات المرتبطة حصرًا بالأنشطة التي تشكل تهديدا للأمن القومي. يتم ذلك وفقا للتشريعات والتوجيهات السياسية للحكومة، وعادة ما تكون هذه العملية مطولة وينتج عنها صياغة استراتيجيات أمن قومي. كما تتولى مهاما أخرى مثل أنشطة مكافحة التجسس ضد مصالح الدولة وسكانها. وتعتبر أيضًا مسؤولة بالدرجة الأولى عن حماية نظم المعلومات في الدولة، وتقاريرها تكون ذات أهمية كبيرة، خاصةً عندما يتعلق الأمر في البت بتوظيف مرشحين لوظائف جديدة في الجهاز الحكومي، وهذا ما كان يحدث في فترة الهيمنة العلمانية عندما كان الضباط إسلاميو التوجه يطردون من الجيش بذرائع وهمية.

أما فيما يخص الاستخبارات العسكرية، التي هي جزء من القوات المسلحة، فتكون صلاحياتها في المجتمعات الديمقراطية أكثر محدودية، حيث لا يُسمح لها عادة بجمع المعلومات عن المدنيين في دولتهم إلا ضمن قيود عديدة وشروط موجبة مرتبطة بالأمن العسكري. وهذه القيود وضعت خصيصًا لمنع القوات المسلحة من التدخل في الشؤون المدنية في المجتمعات الديمقراطية[١]، الأمر الذي لوحظ عكسه تمامًا في تركيا خلال الفترة ما بين الأعوام ١٩٦٠ و١٩٩٧.

ثانيًا: الاستخبارات غير الحكومية

بالإضافة إلى الوسائل المتاحة للأجهزة الرسمية، قد تقوم الحكومات بالتوظيف من خارج الجهاز الاستخباراتي كالاعتماد على المنظمات والجمعيات المتواجدة على أراضيها، أو الاعتماد على الخلايا الحزبية للتجسس خاصة في البلدان ذات النظام الحزبي الواحد.

تتطلب البيئة العملانية للأجهزة الاستخباراتية تعاونًا شاملًا مع الجهات الفاعلة المدنية، خاصة غير الحكومية، فالأخيرة تشكل معبرًا للحواجز التي قد تواجه الاستخبارات في عملها، وذلك نظرًا لقربها من المجتمعات وغاياتها الانسانية ظاهريًا، وهناك ما يزيد عن ٣٦ ألف منظمة غير حكومية (NGO) تعمل في جميع أنحاء العالم، وتدرج الأمم المتحدة ما يقرب من ٢٠ ألف منظمة دولية غير حكومية (INGO)[٢].

[1] A. Wills, ***Op. Cit.***, p. 12.

[2] A. Stoddard, **"Humanitarian NGOs: Challenges and Trends",** HPG Briefing, no. 12, Overseas Development Institute (ODI), London, United Kingdom, July 2003, p 1.

في الواقع، إن ما يدفع المؤسسات الاستخباراتية للتعاون مع هذه المنظمات عائد لعدة عوامل. فالمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية (LNGO) تتنافس على أموال المانحين، والنفوذ، والنطاق الجغرافي. في المقابل، هناك انخفاض نسبي للميزانيات العسكرية. لذلك، تبحث الاستخبارات عن أساليب أكثر فعالية بتكلفة أقل لإنجاز المهام[1]، الأمر الذي يتوفر بالتعاون مع هذه المنظمات حيث أن غايتها "الانسانية" لخدمة المجتمعات تتطلب فواتيرًا أكثر قيمة بكثير من المال، فهي بنوك قيمة للمعلومات. وتعتبر الولايات المتحدة بفضل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية[2] USAID، من أكبر المستفيدين من النموذج الاستخباري غير الحكومي.

الفقرة الثانية: الإطار الجغرافي

يختلف النطاق الجغرافي لعمل أجهزة استخبارات، فمنها المتخصصة للعمل إما داخل وإما خارج حدودها. وهناك دول أخرى تكلف جهاز استخبارات واحد بالعمل داخل وخارج حدود البلاد[3].

أولًا: الاستخبارات الداخلية

قد تكون رسمية أو غير رسمية. ويمكن أن يكون إطار عملها في مجال الأمن القومي للبلاد القائم على جمع المعلومات وتحليلها ورصد الأخطار المهددة لأمن الدولة والمدنيين، ورفع التقارير المتخصصة إلى الحكومات وصانعي القرار بغية العمل على ردع هذه الخروقات بالطريقة المناسبة.

ويمكن أن يأتي إطار عمل الاستخبارات الداخلية في مجال الأمن العسكري داخل المؤسسات العسكرية والأمنية، وهو عمليًا شبيه بعمل الأمن القومي لكن مع فرق كونه أكثر حصرية من استخبارات الأمن القومي من حيث المجال الوظيفي[4]. وهو أكثر حساسية، خاصة أن الخرق في الجهاز الأمني له أثر أكبر من ناحية الضرر المُحدث سواء كان ماديًا أم معنويًا.

---

[1] J. Goodhand, & M. Sedra, **"Bribes or Bargains? Peace Conditionalities and 'Post-Conflict' Reconstruction in Afghanistan"**, International Peacekeeping, Vol. 14, 2007, p. 41 - 61.

[2] هي وكالة تابعة لحكومة الولايات المتحدة وهي مسؤولة في المقام الأول عن إدارة المساعدات الخارجية المقدمة للمدنيين. على الرغم من كونها إحدى الوكالات المستقلة من الناحية الفنية، إلا أنها تخضع لتوجيهات السياسة الخارجية لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية ووزير خارجية الولايات المتحدة ومجلس الأمن القومي.

[3] A. Wills, ***Op. Cit.***, p. 10.

[4] Collective Authorship, **"Overseeing Intelligence Services: A Toolkit"**, Geneva Centre for Security Sector Governance - Democratic Control of Armed Forces (DCAF), Geneva, Switzerland, p 7.

ثانيًا: الاستخبارات الخارجية

يشتمل عمل الاستخبارات الخارجية على نشاطات مشابهة للاستخبارات الداخلية، لكن بنطاق جغرافي يتجاوز حدود الدولة. ويعتبر العمل الاستخباراتي الخارجي من أهم مرتكزات الأمن الاستراتيجي للدول وهو دائمًا ما يقوم على التعاون والتنسيق والتبادل الاستخباراتي[1].

ولنأخذ مثالًا على دور الاستخبارات الخارجية في الأمن الاستراتيجي، ما حصل في أعقاب أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ والتي كان لها وقع كبير على السياسة الدولية، والتي تمكنت الولايات المتحدة على خلفيتها، وتحت ذريعة مكافحة الإرهاب، من الدفع لعقد اجتماع في مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٨ أيلول ٢٠٠١، تقررت بموجبه آليات تبادل المعلومات بين الدول[2].

الفرع الثاني: أهمية حسن إدارة الاستخبارات

يمكن الجزم مما ذُكر سابقًا أن من يمتلك إستخبارات قوية يمتلك القوة. إلا أن عكس ذلك ليس صحيحًا بالضرورة. إن ولاء أجهزة الاستخبارات للنظام الحاكم معيار أساسي، وفن إدارتها يعتبر ضمانة للحفاظ على الاستقرار الداخلي للدولة، خاصة أنها قادرة على توفير معطيات للحكومات من شأنها التأثير على سياساتها سواء في الداخل أو في الخارج. وهنا لا بد من التمييز بين فعلي الإشراف والرقابة، فالأول يقضي بمساءلة أجهزة الاستخبارات عن سياساتها وأعمالها في ما يتعلق بالقانونية والملاءمة والكفاءة والفعالية، أما الثاني فينطوي على سلطة إدارة سياساتها وأنشطتها.

---

[1] Collective Authorship, **"Overseeing Intelligence Services: A Toolkit"**, *Op. Cit.*, p 89.

[2] قرار رقم ١٣٧٣، "**إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب**"، مجلس الأمن الدولي – الأمم المتحدة، نيويورك، الجلسة رقم ٤٣٨٥، ٢٨ أيلول ٢٠٠١، المادة ٣:

"يطلب من جميع الدول:

(أ) التماس سبل تبادل المعلومات العملية والتعجيل بها وخاصة ما يتعلق منها بأعمال أو تحركات الإرهابيين أو الشبكات الإرهابية؛ وبوثائق السفر المزورة أو المزيفة؛ والاتجار بالأسلحة أو المتفجرات أو المواد الحساسة؛ وباستخدام الجماعات الإرهابية لتكنولوجيا الاتصالات؛ وبالتهديد الذي يشكله امتلاك الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل؛

(ب) تبادل المعلومات وفقًا للقوانين الدولية والمحلية والتعاون في الشؤون الإدارية والقضائية لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية".

الفقرة الأولى: الإشراف على الاستخبارات

يشمل الاشراف القانونية والملاءمة والكفاءة والفعالية. تشير القانونية إلى مطابقة القانون المرعي الإجراء. أما الملاءمة، فهي المبرر الأخلاقي لأعمال الجهاز. وتقيس الكفاءة مدى تحقيق الجهاز أهدافه. فيما تقيس الفعالية مدى استثمار الجهاز للموارد المتاحة له بغية تحقيق أهدافه.

يبدأ الاشراف الكفوء على الاستخبارات من الضوابط الداخلية الكفوءة، فإذا كانت أجهزة الاستخبارات غير متعاونة، سيواجه المسؤولون في السلطة التنفيذية صعوبات في الاضطلاع بمهامها الاشرافية[١]. لذلك، فإن عامل الكفاءة هو أمر مهم جدًّا في مسألة الاشراف على الاستخبارات وله أثر كبير على الاستقرار السياسي للدولة.

الفقرة الثانية: الرقابة على الاستخبارات

يشكل تواجد الاستخبارات في المجتمعات الديمقراطية تناقضًا سياسيًّا. فمن جهة، هي تهدف إلى حماية الأمن القومي تحت مظلة النظام الديمقراطي وسلطة الدولة القضائية. وفي المقابل تجيز لها التشريعات القيام بعمليات سرية لا تعرف تفاصيلها، والوصول إلى المعلومات عبر مراقبة واعتراض المراسلات والاتصالات ووسائل أخرى حصرية بها تتعارض مع مبادئ الخصوصية.

وهنا تكمن الخطورة، وتحديدًا في احتمالية استغلال الاستخبارات والسلطة التنفيذية لهذه الصلاحيات بغية زعزعة أمن الأفراد وتهديد الديمقراطية. وقد تنتهك هذه الأجهزة حقوق الانسان وتتدخل في الأنشطة السياسية بغية تغيير الخارطة السياسية للدولة عبر إقصاء أحزاب، أو قادة أو سياسيين معينين. أو يمكنها أيضًا أن ترهب أخصام سياسيين من أجل التأثير على قرارات الحكومة والرأي العام[٢]، وهذا بالضبط ما حدث في تركيا خلال فترة الهيمنة العسكرية.

إن تحقيق الرقابة والاشراف على أجهزة الاستخبارات أمر غاية في الدقة بالنظر للسرية العالية المحيطة بها وبعملياتها، وهذا ما قد يشكل للدولة مصدرًا للقوة أو للضعف. أضف إلى ذلك أن موقف هذه الأجهزة تجاه المشهد السياسي كفيل بأن يرجح كفة طرف على حساب طرف آخر.

---

[1] Collective Authorship, **"Overseeing Intelligence Services: A Toolkit"**, *Op. Cit.*, p. 24.

[2] L. Nathan, **"Lighting Up the Intelligence Community: A Democratic Approach to Intelligence Secrecy and Openness"**, Policy Paper, Global Facilitation on Network for Security Sector Reform, Birmingham, United Kingdom, 2009, p. 2.

المطلب الثاني: إدارة الجيش للعمل الاستخباراتي

من خلال ما سبق، فإن مكانة الأجهزة الاستخباراتية بالنسبة لأي نظام هي ذات أهمية كبرى وترجيحية، وعادة ما تعتمد الحكومات في العمل الاستخباراتي على أكثر من جهاز. ذلك أن التعاون والتبادل هما في صلب عمل أجهزة الاستخبارات، سواء كان ذلك التعاون داخليًّا بين أجهزة الدولة الواحدة، أو خارجيًّا مع الجهات الدولية الأخرى.

الفرع الأول: الدور الاستخباراتي الداخلي في تركيا

يمكن تلخيص الدور الاستخباراتي الداخلي في تركيا خلال فترة الهيمنة العسكرية ضمن إطارين أساسيين وهما: الأمن القومي والأمن العسكري.

الفقرة الأولى: على صعيد الأمن القومي

إتصفت الوظيفة الاستخباراتية داخل تركيا في تلك الفترة بأنها وظيفة شبه علنية وواضحة. وقد كان لدستور عام ١٩٨٢ دورٌ مهمٌ في تعزيز هذه الوظيفة، حيث وظّفت المؤسسة العسكرية بعضًا من مواده لتشريع رقابتها في العملية السياسية عبر "لجنة الأمن القومي" والسكرتارية المنبثقة عنها. وتجلت أبرز ملامحها على النحو التالي[١]:

١. توسيع نطاق حالة الطوارئ بما يحقق مبررًا دائمًا للمؤسسة العسكرية في التواجد بصورة أوسع على الساحة السياسية بدعوى تحقيق الأمن والحيلولة دون قيام حركات العنف والإرهاب.
٢. تعديل المادة ١١٨، من خلال زيادة عدد الأعضاء العسكريين في مجلس الأمن القومي، بغية زيادة الثقل العسكري على المدني داخل المجلس.
٣. تشكيل الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني بحيث تشتمل مهامها كافة شؤون الدولة العسكرية والسياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية فضلًا عن مسؤوليتها في حماية المبادئ الكمالية ويتولاها فريق أول تقترح تسميته رئاسة الأركان العامة. ويحق للأمانة العامة الحصول بشكل حصري على أية معلومات أو وثائق مهما كانت درجة سريتها، وبشكل مستمر عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات والأشخاص.

---

[١] ب. عبد الفتاح، **مرجع سابق.**

بهذه الصلاحيات أصبحت الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي تشكل ذاكرة الدولة ومركز عملياتها، وأصبح مجلس الأمن القومي مرتبطًا بعلاقات مباشرة بمؤسسات الدولة. وعلى ضوء المعلومات والاستخبارات المتجمعة لديها من الهيئات والمؤسسات المختلفة، تقوم هذه اللجنة بإصدار أوامرها حول كيفية قيام هذه المؤسسات والهيئات بتنفيذ ما يحقق للبلد أمنه الوطني حسب رأيها[١]. هذا التنوع في الاختصاصات التي أوكلها دستور عام ١٩٨٢ للجنة الأمن القومي وفرض التواجد العسكري داخلها، يعرب عن مدى النفوذ والقوة التي حازتهما المؤسسة العسكرية التركية بعد انقلاب عام ١٩٨٠، ما جعلها أشبه بجهاز مخابراتي يُعنى بكافة شؤون المجتمع التركي وتوجهاته[٢].

كما تجسد نموذج التبادل الاستخباراتي مع الخارج في مجال الأمن القومي، بعد زيارة وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين إلى إسرائيل في تشرين الثاني ١٩٩٣ في خطوة فريدة من نوعها. واللافت في هذه الزيارة هو اقتراح تشيتين على المسؤولين الاسرائيليين التعاون لمكافحة "الارهاب الكردي والارهاب السوري". رفضت إسرائيل التعاون آنذاك لضرورات التفاوض مع سوريا، غير أن الأوساط التركية تحدثت عن توقيع اتفاق سري من ١٢ مادة يلحظ تعاونًا استخباراتيًّا بين الموساد والاستخبارات التركية، لسد ثغرات عمل الأخيرة في جنوب شرق الأناضول ضد حزب العمال الكردستاني، في فترة شهدت مستوى حاد من التوترات والنزاعات المسلحة[٣].

الفقرة الثانية: على صعيد الأمن العسكري

بالعودة للحديث عن الخاصية الاستقلالية التي تم ذكرها في المبحث السابق، والتي تشكل إحدى مرتكزات القوة التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية، نعود للتذكير بصلاحياتها في التعيينات والترقيات والاحالة إلى التقاعد، أو الطرد من الجيش. هذه الخاصية الفريدة التي تتمتع بها هذه المؤسسة، خولتها عملية التطهير المستمر للعناصر ذوي الرتب، الذين قد تكون لهم رؤية مغايرة

---

[١] ط. عبد الجليل، "**الجيش والحياة السياسية التركية.. تفكيك القبضة الحديدية**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٩. عن موقع مركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/ar/files/2009/201172122150109874.html، تاريخ الزيارة: ٢٥ آذار ٢٠٢٤.

[٢] ب. عبد الفتاح، **مرجع سابق.**

[٣] م. نور الدين، "**تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**"، دار رياض الريس للكتب والنشر، ط١، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٠٣.

للفكر العلماني[1]. فكانت القيادات تقوم بطرد أي ضابط من الجيش دون تقديمه للمحكمة العسكرية أو سماع أي دفاع منه، ولا يحق للمطرودين تقديم أي شكوى إلى المحاكم العسكرية أو المدنية.

كانت هذه الاستقلالية هي السبيل إلى أحكام العلمانية قبضتها على المؤسسة العسكرية، حيث قد تم بالفعل طرد ما يقرب من ألف ضابط بطريقة مباشرة، تحت ذنب "عدم الانضباط العسكري". أما حقيقة الأمر فهي أن الضباط المطرودين متدينون وزوجاتهم محجبات. ولم تكتفِ المؤسسة العسكرية بهذا العقاب، بل كانت تتعقبهم للحؤول دون حصولهم على أي عمل مدني في المستقبل[2].

الفرع الثاني: دور الاستخبارات الخارجية

منذ إنضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، باتت في فترة الحرب الباردة عنصرًا أساسيًّا في التحالف ضد المعسكر الشيوعي السوفياتي، وقد لقيت على الفور دعمًا عسكريًّا ماديًّا بقيادة واشنطن جعل من الجيش التركي الجيش الأكبر في المنطقة، كما قامت بدعم سياسي لدور القادة العسكريين الذين أثبتوا في العديد من المناسبات وفاءهم لها، ولعل هذه الحقيقة تفسر الاشارات الدائمة التي كانت تصدر من الولايات المتحدة في جميع الانقلابات العسكرية التي شهدتها تركيا[3].

الفقرة الأولى: التطور من السر إلى العلن

يقدم روزي نزار[4] في قصة حياته رؤى مثيرة للاهتمام حول انقلاب عام ١٩٦٠، ففي سبيل دحض فكرة أن الولايات المتحدة كانت وراء انقلاب عام ١٩٦٠، تساءل نزار: "إذا افترضنا أن الولايات المتحدة ترغب في شيء مثل هذا القبيل، أفلا كانت تلمح إلى كبار الضباط الذين كانت على اتصال دائم معهم؟"، بهذا التساؤل أكد نزار بشكل مبطن على دور الولايات المتحدة، وكشف عن الأسلوب الذي تنتهجه لتوجيه الانقلابات. فقد عرف نزار أشخاصًا على رأس المخابرات التركية

---

[1] ز. إسماعيل، **مرجع سابق**، ص ١٩٧.

[2] ب. عبد الفتاح، **مرجع سابق**.

[3] مؤلف جماعي، "**أهم محطات تاريخ الجيش التركي**"، موقع الجزيرة: الموسوعة، الدوحة، ٨ تموز ٢٠١٥، عن موقع الجزيرة: https://aja.me/sistgl، تاريخ زيارة الموقع: ٢٥ آذار ٢٠٢٤.

[4] **روزي نزار**: عميل لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، عمل في تركيا في الفترة الممتدة بين العامين ١٩٥٩ و ١٩٧١.

مثل ضياء سيليشيك وفؤاد دوغو وألب أرسلان توركيش من البنتاغون، وآخرين من وكالة الاستخبارات المركزية. كما أنه كان على معرفة بأغاشي شين، نائب الملحق العسكري في السفارة التركية لدى واشنطن، والذي أصبح في ما بعد المساعد الأول للرئيس جمال جورسيل[١].

على الرغم من عدم وجود دلالات صريحة على دور للولايات المتحدة في إنقلاب ١٩٦٠، إلا أن مجرّد الاعتقاد بأن العلاقات بين رجال إستخبارات الدول قائمة على صداقات شخصية، هو اعتقاد خاطئ من جميع نواحي التحليل المنطقي لطبيعة وأهداف هذه العلاقات. وما يؤكد ذلك هو ما قاله هنري كيسنجر عن وكالات الاستخبارات في هذا الموضوع بالتحديد "أنه ليس هناك شيءٌ إسمه وكالات إستخبارات صديقة، فلا يوجد سوى وكالات إستخبارات تابعة للقوى الصديقة"[٢].

وعلى عكس انقلاب ١٩٦٠، كان إنخراط الولايات المتحدة في إنقلاب ١٩٨٠ واضحًا تمامًا. فقد اعترف الجنرال كنعان إيفرين بنفسه أن نظراءَه العسكريين في الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي قد اتصلوا به، وتساءلوا متى وما إذا كان الجيش التركي يفكر في التدخل. كانت الولايات المتحدة على علم مسبق بأن الجنرالات الأتراك كانوا على وشك الإطاحة بالحكومة[٣]، والجدير بالذكر في ما خص هذا الانقلاب، أنه تم الاعلان عنه في واشنطن قبل السماع عنه في أنقرة.

الفقرة الثانية: وثيقة "شتاء السخط"

هي وثيقة ممهورة بكلمة "سرية" ويعود تاريخها إلى ٧ كانون الثاني ١٩٧١، جاء في مقدمتها: "هنالك حديث متزايد في تركيا خلال العام الماضي عن احتمال تحرك الجيش للسيطرة على الحكومة... إن الاحتمالات الحالية تظهر بأن لا إنقلاب في المدى القصير. إلا أن هذه الاحتمالات ستتضاءل بمرور الوقت في حال استمرت الحكومة في عدم فعاليتها كما كانت في العام الماضي"[٤].

---

[1] Ö. Aslan, **"U.S. Involvement in Military Coups d'Etat in Turkey and Pakistan During the Cold War: Between Conspiracy and Reality"**, Department of Political Science and Public Administration, İhsan Doğramacı Bilkent University, December 2016, p. 86.

[2] M. Lowenthal, **"Intelligence: From Secrets to Policy"**, SAGE Publications, Thousand Oaks, California, United States of America, 9th Edition, 2022, p 209.

[3] Ö. Aslan, ***Ibid.***, p. 143.

[4] Central Intelligence Agency - Office of National Estimates, **"Turkey: Winter of Discontent"**, addressed to The Director of Central Intelligence Agency (CIA), Document Number: CIA-RDP79R00967A000300020014-2, Dated: 7 January 1971, Langley, McLean, Virginia, United States of America, Approved for Release: 6 March 2007, p. 1.

وفي إحالة الوثيقة بتاريخ ١١ آذار ١٩٧١، أشارت في مضمونها إلى أنَّ قيادة القوات المسلحة التركية بإمكانها خلال أربع وعشرين ساعة التدخل إزاء الوضع السياسي المتدهور بشكل مباشر أو عن طريق إدارة مدنية من قبلها. لم تعد هناك أي إشارات استفهام تدور حول تدخل الجيش[١].

واختتمت الإحالة التي قدمت حينها للرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون بجملة مفادها: "إليكم ربطًا مذكرة أبرمناها منذ وقت ليس ببعيد لكننا متأكدون أنها لا تزال مفيدة كما كانت دائمًا"[٢]، وهذا فيه دلالة على المدة الزمنية التي قد يستغرقها العمل الاستخباراتي الدقيق للخلوص إلى النتائج حيث قامت الاستخبارات الأميركية بدراسة تحليلية مطولة أحاطت بكافة جوانب الواقع التركي، قبل أن تخلص إلى نتيجة استشرفت من خلالها ردود الأفعال والتبعات التي يمكن أن تحصل إزاء الانقلاب، كل ذلك بناءً على المعطيات التي استطاعت الحصول عليها على مدى أكثر من عام.

---

[١] م. الضاهر، "**وثائق "سي آي إيه" تكشف عِلمها بانقلاب عام ١٩٧١ في تركيا**"، الأناضول، ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٧، عن موقع وكالة الأناضول: https://www.aa.com.tr/ar، تاريخ زيارة الموقع: ٢٥ آذار ٢٠٢٤.

[2] Central Intelligence Agency - Office of National Estimates, ***Op. Cit.***, p. 12.

خلاصة الفصل الأول

يتضح من خلال ما تضمنه هذا الفصل، أن القوة التي كان يستمدها الجيش في مرحلة النظام العلماني ارتكزت على عدة مرتكزات، وجزءٌ مهم من هذه القوة تمثل بانتشار أفرع الدولة العميقة في أجهزة الدولة، بالإضافة إلى التعاون والتنسيق المستمر مع الاستخبارات الخارجية وخاصة وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA التي كان لها الدور الأكبر في مساعدة الجيش على رسم الصورة السياسية الداخلية للتركيا من جهة، وفي اتخاذ الولايات المتحدة الجيش التركي حليفًا لها في تلك الفترة. وكل ذلك كان مبنيًّا على المعطيات التي كانت تتوفر لديها باستمرار.

هذه النقطة تحديدًا كانت محور الانعطاف الذي أصاب وضعية الجيش داخل السلطة السياسية في تركيا، فما كان للجيش أن ينكسر في عهد حزب العدالة والتنمية إلا من ذات العوامل التي أدت إلى سطوته في فترة النظام العلماني. وهذا ما سوف يتم شرحه في الفصل التالي وتتبيّن الكيفية التي تم من خلالها تحييد الجيش في تلك المرحلة وتم تجريده من قوته بسبب ذات الظروف التي دفعت به نحو رأس الهرم في تركيا في ظل النظام الكمالي.

الفصل الثاني: مسارات تحييد الجيش في عهد حزب العدالة والتنمية

في أعقاب إنقلاب عام ١٩٩٧، تم حلّ حزب الرفاه ومُنع الرئيس السابق نجم الدين أربكان وعدد من أعضاء الحزب، كان أبرزهم رجب طيب أردوغان، من ممارسة السياسة خمس سنوات. وعلى الرغم من ذلك، تأسس "حزب العدالة والتنمية" في العام ٢٠٠١ ردًّا على ذلك الانقلاب وما خلفه من تبعات، وقد تضافرت عدّة عوامل أقنعت الشعب التركي برؤية هذا الحزب وأسهمت بفوزه في أولى الانتخابات البرلمانية التي خاضها عام ٢٠٠٢.

هذه العوامل تنقسم بين ما هو متعلق بالمتغيرات العالمية، لا سيما أحداث ١١ أيلول التي أدت إلى تبلور حاجة المجتمع الدولي، وخاصة الغربي، إلى نشوء وانتشار تيار إسلامي وسطي مَرِن قادر على ضبط معادلة القوى السياسية في منطقة الشرق الأوسط ضمن ما أطلق على تسميته

مشروع "الشرق الأوسط الكبير"[1]. بالإضافة إلى ذلك، أتت مسألة الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي لتكبح جماح الجيش التركي في الداخل السياسي، خاصة في ظل الدعم القوي الذي حظي به حزب العدالة والتنمية بعد التقاء أهدافه مع مصالح التيار العلماني الذي يعتبر أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي "مطلب قومي أتاتوركي".

وفي ما يلي في هذا الفصل، سيتناول المبحث الأول مسألة الحديث عن المسار الدبلوماسي الخارجي لحكومة رجب طيب أردوغان، والذي من خلاله تمكن من الوصول إلى السلطة، أما المبحث الثاني فسوف يظهر لنا انعكاسات المسار الخارجي على المسار الدستوري الذي أبعد من خلاله الجيش من الصورة السياسية بشكل رسمي.

لن يتطرق هذا الفصل للحديث المفصل عن أجهزة الاستخبارات ودورها في هذه المرحلة الانتقالية للبلاد، حيث أن هناك أهمية إضافية تكمن في إبراز الأسباب الفلسفية التي أدت بتركيا للوصول إلى هذه المرحلة.

المبحث الأول: محطات الانكسار التركي في المسار الدبلوماسي الخارجي

قد تبدو منجزات تركيا في النصف الثاني من القرن الماضي من المتطلبات الأساسية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، غير أنها لم تكن كافية واحتاجت الكثير من المتممات. في هذا المبحث، سوف يتم الحديث عن الأداء الدبلوماسي الخارجي التركي في الفترة التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية، والعوامل المختلفة التي عبّدت الطريق نحو وصول الأخير إلى الحكم.

المطلب الأول: عثرات طريق الانضمام للاتحاد الأوروبي

في ما يلي سوف يتم عرض تسلسل المعطيات التي لم تكن كافية لوصول تركيا إلى مصاف دول الاتحاد الأوروبي ومهدت لصعود حزب العدالة والتنمية على رأس الهرم السياسي في تركيا.

---

[1] مشروع **الشرق الأوسط الكبير** هو مصطلح شاع في عهد رئاسة جورج بوش الابن للولايات المتحدة، وتتلخص أهدافه المعلنة بتشجيع الديمقراطية، وبناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية، في المنطقة التي تضم دول العالم العربي وإيران وتركيا وأفغانستان والأراضي الفلسطينية المحتلة من الكيان الصهيوني.

الفرع الأول: عدم كفاية المنجزات للقبول الأوروبي

على الرغم من المنجزات التي حققتها تركيا على صعيد سياستها الخارجية، إلا أن بوادر الرفض الأوروبي بقيت على ما هي عليه وارتبط معظمها بالأسباب العقائدية.

الفقرة الأولى: منجزات تركيا الخارجية

منذ إعلان قيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، وضع أتاتورك نصب عين تركيا نحو الاتجاه إلى المجتمع الأوروبي والانغلاق عن المحيط السابق للسلطنة العثمانية. وباستثناء بعض التفاصيل الثانوية، بقيت الخطوط الأساسية للعقيدة الأتاتوركية مستمرة نهجا وممارسة، وتلخصت المنجزات التي حققتها تركيا في هذا السياق على النحو التالي[١]:

١. على الصعيد الاقتصادي: كان الخيار أوروبيًّا إثر توقيع اتفاقية "مونترو"[٢] في أنقرة عام ١٩٣٦ مع المجموعة الأوروبية. دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٦، ولعبت لاحقًا دورًا مهمًّا جدًّا في إنضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي نظرًا لأهميتها الجيواستراتيجية.
٢. على الصعيد الأمني الاستراتيجي: إنضمت تركيا رسميًّا إلى حلف شمال الأطلسي في ١٨ شباط ١٩٥٢، وكان أول المنظمات الغربية التي احتضنتها. مع العلم أن خلفيات هذا الانضمام تعود إلى مخاوف الغرب في فترة الحرب الباردة وحاجته إلى عنصرٍ إستراتيجي في المنطقة قادر على الوقوف بجانبه في وجه المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي.
٣. إستتباعًا للخطوة الأولى، رفعت تركيا عام ١٩٦١ طلبًا إلى الاتحاد الأوروبي للانضمام إلى إتفاقية الوحدة الجمركية، وبعد عامين وتحديدًا في ١٢ أيلول ١٩٦٣، تمت الموافقة على الطلب، وكان الاتفاق يشتمل على ثلاثة مراحل: مرحلة تحضيرية، ومرحلة إنتقالية، وصولًا

---

[١] م. نور الدين، "**تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**"، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

[٢] **إتفاقية "مونترو"**: هي اتفاقية تنظم حركة مرور السفن التجارية عبر مضيقي البوسفور والدردنيل في البحر الأسود في أوقات السلم والحرب. منحت هذه الاتفاقية تركيا سيطرة معينة على مرور السفن الحربية في وقت السلم والتي يمكنها العبور عن طريق إخطار دبلوماسي مسبق مع وجود قيود على وزنها والأسلحة التي تحملها.

إلى الوحدة الجمركية. وبالفعل في ٦ آذار ١٩٩٥، تم توقيع اتفاقية الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، وكانت بمثابة الخطوة ما قبل الأخيرة قبيل ضمان للعضوية الكاملة في هذا الاتحاد[١].

الفقرة الثانية: الأسباب العقائدية للرفض الأوروبي

أولًا: خلفية تركيا الدينية

لم تكن ذرائع نقص الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان والتضخم السكاني وحدها التي تسلحت بها أوروبا لرفض تركيا، بل إن هناك رفض أوروبي مسيحي صريح لاعتبار تركيا جزءًا من أوروبا. فالعامل الحضاري والديني لا يغيب عن لسان السياسيين الأوروبيين، حيث تحدث المستشار الألماني السابق فيليب برانت عن عقبة الدين أمام إنضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. كما صرح الوزير الفرنسي السابق جان فرنسوا دينيو عام ١٩٩٤ أنه: "رغم مرور ٥٤١ سنة على فتح القسطنطينية، إلا أن الأتراك لا يمكن أن يكونوا مقبولين داخل أوروبا"[٢].

كان الاسلام هو المرتكز الثقافي للأتراك منذ بدايتهم، وكانت فتوحاتهم الأولى مباشرة في بلاد أوروبية مسيحية. وأدى هذا الأمر بالنتيجة إلى إتخاذ الأوروبيين صورة نمطية عن الأتراك واعتبار أن المسيحي والتركي لا يلتقيان. وكانت هذا الرفض عاملا أساسيًّا في شكل تاريخ أوروبا الحديث[٣].

---

[١] م. نور الدين، "**تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**"، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

[٢] **المرجع نفسه**، ص ٢٣٣.

[٣] م. نور الدين، "**تركيا الجمهورية الحائرة**"، مرجع سابق، ص ٢٤.

ثانيًا: العلاقات المتوترة مع اليونان

يعود الخلاف بين تركيا واليونان لعدة أسباب أبعادها متعددة. أحد أبرز الخلافات بين الدولتين تمحور حول حدود المياه الاقليمية في بحر إيجه والجرف القاري فيه، وهذا الخلاف هو ذو بعدين أولهما إقتصادي، والثاني أمني إستراتيجي. كما تكمن بينهما قضية صراع وجودي تمثلت بوضع الأقلية التركية في شمال شرق اليونان، ووضع البطريركية الأرثوذكسية في إسطنبول. كادت تلك الخلافات أن تشعل شرارة نزاع مسلح بين البلدين في أكثر من مناسبة[١].

وتمثل المسألة القبرصية إحدى متفرعات العلاقات التركية اليونانية. إذ بعد إعلان الجمهورية القبرصية ذات المجموعتين الطائفيتين اليونانية والتركية عام ١٩٦٠، وبضمانات عدم تغيير صيغتها دون موافقة الأطراف الضامنة (بريطانيا وتركيا واليونان)، استدعى الانقلاب العسكري على الرئيس مكاريوس عام ١٩٧٤ والدعوة لوحدة قبرص مع اليونان، تدخلًا عسكريًا مباشرًا من تركيا، احتلت على إثره القسم التركي الشمالي من الجزيرة. ومنذ ذلك الوقت باتت المسألة القبرصية إحدى العقبات في طريق تطبيع العلاقات التركية مع المجموعة الأوروبية التي ترى في انسحاب القوات التركية من الجزيرة شرطًا متوجبًا على أنقرة لقبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

وقد جاءت مسألة بدء المحادثات لعضوية في الاتحاد الأوروبي بين الأخير وقبرص الجنوبية لتجدد التوتر بين تركيا واليونان من جهة، وبين تركيا والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. إذ رأت تركيا أن في هذه الخطوة تمهيد لإقامة وحدة غير مباشرة بين اليونان وقبرص الجنوبية بواسطة الاتحاد الأوروبي، تهدد لاحقًا بإقامة وحدة مع قبرص الشمالية كخطوة مضادة تجاه تركيا[٢].

بالإضافة إلى الخلافات التي ذكرناها أعلاه، يبقى ذكر حق اليونان في استخدام "الفيتو"[٣] في المجلس الأوروبي. والذي شكل إحدى أكثر العقبات تعقيدًا أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

---

[١] م. نور الدين، **"تركيا الجمهورية الحائرة"**، مرجع سابق، ص ٤١ – ٤٢.

[٢] م. نور الدين، **المرجع نفسه،** ص ٤٢.

[٣] يوافق البرلمان الأوروبي على **انضمام دولة إلى عضوية الاتحاد الأوروبي بعد التصويت** على قرار الانضمام وحصوله على الأغلبية المطلقة دون أن تعترض إحدى الدول الأعضاء باستخدام حق النقض "الفيتو" المماثل لحق النقض في مجلس الأمن.

الفرع الثاني: فقدان تركيا لمقومات "الأورَبة"[1]

هنالك عدة عوامل حالت دون إلتحاق تركيا بركب دول الاتحاد الأوروبي، وأثرت على صورتها داخل المجتمع الدولي، وتتشعّب بين إجتماعية، وإقتصادية وسياسية.

الفقرة الأولى: الواقع الاقتصادي والاجتماعي

أولًا: الأزمة الاقتصادية

اتسمت تركيا حتى أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات باقتصاد مركزي شديد وسيطرة قوية القطاع العام في المؤسسات الانتاجية. وعندما تولى تورغوت أوزال رئاسة لجنة التخطيط عام ١٩٨٠، بدأ مسار التحرر في الاقتصاد التركي نحو الاندماج بالاقتصاد العالمي المتمثل بشكل أساسي في اقتصادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2] OECD. وبالفعل حققت التجارة التركية معدلات كبيرة في بلغت في مطلع عام ١٩٩٧:

- "٦٧,٨% من الواردات إلى دول منظمة التعاون منها ٥٢,٨٪ مع دول الاتحاد الأوروبي.
- ٥٥,٧% من الصادرات إلى دول منظمة التعاون منها ٥٤,٤٪ إلى دول الاتحاد الأوروبي.

على الرغم من كل ذلك فإن دول الاتحاد الأوروبي ترى خللًا بنيويًا كبيرًا في الاقتصاد التركي يحول دون استجابته لطلبات العضوية الكاملة ومن ذلك:

- نسب التضخم العالية التي وصلت في السنوات الأخيرة السابقة حتى ١٥٠ بالمئة.
- نسب البطالة العالية والاختلال في توزيع المداخيل بين الطبقات والمناطق"[3].

ولا بد لتذليل هذه العقبات من رصد مبالغ ضخمة لا تقل عن ١٥ مليار دولار لسنوات طويلة ما يعني أن تركيا ستستحوذ على ٦٠% من صناديق الدعم الأوروبية، الأمر الذي يتجاوز قدرة أوروبا في ظل لمساعدات المطلوبة للدول الأعضاء وتلك المرشحة للانضمام إلى عضويتها.

---

[1] يقصد بـ "**الأورَبة**" التحول باتجاه أوروبا. (العودة لكتاب م. نور الدين: "**تركيا الجمهورية الحائرة**"، مرجع سابق)

[2] تأسست **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** عام ١٩٦١ وتهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول الصناعية المتقدمة.

[3] م. نور الدين، "**تركيا الجمهورية الحائرة**"، مرجع سابق، ص ٣٨ – ٣٩.

ثانيًا: التضخم السكاني

تشير المعطيات الأوروبية إلى أن عدد سكان تركيا في حال استمرارها بالنمو السكاني على هذه الوتيرة، يمكن أن يبلغ عدد سكانها ٢٠٠ مليون نسمة خلال القرن الحادي والعشرين، وبالتالي ستصبح الدولة الأكثر كثافة وسيكون لها ثقل مواز لكثافتها في البرلمان واللجان الأخرى يفوق الثقل التي تتمتع به كل من ألمانيا وفرنسا. فضلا عن ذلك سيكون أمام الأتراك حرية التنقل والاقامة ما يرجّح "احتلال" ما لا يقل عن عشرة ملايين تركي لأوروبا خلال القرن الحادي والعشرين[١].

الفقرة الثانية: الاختلال في شكل النظام الديمقراطي

شكّل انقلاب عام ١٩٨٠ إهتزازًا للوجه الديمقراطي لتركيا، خاصة بعد تبعاته الكارثية التي كان أبرزها حظر جميع الأحزاب السياسية وزج زعمائها في السجون إضافة إلى أحكام الاعدام التي صدرت بحق المواطنين في تلك الفترة. وقد تكرس التدخل العسكري في الحياة السياسية في دستور ١٩٨٢ عبر صلاحيات مجلس الأمن القومي، وشهد العام ١٩٨٤ معاودة النشاط المسلح للأكراد عبر حزب العمال الكردستاني الأمر الذي فرض حالة طوارئ في المناطق الكردية.

واجهت المجموعة الأوروبية هذه الصورة الكارثية لحال الديمقراطية بامتعاض شديد أسفر عن تأجيل تنفيذ بعض البروتوكولات الموقعة مع تركيا. وقد توالت الهيئات والبعثات الأوروبية للتحقيق في أوضاع الحريات وحقوق الإنسان، وغالبا ما كانت هذه التقارير سلبية للغاية.

وفي العام ١٩٨٣ عادت الديمقراطية بشكل خجول وعادت معها العلاقة بين تركيا والمجموعة الأوروبية للتحسن بعض الشيء بعد انقطاع دام لسنوات. واجتمع مجلس الشراكة بين الطرفين عام ١٩٨٦ وحاول حينها رئيس الحكومة تورغوت أوزال الاستفادة من ذلك ليتقدم بشكل مفاجئ بطلب عضوية كاملة في المجموعة الأوروبية في ١٤ نيسان ١٩٨٧. وقد استغرقت دراسة الطلب التركي سنتين ونصف لتنتهي برفض متوقع نظرًا لعدم مع معايير العضوية في الاتحاد الأوروبي، لكن تم اتخاذ تدابير تتيح إقامة الوحدة الجمركية، والتي تم توقيعها عام ١٩٩٦[٢].

---

[١] م. نور الدين، "**تركيا الجمهورية الحائرة**"، مرجع سابق، ص ٣٩.

[٢] **المرجع نفسه**، ص ٣٣ – ٣٤.

وبعيد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وعلى عكس اعتبار تركيا أنها الخطوة الأخيرة قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تبين أنها لا تعني شيئًا سوى أنها هي مجرد اتفاقية اقتصادية بالنسبة للمجموعة الأوروبية. أضف إلى ذلك خسارة المليارات سنويًّا جراء هذه الاتفاقية بسبب "الفيتو" اليوناني على البروتوكولات المالية. هذه الأمور ولدت انتقادات لاذعة من العلمانيين، قبل الاسلاميين في تركيا، وكانت بمثابة بداية النهاية للنظام العلماني الذي جسّد فشلًا دبلوماسيًّا ذريعًا.

المطلب الثاني: تغيّر مكانة تركيا في ظل التحولات الدولية

بينما كانت تركيا تعمل ما بوسعها بغية الانضمام للاتحاد الأوروبي، لم يكن هذا الانضمام مرغوبًا فيه وفقًا للمعطيات التي سبق ذكرها. إلا أن المتغيرات الدولية، أدارت الحاجة بالاتجاه المعاكس لتتبلور لدى الغرب حاجة لتركيا كنظام مغاير وبدور جديد ومحدد يحافظ على المصالح الغربية في الشرق الأوسط. وثمة عدة عوامل مجتمعة أدت إلى حصول هذا التحوّل الذي انعكس تغيّرًا على الصعيد السياسي التركي. وفي ما يلي الأمور التي ساهمت في صعود حزب العدالة والتنمية، وفي استعادة تركيا لمكانتها الدولية.

الفرع الأول: تراجع الدور الدولي والاقليمي لتركيا العلمانية

بعيدًا عن الحديث عن العوائق التي تم ذكرها سابقًا والتي عرقلت إنضمام تركيا إلى المجموعة الأوروبية، لم ترَ هذه الدول في تركيا تلك الدولة الوازنة والفاعلة التي من شأنها إضافة قيمة إلى الاتحاد الأوروبي على صعيد التعاون الدولي. يعود ذلك إلى تبيّن عدم قدرة تركيا على تأدية دور فاعل، إقليميًّا ودوليًّا. وفي البحث في أسباب تراجع أهمية الدور التركي منذ تأسيس الجمهورية يمكن الخلوص إلى عدة أسباب سنأتي على ذكرها فيما يلي.

الفقرة الأولى: ضعف ميزان القوى مقارنة مع الدول الكبرى[1]

على الرغم من إنضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في العام ١٩٥٢، وتلقيها الدعم العسكري الكبير من الغرب وخاصة من الولايات المتحدة، وعلى الرغم من أنها جيشها أصبح ثاني

---

[1] ر. الخماش، "**النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢ – ٢٠١٤**"، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمّان، الأردن، ٢٣ نيسان ٢٠١٥، ص ١٨٥.

أكبر جيش في التحالف، إلا أن معيار الحجم منحصر في عديد العناصر البشرية المساهمة في الحلف، والقدرات العسكرية التي امتلكتها تركيا هي غير كفيلة لها لترتقي إلى مصاف الدول الكبرى مقارنة بالجيوش الأوروبية والجيش الأميركي. أضف إلى ذلك الأسباب الأمنية الاستراتيجية الصريحة التي دفعت بقبول المعسكر الغربي لتركيا كعضو في هذا الحلف.

الفقرة الثانية: إنعدام دوافع التوسع والتركيز على حماية العلمانية[١]

حين رفع مصطفى كمال أتاتورك شعار "سلام في الوطن، سلام في العالم"، كان يهيئ البلاد لمرحلة جديدة من الانطواء على الداخل، بغية حماية الكيان الجديد من التأثر بالاضطرابات الاقليمية المحيطة وخاصة منطقة الشرق الأوسط[٢]. وبالتالي، كان الاتجاه واضحًا مع انعدام للدافع الضمني لتبوُّؤ دور قيادي في المنطقة أو توسيع نفوذ تركيا الاقليمي.

لم تكن أفكار التوسع أمورًا ذات أولوية بالنسبة للحكومات المتعاقبة في فترة النظام العلماني. وعند الإتيان على ذكر الحكومات، فإن القصد يطال المؤسسة العسكرية أيضًا وبصيغة غير مباشرة، كيف لا وهي التي اعتبرت نفسها الوريث الشرعي للإرث الأتاتوركي. فكان التفكير منصبًّا في أوساط القيادات العسكرية حول كيفية حماية الدولة والعلمانية الأتاتوركية، في فترة اعتبر الجيش نفسه خلالها، الوصي على مبادئ الجمهورية الستة لأتاتورك.

الفقرة الثالثة: الفشل في التعاطي مع جماح الأقليات[٣]

لم تشهد العلاقة بين تركيا والأقليات الكردية يومًا حالة من الاستقرار. فما إن تهدأ الأمور لفترة حتى تعود وتنفجر بانتفاضات كبيرة. هكذا كانت الحالة المضطربة بين الطرفين، إلى أن تأسس حزب العمال الكردستاني عام ١٩٧٨، الذي شكّل الوجه الأخير من أشكال التعبير عن الهوية الكردية، والذي شكل أيضًا، مع تنفيذ أول عملياته العسكرية ضد الجيش عام ١٩٨٤، نقطة تحول ويعلن بذلك بدء النشاط المسلح ضد الدولة التركية، لتدخل البلاد في حالة من الفوضى المتقطعة[٤].

---

[١] ر. الخماش، **مرجع سابق**، ص ١٨٥.

[٢] م. نور الدين، **"تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات"**، مرجع سابق، ص ٢٣٥ – ٢٣٦.

[٣] ر. الخماش، **المرجع نفسه**، ص ١٨٥.

[٤] م. نور الدين، **المرجع نفسه**، ص ٩٥.

أثر ذلك بشكل كبير على الأداء الدبلوماسي الخارجي لتركيا، وقوض استقرارها وتقدمها. كما أثرت السياسات القمعية تجاه تطلعات هذه الأقليات وحقوقها سلبًا على الصورة الدولية لتركيا، على الرغم من المحاولات الخجولة لمنحهم بعض الحقوق خاصةً في عهد رئيسة الحكومة تانسو تشيلر [١].

الفقرة الرابعة: نفاذ فرصة استغلال المعطيات الاقليمية[٢]

كانت المعطيات الجيوسياسية والجيواستراتيجية التي تحيط بتركيا مهيّأة لولادة دولة تركية كبيرة وذات شأن في منطقة الشرق الأوسط. غير أن العوامل التي ذكرناها وإنكباب الحكومات على المشاكل الداخلية، أدت إلى تراجع قدراتها الخارجية. والأكثر من ذلك، في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، تبخر خطر دول المعسكر الشرقي، المتمثلة بروسيا واليونان وسوريا وإيران والعراق، بالنسبة للحسابات الغربية التي لطالما كانت تعتبر تركيا لاعبًا مهمًّا في صفوفها من خلال جيشها القوي ذي النفوذ السياسي المتعاظم[٣].

بنتيجة ما ذكرناه سابقًا، فإن إنحدار الأداء الدبلوماسي العلماني سواء في الداخل التركي أو على الصعيد الخارجي ولّد، بالإضافة إلى استياء الأطراف المعارِضة، استياءً داخليًّا في الصفوف الموالية للحزب الشعب الحاكم. وقد بدأت سطوة الجيش بالانحسار عقب إستئناف الحديث عن ترشيح تركيا للعضوية في الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي نهاية العام ١٩٩٩.

الفرع الثاني: حاجة الغرب إلى تركيا بدور جديد

فرضت المتغيرات الدولية الجديدة الوليدة في منطقة الشرق الأوسط مطلع الألفية الجديدة تبدلًا للغرب في رؤيته تجاه تركيا، وبالأخص مع ظهور الحركات الأصولية الاسلامية والارهابية. وبالنتيجة، بدأت مسايرة تركيا بصفتها "دولة قادرة على المساهمة الكبيرة في الاستقرار الاقليمي والدولي في عالم يتهدده صراع الحضارات، خاصة وأن تركيا تتمتع بخصائص فريدة، فهي مزيج من دولة علمانية ديمقراطية وأغلب سكانها من المسلمين"[٤].

---

[١] **تانسو تشيلر** هي أول امرأة تتولى منصب رئيس وزراء في تاريخ تركيا الحديث.

[٢] ر. الخماش، **مرجع سابق**، ص ١٨٥.

[٣] ب. عبد الفتاح، **مرجع سابق**.

[4] Ö. Taşpınar, **"What the West Is Getting Wrong About Turkey"**, Bloomsbury Publishing Plc, London, 2021, p. 60 – 61.

الفقرة الأولى: قمة هلسنكي ١٩٩٩

انعقدت هذه القمة في ١٠ كانون الأول ١٩٩٩، ووافقت خلالها دول المجموعة الأوروبية على مبدأ قبول طلب تركيا، ومنحتها وضع المرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[١]، أتى ذلك بعد سحب اليونان تحفظاتها بفضل ضغط من الولايات المتحدة. إلا أن دول المجموعة وضعت الشروط الأساسية ذاتها والتي كانت أساس حفيظتها تجاه تركيا لبدء المفاوضات الرسمية، بالإضافة إلى شرط كف يد الجيش عن التدخل في الشؤون السياسية. وكان للموقف الفرنسي دورٌ كبير في اتخاذ هذا القرار، بسبب تأييد الرئيس الفرنسي جاك شيراك لهذا المسار وإصراره على ضرورة تحقيق التقارب بين قطبي المتوسط[٢].

وقد وقعت تركيا وثيقة الشراكة للانضمام في آذار ٢٠٠١، والتي اعتبرت وثيقة مبدئية من أجل إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وتضمنت تعهدات من الطرف التركي بتنفيذ إجراءات على الصعيدين السياسي والاقتصادي، بما يتوافق مع "معايير كوبنهاجن"[٣]. وفي إطار تنفيذ هذه الالتزامات والشروط، أقرّ البرلمان التركي سلسلة من الاصلاحات المتعلقة بتكريس التعددية الحزبية وحقوق الإنسان وحرية التعبير عن الآراء السياسية، وحماية الأقليات وبخاصة المجموعات الكردية[٤].

تلك الاجراءات حدّت بشكل كبير من دور الهيمنة العسكرية التي كانت سائدة في النظام السياسي التركي، وفتحت المجال أمام بقية الأحزاب لدخول المعترك السياسي، وعلى رأسها حزب العدالة والتنمية الذي فاز في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٣ تشرين الأول ٢٠٠٢.

---

[1] Z. Öniş, **"Luxembourg, Helsinki and Beyond: Towards an Interpretation of Recent Turkey-EU Relations",** Government and Opposition, Vol. 35, no. 4, 2000, p. 463.

[٢] ف. نهرا، "**الاتجاهات السياسية في أوروبا وقضية انضمام تركيا**"، مجلة شؤون الأوسط، عدد ١١٦، ٢٠٠٤، ص ٧٩.

[٣] تشير **معايير كوبنهاغن** إلى مجمل المعايير التي على البلدان التي ترغب الدخول في الاتحاد الأوروبيّ أن تستوفيها كشرط مسبق لتصبح عضوًا في الاتحاد الأوروبي. وقد حدد المجلس الاوروبي المعايير بشكل عام في مؤتمر كوبنهاغن في حزيران ١٩٩٣.

[٤] أ. أبي يونس، "**العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي**"، مجلة الدفاع الوطني، عدد ٧٧، شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.، بيروت، ٢٠١١، ص ٨٣.

الفقرة الثانية: أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١

كانت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ نقطة تحول كبرى في منطقة الشرق الأوسط. فبغض النظر عن سيناريوهات حدوثها، إلا أن القول جائز بأن استغلال الولايات المتحدة لها هو أسلوب يدرّس في السياسة الدولية. فقد بدأت عجلة المصالح الأميركية بالدوران بوتيرة أسرع، وأسفرت عنها فوضى عارمة، فكان لا بد لها من إيجاد من يدعمها في حماية مصالحها في الشرق الأوسط. فوقع الخيار على تركيا التي قال عنها هنري كيسنجر، أحد عرّابي السياسة الخارجية الأمريكية: "إن تركيا قوة رئيسة في استراتيجيتنا إزاء الخليج... من غير الممكن أن نحافظ على مصالحنا في الخليج دون الدعم الفعال من تركيا... بات الوقت مناسبًا للتعامل مع تركيا بنهجٍ يتناسب وأهميتها الاستراتيجية"[١].

إزاء تلك الأحداث عبّر المجتمع الدولي الغربي عن حاجته إلى تبلور وانتشار تيار إسلامي معتدل وقادر على ضبط المعادلة السياسية في منطقة الشرق الأوسط. الأمر الذي رفع أسهم حزب العدالة والتنمية بسبب تبنيه نهجًا أكثر اعتدالًا وتسامحًا من غيره، مع الأطراف المتعددة في الشرق الأوسط[٢]، خاصة في ظل أجواء التوتر المشحونة ضد الاسلام في تلك الفترة.

وكما خدمت المتغيرات الدولية والمحلية حزب العدالة والتنمية، فإن مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي التي شارفت تركيا على خوضها، كانت أيضًا سبيلًا لتحقيق برنامجه الاصلاحي في البلاد. هذه الاصلاحات ما كان من الممكن أن تصبح واقعًا في ظل وجود الجيش، لولا الدعم الذي حصل عليه الحزب من الدول الأوروبية والولايات المتحدة. وعلى الجانب الآخر كان الجيش مدركًا تمامًا أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هو بداية تجريد له من سلطته داخل النظام السياسي، خاصة أنه سيخضع لإعادة هيكلة تتوافق مع المعايير الأوروبية. على الرغم من ذلك لم يكن بوسعه كبح هذه الاصلاحات، فهو بذلك كان سيؤلّب الرأي العام التركي ضده، حيث لا يمكنه معارضة هذا المطلب القومي الأتاتوركي[٣]. وبالتالي، تم تحييد المؤسسة العسكرية عن الإطار السياسي بنجاح، وسط تأييد دولي واسع لحزب العدالة والتنمية لتسلم زمام الأمور في تركيا.

---

[١] ر. الخماش، **مرجع سابق**، ص ١٨٥.

[2] A. Rabasa, & F. S. Larrabee, ***Op. Cit.***, p 96.

[٣] ط. عبد الجليل، "**العسكر والدستور في تركيا: من القبضة الحديدية.. إلى دستور بلا عسكر**"، مرجع سابق، ص ١٥٣.

المبحث الثاني: إنعكاسات التحولات الخارجية على الواقع السياسي التركي

لفترة طويلة، كان الاعتراف الأوروبي بتركيا ذات الطابع الغربي بمثابة حق غير مكتسب بالنسبة لأتاتورك. وعلى هذا الأساس، وضع أردوغان الاصلاحات الديمقراطية على رأس جدول أعمال برنامجه، وحذا حذوه نحو الالتزام بمعايير كوبنهاجن من أجل الموافقة على بدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. هذه الخطوة، أكسبته دعم مجتمع الأعمال التركي والمثقفين الليبراليين والطبقة الوسطى البراغماتية، كما نجح في جذب الطبقات الفقيرة عبر إيلاء الأهمية للخدمات الاجتماعية. وقد أثمرت استراتيجية أردوغان عن فوز حزبه بأكبر كتلة نيابية في انتخابات تشرين الثاني ٢٠٠٢[1]. وبالنتيجة علم الجيش أن سطوته على الحياة السياسية بدأت بالانحسار.

المطلب الأول: تصحيح المسار الديمقراطي

بمجرد ما بدأت تركيا بالعمل على الوفاء بمعايير كوبنهاجن بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، كان الاتحاد الأوروبي يراقب عن كثب ما يجري على الصعيد الداخلي، وبدأ يعد تقاريرًا بنتيجة الأداء السياسي ودائمًا ما كان التركيز على أوجه القصور وبالأخص "أشكال نفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية". فطالبت المجموعة الأوروبية صراحةً بضرورة إعادة هيكلة مجلس الأمن الوطني وتحويله إلى هيئة إستشارية. وعليه فقد جرى تعديل دستوري على المادة ١١٨ في ١٧ تشرين الأول ٢٠٠١ لترجح الكفة العددية للمقاعد المدنية داخل المجلس للمرة الأولى منذ تأسيسه[2].

كما شملت التعديلات طبيعة قرارات المجلس الأمن الوطني فتم إلغاء النص التالي: "يراعي مجلس الوزراء قرارات المجلس بعين الاعتبار الأولى"، وأصبحت "يقوم مجلس الوزراء بتقييم القرارات الصادرة مجلس الأمن الوطني"[3].

---

[1] Collective Authorship, **"The Islamists Are Coming: Who They Really Are"**, United States Institute of Peace, Washington DC, Washington, United States of America, 2013, p. 170 - 192.

[2] Constitution of Turkey, 7 November 1982, Turkey, **Art. 118 (As amended 17 October 2001)**: *"The National Security Council shall be composed of the Prime Minister, the Chief of the General Staff, Deputy Prime Ministers, Ministers of Justice, National Defense, Internal Affairs, and Foreign Affairs, the Commanders of the Army, Navy and Air Forces and the General Commander of the Gendarmerie, under the chairmanship of the President of the Republic".*

[3] ط. عبد الجليل، "**العسكر والدستور في تركيا: من القبضة الحديدية.. إلى دستور بلا عسكر**"، مرجع سابق، ص ١٥٤ – ١٥٥.

وبعد استقرارها في السلطة، وفي إطار تنفيذ المتطلبات الأوروبية، قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بتعيين مجموعة من القانونيين المتخصصين لصياغة حزمة من التشريعات أجريت بمقتضاها تعديلات دستورية وقانونية، وأُطلق عليها تسمية "حزم التواؤم مع الاتحاد الأوروبي".

الفرع الأول: الحزم القانونية للتواؤم مع الاتحاد الأوروبي

بلغ مجموعها ثمانية، وفي ما يلي سيتم الحديث عن الحزمتين السابعة والثامنة اللتين تناولتا أبرز النقاط المتعلقة بالصلاحيات التي كان يمنحها القانون للمؤسسة العسكرية.

الفقرة الأولى: حزمة التواؤم السابعة

دخلت حيز التنفيذ في ٧ آب ٢٠٠٣، وتضمنت تعديلات على القوانين التالية في ما يخص مجلس الأمن الوطني وأمانته العامة، وجاء بنتيجتها:

١. مع تعديل قانون "إنشاء المحاكم لعسكرية وآليات عملها":
   - المادة ١١: تم إلغاء اختصاص المحاكم العسكرية في محاكمة المدنيين.

٢. مع تعديل قانون "مجلس الأمن الوطني والأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني":
   - المادة ٤: تمت إعادة النظر في صلاحيات المجلس تلافيًا للفهم الخاطئ لدوره الاستشاري.
   - المادة ٥: تمت زيادة الفترة الزمنية بين الاجتماعات العادية لمجلس الأمن القومي من شهر واحد إلى شهرين، وإلغاء صلاحيات رئيس الأركان العامة في عقد اجتماع.
   - المادة ١٣: تم دمج صلاحيات كل من الأمانة العامة والمجلس، وحصرها بأمانة السر.
   - المادة ١٥: أصبح تعيين الأمين العام يتم بناء على اقتراح رئيس الوزراء وموافقة رئيس الجمهورية، ما يسمح للمدنيين بتقلّد هذا المنصب الذي كان حكرًا على المؤسسة العسكرية.
   - تم إلغاء المادتين ٩ و١٤ اللتين أعطتا للأمانة العامة بعض الصلاحيات التنفيذية.
   - تم إلغاء المادة ١٩ التي نصت: "على الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة والشخصيات المعنوية الخاصة تقديم المعلومات والوثائق غير السرية والسرية التي تحتاجها الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني بشكل منتظم أو عند الطلب"[1].

---

[1] Republic of Turkey - Ministry of Foreign Affairs - Secretariat General for EU Affairs, **"Political Reforms in Turkey"**, Under Aegis of the Project Entitled "Publication of Reference Materials in EU-Turkey Relations", Document Number: n/a, Ankara, Turkey, Date of Release: 2007, p. 17.

٣. مع تعديل قانون "الجهاز المحاسبي":

- المادة ٣٠: أصبحت نفقات المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعة لإشراف ومراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات، وهو ما لم يكن موجودًا في السابق ولا مسموحًا به[١].

الفقرة الثانية: حزمة التواؤم الثامنة

اعتمدها البرلمان في ١٤ تموز ٢٠٠٤، وأدخلت تعديلات مختلفة على القوانين التالي ذكرها في ما يخص بعض الصلاحيات الغير منطقية لمجلس الأمن القومي، وجاء بنتيجتها:

١. مع تعديل قانون "التعليم العالي":

- تم إلغاء النص الذي يسمح بتعيين عضو واحد في مجلس التعليم العالي من قبل هيئة الأركان العامة.

٢. مع تعديل قانون "إنشاء هيئات الاذاعة والتلفزيون والبث":

- تم إلغاء النص الذي يسمح بترشيح عضو المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون من قبل الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني.

٣. مع تعديل قانون "الاتصالات اللاسلكية":

- تم إلغاء عضوية الأمين العام لمجلس الأمن الوطني في المجلس الأعلى للاتصالات.

٤. مع تعديل قانون "حماية القاصرين من المنشورات الضارة":

- تم إلغاء النص الذي يسمح باختيار عضو واحد في المجلس المختص من قبل مجلس الأمن القومي.

٥. مع تعديل قانون "إنشاء وبث محطات الاذاعة والتلفزيون":

- المادة ٣: تم تخفيف القيود المتعلقة بالرقابة بث محطات الاذاعة والتلفزيون.
- المادة ٦: تم إلغاء عضوية ممثل الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني من مجلس الإشراف.
- المادة ٩: تم فرض إلزامية لوجود قرار للمحكمة إلى جانب قرار الادارة كضمان قانوني[٢].

---

[١] ط. عبد الجليل، "**العسكر والدستور في تركيا: من القبضة الحديدية.. إلى دستور بلا عسكر**"، مرجع سابق، ص ١٥٨.

[2] Republic of Turkey - Ministry of Foreign Affairs - Secretariat General for EU Affairs, ***Op. Cit.***, p. 18.

جرّاء كل هذه التعديلات التي جرت على الوضعية القانونية للجيش توارى الجيش في ثكناته واستسلم لوضعيته الجديدة واكتفى بدوره العسكري. وشكلت نقطة تحول في العلاقات المدنية العسكرية وكانت بمثابة "الثورة الصامتة" بنظر بعض المحللين[١].

الفرع الثاني: تبعات الاصلاحات على المؤسسة العسكرية

كان للإصلاحات التي قامت بها حكومة العدالة والتنمية أثرًا بالغًا على الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، وتفاقمت تداعياتها خلال تعديلات قانونية لاحقة.

الفقرة الأولى: الأثر السياسي لحزمات المواءمة

وضعت الحزمة السابعة تصرفات المؤسسة العسكرية تحت رقابة ومحاسبة البرلمان والأجهزة الدستورية بعد أن تخلت القوى التقليدية عن مواقفها الداعمة للجيش وفي مقدمتها رجال الأعمال الكبار ووسائل إعلامهم الرئيسة التي باتت تتربص لأية محاولة لعرقلة المسار الديمقراطي[٢]. أما الحزمة الثامنة فقد جرّدت مجلس الأمن القومي من صلاحياته ذات الطابع التدخلي والمعطاة له بموجب دستور العام ١٩٨٢ وأصبح نظريًّا مؤسسة إستشارية. بالتالي باتت المؤسسة العسكرية غير قادرة على إحداث أي أثر في الداخل السياسي التركي.

وبالتالي تكون حزمات التواؤم طالت السلطة القضائية، والعلاقات المدنية العسكرية، وممارسات حقوق الإنسان، وأيضًا الحقوق الثقافية للأكراد. وبنتيجتها استطاع حزب العدالة والتنمية أن يدعم نفسه بقاعدة دولية ومحلية، واستطاع في المقابل كف يد الجيش عن التدخل في الحياة السياسية[٣].

الفقرة الثانية: التعديلات القانونية اللاحقة

قام حزب العدالة والتنمية باقتراح سلسلة إضافية من التعديلات القانونية للحد من صلاحيات المحاكم العسكرية، وأقرّت في البرلمان في ٢٦ حزيران ٢٠٠٩. أفسحت هذه التعديلات المجال لمحاكمة العسكريين أمام المحاكم المدنية في زمن السلم، كما سمحت باستجواب ومقاضاة الضباط

---

[1] Republic of Turkey - Ministry of Foreign Affairs - Secretariat General for EU Affairs, ***Op. Cit.***, p. 29.

[٢] ط. عبد الجليل، "**العسكر والدستور في تركيا: من القبضة الحديدية.. إلى دستور بلا عسكر**"، مرجع سابق، ص ١٥٦.

[3] Collective Authorship, **"The Islamists Are Coming: Who They Really Are",** *Op. Cit.*, p. 170 - 192.

المتقاعدين المتورطين بقضايا الفساد. وحظرت العسكريين عن الادلاء بتصريحات إعلامية في الأمور المتعلقة بالشؤون العامة دون إشراف السلطة المدنية[1]. ثم قامت الحكومة التركية في ١٢ أيلول ٢٠١٠ بإجراء استفتاء شعبي على التعديلات الدستورية الجديدة وحظيت بموافقة الغالبية لتكون بمثابة النهاية الرسمية لوصاية المؤسسة العسكرية التي شلت قدراتها على التدخل في الحياة سياسية وجردتها من حصاناتها القضائية[2].

استمر التأزم في الوضعية السياسية للجيش عندما حاول رئيس الأركان إيشيق قوشانر وقادة أفرع القوات المسلحة البرية والجوية والبحرية، الضغط على الحكومة التركية في ٢٩ تموز ٢٠١١ عبر تقديمهم استقالة جماعية، احتجاجًا منهم على اعتقال ضباط متهمين في قضية "إرغينكون" وطلب الحكومة في اجتماع مجلس الامن القومي إقالتهم. ظهرت ملامح التأزم ما قاله قوشانر في لزملائه: "أنه استقال لأنه لم يعد قادرًا على الدفاع عن حقوقهم"، في دلالة على حالة الوهن التي مرت بها القيادة العسكرية، في مواجهة الحكومة المدعومة شعبيًّا[3].

كانت هذه الخطوة اليائسة الملاذ الأخير للجيش، من خلال إيجاد فراغ سلطوي في القيادة العسكرية بشكل يؤلّب الرأي العام على الحكومة لترضخ لمطالب القادة المستقيلين، لكن المفاجأة تمثلت برد الفعل السريع للحكومة بقيادة أردوغان وقبول الاستقالات. فلم تمض أكثر من ثلاث ساعات حتى صادق رئيس الجمهورية عبد الله غول على قبول أردوغان لهذه الاستقالات الجماعية وكذلك على قرار أردوغان بتعيين قادة جدد للقوات المسلحة، وعلى رأسهم الجنرال نجدت أوزال قائد قوات الأمن الداخلي، قائدا جديدا للقوات البرية[4] قبل أن يتولى رئاسة هيئة الأركان[5].

---

[1] ط. عبد الجليل، "**العسكر والدستور في تركيا: من القبضة الحديدية.. إلى دستور بلا عسكر**"، مرجع سابق، ص ١٥٧.

[2] ط. عبد الجليل، **المرجع نفسه**، ص ١٦٠.

[3] ر. الخماش، **مرجع سابق**، ص ١٥.

[4] **يشترط القانون في رئيس هيئة الأركان** أن يكون تولى ولو ليومٍ واحد، منصب قائد أحد الجيوش الأربعة.

[5] ر. الخماش، **المرجع نفسه**، ص ١٦.

أتبعت هذه الخطوة بتعديل قانوني على المادة ٣٥ عام ٢٠١٣، والتي بقيت على مدى عقود ذريعة الجيش للتدخل من أجل حماية "مبادئ الجمهورية"، لتصبح مهمته محصورة بحماية البلاد من الأخطار والتهديدات الخارجية[١]. وبهذا، نرى أن موازين القوى قد انقلبت رأسًا على عقب، ولعل ذلك يعود إلى راديكالية الجيش المتشبثة، وهو ما سيتم تحليله في المطلب الثاني من هذا البحث.

المطلب الثاني: تحليل الصراع الراديكالي بين العلمانية والاسلام المعتدل

يصوّب نموذج إنتقال تركيا من سيطرة العسكر إلى الدولة المدنية، باتجاه الغوص في تحليل المبادئ الفلسفية في مدارس العلاقات الدولية. فما حدث هو إنتقالٌ من النقيض إلى النقيض، وكلًّا من الطرفين تبنى وجهًا من وجهي عملة واحدة ألا وهي الراديكالية السياسية. فقد عُرفت الراديكالية بداية على أنها إحدى الاتجاهات السياسية التي تؤمن بالإصلاح الجذري في المجتمع، ثم أتى معناها المعاصر الذي يعكس تمسكًا قويًّا بالمبادئ والقيم، وتنص على أن أي تغيير يجب أن يكون متوافقًا مع هذه المبادئ والقيم.

الفرع الأول: تفوق الراديكالية التطويرية

لعل هناك عاملان أساسيان ساهما في تعزيز قوة حزب العدالة والتنمية في مطلع فترة حكمه في تركيا، وكانا سببًا في نجاحه وفي عدم إقحام نفسه في مواجهة مباشرة مع المؤسسة العسكرية. هذان العاملان هما المرونة البراغماتية، وعامل التغيير الثقافي.

الفقرة الأولى: المرونة البراغماتية

خارجيًّا، إتبع حزب العدالة والتنمية سياسة خارجية مرنة وفعّالة في آن. فقد اهتم بتحسين العلاقات مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، حتى استعادت هذه العلاقات عافيتها وانتعاشها إلى الحد الذي دفعهما لدعم دور تركيا الاقليمي وتأييد سياساتها في مختلف الاتجاهات، فقد كان من شأن إنجازات الحكومة المحلية والدولية آنذاك، أن حظيت بدعم وتأييد الغرب لمساعيها الرامية

---

[١] س. الحاج، "**تركيا والانقلابات العسكرية واحتمالات المستقبل**"، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٩

إلى تقليص نفوذ العسكر وإقرار الديمقراطية في البلاد، ذلك بعد أن كانت الولايات المتحدة قد لعبت دورًا بالغ الأهمية في الوقوف إلى جانب الجيش في جميع الانقلابات التي قام بها في السابق[1].

كانت المرونة هي مفتاح حكومة العدالة والتنمية للحصول على التأييد الغربي في مواجهتها مع الجيش، وتمثلت بفهمها للرفض الأوروبي للوضعية الشاذة لتدخل الجيش في الحياة السياسية والمتناقض مع المعايير الديمقراطية الغربية، وتفاعلها مع هذا الرفض بنهج براغماتي متوافق مع الارادة الأوروبية في تلك الفترة. وهذه المرونة لم تكن أحادية الجانب، فقد سبقت حكومة العدالة والتنمية عجلة إصلاحات تضمنت تعديلات دستورية للبدء بمطابقة معايير كوبنهاجن والالتحاق بمصاف الاتحاد الأوروبي.

أتى ذلك بعدما تلقفت حكومة بولنت أجاويد الفرصة وشرعت في تلمس خطى هذا الدرب العسير، والتمست النجاح بالفعل بفضل مرونة قائد الجيش آنذاك حلمي أوزكوك الذي كان حريصًا على تلافي أية مواجهة مع الحكومة للحفاظ على مصلحة تركيا الوطنية وصيانة استقرارها ووحدتها. حينها، لم تكن دول المجموعة الأوروبية تعلق آمالًا كبيرة على إقدام أي حكومة مرتقبة في تركيا على مثل هذه الخطوة، نظرًا إلى قوة الجيش الذي كانت تسانده مؤسسات علمانية أخرى ذات قوة ضاغطة، مثل المحكمة الدستورية، ووسائل الإعلام، ومجلس التعليم العالي والتي كان في كل يدًا طائلة لمجلس الأمن القومي. إلا أنه وبعد استشعار الأوربيين لجاهزية حكومة العدالة والتنمية للقيام بهذه الخطوة، أيدوا مساعيها[2] خاصة أنها بدأت باستقطاب قاعدة شعبية قوية بسبب فلسفتها الثقافية التغييرية ونهجها الراديكالي التطويري.

الفقرة الثانية: بث الثقافة التغييرية

ربما لم يكن بمقدور حكومة العدالة والتنمية تحقيق ذلك النجاح الملفت في تنظيم العلاقة بين الجيش التركي والبراغماتية السياسية لولا القاعدة الشعبية الواسعة التي استقطبتها بفضل مرونتها ونشرها للوعي الثقافي الذي كان مكبّلًا في الفترة السابقة. وقد كان للصحوة الاقتصادية التي حققتها

[1] ب. عبد الفتاح، **مرجع سابق.**

[2] ب. عبد الفتاح، **مرجع سابق.**

الحكومة في تلك الفترة، دورًا مهمًّا في تعبيد الطريق نحو تسليط الضوء على القيم والمبادئ المطلوبة بطبيعة الحال من أجل الاستمرار في السير على هذا النهج.

ويمكن القول أن الوعي الشعبي إزداد في تلك الفترة، وأن زمن إعلاء شأن الجيش رغم سلوكه التدخلي قد ولّى إلى غير رجعة، ومنطق تقديس المؤسسة العسكرية لم يعد موجودًا. على إثر ذلك سُنّت عدة قوانين وسعت نطاق الحرية الفردية، وتلاءمت أكثر مع الكرامة الإنسانية، بالأخص عندما تعلق الأمر بحقوق الأقليات الكردية التي كانت مضطهدة في فترة النظام العلماني، والتي أصبحت من أول الداعمين لحكومة حزب العدالة والتنمية. ومن جديد أثبتت المرونة أنها مفتاح النجاح، في الوقت الذي فشلت فيه المؤسسة العسكرية ذات الراديكالية المتشددة في التأقلم مع المتغيرات العالمية والمحلية وكانت النتيجة نهاية نظام حكم العسكر في تركيا.

الفرع الثاني: فشل الجيش في التأقلم مع التحولات

حاول الجيش إستدراك التحولات الدولية الكبيرة والتي كانت مفاعيلها واضحة المعالم على تركيا. وفي محاولة يائسة منه لجأ إلى اعتماد المرونة التي لم تكن من أولوياته في فترات سابقة إلا أنه كان على دراية أن الأوان قد فات على ذلك. في ظل المعطيات التي كانت تتوفر لديه عن الوضع العام للبلاد وعن انحسار شعبيته في تلك الفترة.

الفقرة الأولى: المرونة المتأخرة

أجبر الجيش بسبب المستجدات، على مراجعة مواقفه المتشبثة والرضوخ لموجة التغيير ، خاصة أن المسار الديمقراطي لحزب العدالة والتنمية بات يحميه الشارع التركي أكثر من أي وقت مضى، هذا الشارع هو نفسه الذي بقي مؤيدًا لسياسات المؤسسة العسكرية لسنوات طويلة سبقت.

هذا المنعطف في العلاقات الداخلية التركية، يفسر تردد الجيش في القيام بأي انقلاب جديد على حكومة حزب العدالة والتنمية التي تحظى، بالإضافة إلى التأييد الداخلي، بدعم ومباركة خارجية أوروبية وأميركية. وهي الأطراف التي بدورها، كانت تعتبر أن وجود المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا يعتبر ضمانة لمصالحها. وهو يفسر أيضًا النهج التصالحي الجديد الذي تبناه الجيش في مواقفه في بدايات حكم حزب العدالة والتنمية.



ففي نيسان عام ٢٠٠٩، صرح رئيس الأركان إيلكر باشبوغ أن الجيش التركي، وإن كان هو المؤتمن على حماية المبادئ الكمالية، إلا أن ذلك لا يعني معاداته للإسلام وإنما هو يرفض إقحام الدين في السياسة، وأكد تشجيعه للمسيرة الديمقراطية الضامنة لاستقرار البلاد. كما تطرق بخطاب مرن غير مسبوق إلى القضية الكردية عندما قال أن المسار العسكري لم يعد الحل الأنسب فيها وقد استعاد باشبوغ خلال خطابه مصطلحًا استخدمه أتاتورك، عندما توجه إلى "مواطني تركيا" بدلًا من "المواطنين الأتراك"، في إشارة أن تركيا لم تعد بنظر الجيش حكرًا على فئة عرقية محددة[١].

هذه المرونة التي قد فات أوانها، كانت أمرًا واقعًا على الجيش في ظل ما شهدته تركيا من تحولات، في وقت خسر فيه مقامه الأول بالنسبة للشارع التركي. فما كان منه إلا أن يلجأ إلى هذا النهج تلافيًا لتعاظم الجفاء بينه وبين الشارع الذي وجد طرفًا جديدًا لمساندته والوقوف خلفه.

الفقرة الثانية: الفشل في استغلال المعطيات الاستخباراتية

سبق التأكيد في سياق هذا البحث على أن في قوة الدولة ونظامها السياسي، هناك قوة لمؤسساتها الاستخباراتية، إلا أن العكس ليس صحيحًا بطبيعة الحال. فمن دون تعاون أجهزة الاستخبارات ستواجه السلطة التنفيذية صعوبات في الاضطلاع بمهامها[٢]. إلا أن الحال ليس كذلك في نموذج تركيا أواخر فترة السيطرة العسكرية، بل هو شبه عكس ذلك.

فقد تم الاثبات في ما سبق أن اليد الطائلة التي كان يتمتع بها مجلس الأمن القومي داخل مؤسسات الدولة في تلك الفترة، كانت قد أكسبته طابع المؤسسة الاستخباراتية التي تعنى بكافة شؤون الدولة[٣]. هذه المؤسسة قدمت الكثير من المعطيات التي كان من شأنها أن تخدم المؤسسة العسكرية لكي تحتفظ بسيطرتها على زمام الأمور لو أنها لجأت إلى المرونة والدينامية. إلا أن أية خطوة في اتجاه الحفاظ على السيطرة، كانت ستتضمن تغييراً في الوضعية وتراجعًا نحو الخلف الأمر الذي لم يكن بوارد الحدوث بالنسبة للجيش.

---

[١] ب. عبد الفتاح، **مرجع سابق.**

[٢] راجع القسم الأول – الفصل الأول – المبحث الثاني، ص ٢٦.

[٣] راجع القسم الأول – الفصل الأول – المبحث الثاني، ص ٢٨.

تكمن مشكلة الجيش التركي في الواقع في سوء التعاطي مع المستجدات، وفي تمسكه براديكالية التشبث بالمبادئ. هذا التشبث الذي بقي قائمًا على الرغم من المعطيات الاستخباراتية التي قدمت في تلك الفترة، والتي أوضحت أن الوضع الداخلي في تركيا متجه نحو تغيّر جذري جراء التحولات الدولية. فيمكن تشبيه حال الجيش في تلك الفترة الحساسة على أنه إما يحتفظ بكل شيء، أو أنه يفقد كل شيء. لذلك، فإن ضعف الجيش في تلك الفترة من غير الممكن إسناده لضعف أجهزة الاستخبارات.

بالنتيجة، يمكن الجزم أنه مهما بلغت أهمية المعطيات المقدمة من أجهزة الاستخبارات، فإنها لن تقدم شيئًا للنظام السياسي طالما أنه لا يتعامل معها بدينامية وبراغماتية. وبالتالي فإن الكلمة الفصل في تقرير مصير النظام السياسي تعود إلى سياسات الحكومات، في حين تبقى أجهزة الاستخبارات إما وسيلة للنجاح وإما مصدرًا للفشل، أو قد تكون وسيلة لا فائدة منها في نظام سياسي هزيل.

خلاصة الفصل الثاني

استطاع حزب العدالة والتنمية مواجهة المؤسسة العسكرية عبر ضرب مرتكزات القوة لديها. وإن لم يضربها كلها، إلا أنه استهدف مرتكزين مهمين جدًّا وهما: الخاصية الاستقلالية والعاملين الثقافي والاجتماعي.

فقد تمكن الحزب من تجريد المؤسسة العسكرية من خاصيتها الاستقلالية من خلال مسارٍ دستوريٍّ ممنهج تركّز على عرض أهدافه وإثبات تشابكها مع الارادة الشعبية ومع إرادة مصطفى كمال أتاتورك نفسه. ولم يكن للحزب أن يتخذ مثل هذا المسار لولا الاستقطاب الشعبي الذي حصده في وجه المؤسسة العسكرية التي كانت على درجة من "القدسية" بالنسبة للشعب التركي في حينها.

وبالمقابل فإن فهم أتاتورك الخاطئ للتغريب، وضع وريثته المؤسسة العسكرية في دوامة صراع مع كل من يخالف مبادئ العلمانية، وشوهت من صورة تركيا أمام المعسكر الغربي الذي كانت تطمح أن تكون جزءًا منه. فكانت المتغيرات الدولية فرصة مؤاتية لضخ دم جديد في النظام السياسي، وكان انعكاس ذلك تمكُّن حزب العدالة والتنمية من استقطاب فئة كبيرة من الشعب بفضل الدينامية والبراغماتية اللتان امتاز بهما. وتعززت العلاقة بين الطرفين عبر الإنجازات التي حققتها الحكومة في فترة قصيرة وفي وقت كانت تركيا خلاله بأمس الحاجة لمثل تلك الانجازات.

كما أن هناك مسألة أخيرة تحسب على الجيش في مسألة تراجع دوره السياسي الداخلي، ألا وهي إساءة التعامل مع المعطيات الاستخباراتية المقدّمة. الأمر الذي أدى إلى حدوث شتات بينه وبين الاستخبارات التي اتجهت في الاتجاه المعاكس لتبدأ رحلة التفوق عليه للمرة الأولى في تاريخها في عهد حزب العدالة والتنمية. وهذا ما سوف يتناوله القسم الثاني من هذا البحث.

القسم الثاني:

الكيان الجديد للمؤسسة الاستخباراتية داخل النظام السياسي

لم يكن وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم في تركيا ضمانة لاستمراره على رأس الدولة فما حدث لموَرّثِه السياسي "حزب الرفاه" من خلال سقوط رئيسه نجم الدين أربكان عام ١٩٩٧ بعد مرور أقل من عامين على توليه الحكم، يعتبر درسًا مهمًّا يجب التعلم منه. لذلك، إعتمد الرئيس رجب طيب أردوغان نهجًا مختلفًا مصحوبًا بحذر شديد.

ركّز على هذا النهج بداية على العمل من أجل إقصاء مصادر الخطر التي تسببت بسقوط نظام أربكان، فكان أن نشأ تحالف بين حزب العدالة والتنمية وجماعة الخدمة بقيادة فتح الله غولن وتمكن من الإطاحة بأركان الدولة العميقة القديمة بمساعدة الدولة العميقة الجديدة.

بعد إنجاز هذه المهمة، بدأت رحلة الصعود العامودي المتوازي بين الحليفين، إلى أن إلتقيا عند مفترق الوكالة الوطنية للاستخبارات التي كانت سببًا رئيسًا في تباعدهما. هذا التباعد الذي تحول في ما بعد إلى مواجهة مباشرة، لتكون الاستخبارات بذلك هي الطرف الفصل في هذه العلاقة المتوترة التي مثّلت امتدادًا من نوع آخر للتوترات الداخلية في تركيا.

وعقب تلك المرحلة بدأت الوكالة رحلتها نحو أن تصبح أهم جهاز أمني رسمي في تركيا، وذلك عبر منظور فلسفي جديد حذت به نحو اكتساب المقومات الأساسية للمفهوم العصري لوكالات الاستخبارات. كان ذلك بقيادة مديرها السابق هاكان فيدان الذي اعتبر تعيينه في وقت لاحق في منصب وزير الخارجية اعترافًا له بالدور الكبير الذي لعبه في تلك الفترة الحساسة من عمر البلاد.

سيفصّل هذا القسم مسارات التكوين المرحلي للكيان الجديد للمؤسسة الاستخباراتية داخل النظام السياسي بعد أن كانت خجولة نسبيًّا في الفترات السابقة من عمر الجمهورية التركية، فيتناول الفصل الأول الكيفية التي أثرت بها الاستخبارات على التحولات الكبرى العلاقة بين حزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة. أما الفصل الثاني، فيعرض التحولات الاستراتيجية في مكانة الاستخبارات بالنسبة للنظام السياسي التركي، وخاصة أدوارها المعاصرة في الدبلوماسية الخارجية.

الفصل الأول: التحولات الجذرية في العلاقة بين الحكومة وحركة الخدمة

لم يخل المشهد السياسي التركي من التوترات حتى بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في البلاد. وفي الفترة الأولى التي كان يركز فيها الحزب على ضمان منع أي تدخلات مستقبلية للجيش في السياسة، وجد نفسه بجانب كيان جديد "موازٍ" هو حركة الخدمة.

كانت حركة الخدمة قائمة على قدرات مادية وإعلامية كبيرة مكنتها من التغلغل بسهولة في أجهزة الدولة وأبرزها الجهازين الأمني والقضائي. لذلك كان أمر التحالف مع هذه الجماعة بالنسبة لحزب العدالة والتنمية ضرورة حتمية نظرًا لما يمكن أن تقدمه للحزب من أجل بسط سلطته في الداخل التركي. هذه الحاجة لم تكن أحادية الجانب، إذ أن منظور الحركة من هذا التحالف كان مشابهًا لمنظور الحزب نظرًا للمصالح المشتركة، فتولدت إرادة إنشائه.

وبعد نشأته بوقت قصير، نجح هذا التحالف في تحقيق هدفه الأول، وتفرغ الطرفان لتعظيم قوته، حتى وقفت وكالة الاستخبارات فاصلًا بينهما، الأمر الذي أنذر ببداية الشتات. وقد أخذ التباعد بين الطرفين عدة مراحل تحول لاحقًا إلى خصومة ومن ثم عداء أخذ طابع المواجهات المباشرة بين الطرفين على الساحة السياسية الداخلية، وحتى في المواقف الخارجية لينتهي في أعقاب الانقلاب الفاشل على النظام الحاكم عام ٢٠١٦. هذا الانقلاب الذي لعبت خلاله الوكالة الوطنية للاستخبارات دورًا كبيرًا، فبغض النظر عن تقييم أدائها سواء كان نجاحًا أو فشلًا، غير أنها تمكنت من بعثرة أوراق الانقلابيين لتتفادى تركيا سيناريو جديد من سيناريوهات السيطرة العسكرية.

وفي ما يلي في هذا الفصل، سيخصص المبحث الأول للتطرق إلى الكيفية التي أدار بها حزب العدالة والتنمية المشهد السياسي مع ظهور الدولة العميقة الجديدة. أما المبحث الثاني، فسوف يوضح كيف لعبت الاستخبارات دورًا مفصليًّا في تحديد مصير العلاقة بين الحكومة وحركة الخدمة التي تأثرت بالكثير من العوامل.

المبحث الأول: إدارة المشهد السياسي مع ظهور الدولة العميقة الجديدة

تأسست حركة "الخدمة" على يد فتح الله غولن في أوائل عام ١٩٧٠، وهي أكبر مجموعات جماعة "النور" التابعة للشيخ الصوفي سعيد النورسي، وكانت قائمة على بنية إجتماعية وإقتصادية وإعلامية مهمة. ثم تغلغلت ليصبح لها ثقل وازن داخل الهيكل القضائي والأمني للدولة في العهود المتعاقبة للنظام العلماني، فباتت تتمتع بمقومات الدولة العميقة التي كانت أساسًا في اختيار حزب العدالة والتنمية لها كحليف في مواجهة الدولة العميقة الأولى للنظام العلماني للتمكن من إزاحتها.

المطلب الأول: مسار التحالف بين الطرفين

كانت التقلبات عنوانًا للعلاقة بين حزب العدالة والتنمية وحركة "الخدمة" منذ أن تواجد الطرفان معًا على الساحة السياسية في تركيا، التي بدأت بتحالف على أسس موحدة وأهداف مشتركة.

الفرع الأول: أسباب التحالف

كانت أهمية فتح الله غولن بالنسبة للولايات المتحدة عاملًا أساسيًا في إقامة التحالف مع حزب العدالة والتنمية، كما أن تقارب التوجهات بين الطرفين خلق حاجة متبادلة لبناء قاعدة شعبية قوية.

الفقرة الأولى: قرب غولن من الولايات المتحدة

تعود نشأة حركة الخدمة إلى فترة كان فيها النظام العلماني في أوج قوته، الأمر الذي يقود إلى إستنتاج أن هذه النشأة إنما حدثت في الأساس بالترتيب مع النظام العلماني، بالإضافة إلى الولايات المتحدة حليفة هذا النظام في تلك الفترة التي كانت خلالها وكالة استخباراتها المركزية هي المسيّر الفعلي لعمل جهاز الاستخبارات التركي وتصدر له الأوامر المباشرة. وكان الأخير يقوم بعملية الترتيب مع غولن، الذي كان بدوره يقدم تقارير شهرية للولايات المتحدة عن نشاطات جماعته منذ إقامته فيها[1]. لم يعد حجم النفوذ الذي كانت تتمتع به الحركة مستغربًا في ذلك الحين.

---

[1] ل. أردوغان، رئيس سابق لمجلس إدارة "وقف الصحفيين والكتّاب الأتراك" وأحد مؤسسي صحيفة زمان، "**حقيقة فتح الله غولن**"، مقابلة تلفزيونية مع قناة الجزيرة، ١١ آب ٢٠١٦، عن القناة الرسمية لقناة الجزيرة على موقع يوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=aAq4Fy0ucfQ

الفقرة الثانية: حاجة الطرفان المشتركة لبعضهما البعض

كان فتح الله غولن من بين من تم إعتقالهم على إثر انقلاب عام ١٩٧١ وأُدين بـ "استغلال الدين لتحقيق أهداف سياسية ذاتية". أُطلق سراحه بسرعة خلال عفو عام لاحق ليستأنف نشاطات حركته أوائل عام ١٩٧٢. في الجهة المقابلة، وأيضًا في أوائل السبعينيات، شكلت الجماعات الاسلامية حزب الخلاص الوطني بقيادة نجم الدين أربكان الذي هدف إلى بناء دولة تركية قوية ومستقلة، مهمتها حماية الشعوب الاسلامية من المد الفكري الغربي[١].

قد يُستنتج للوهلة الأولى أن التشابه في التوجهات وضع جماعة "الخدمة" في خانة الحليف الطبيعي مع حزب الرفاه، إلا أن فتح الله غولن قرر خلاف ذلك حيث وقف إلى جانب النظام الحاكم. هذا الموقف مكّنه من تبوؤ رئاسة الشؤون الدينية في الدولة. وعقب الانقلاب العسكري الثالث في أيلول ١٩٨٠، عمل غولن على الحفاظ على مكانته واتبع الخط الذي وضعه قادة الانقلاب، فضمن لنفسه هامشًا مهمًا من الحرية لناحية الرقابة الممارسة من قبل القوى العلمانية خلال الأعوام السبعة عشر التي تلت، حيث تلقى دعمًا واسعًا من الحكومات العلمانية[٢] التي رأت في نهج غولن خطًّا إسلاميًا يتناسب مع توجهاتها.

كان السبب المباشر وراء تبديل غولن لموقفه تجاه النظام هو حقيقة أن حركة "الخدمة" كانت مستهدفة من قبل "الدولة" منذ عام ١٩٩٧. فقد بدأت المؤسسة العسكرية تخطط لسلسلة من العمليات السرية بغية تصوير الحركة على أنها متطرفة وإرهابية لكي تتمكن من قمعها. هذا الموقف مهد للتلاقي بين حزب العدالة والتنمية والحركة التي أبدت تعاطفها مع الحزب ومعارضتها للدولة. تجدر الاشارة إلى أن في تلك الفترة، وبنتيجة أن غولن كان "شخصًا جيّدًا"[٣] بالنسبة للنظام العلماني فقد نجح وأتباعه في إنشاء شبكات داخل النظام البيروقراطي، خاصة داخل جهازي الشرطة والقضاء وحتى داخل الجيش، على الرغم من عمليات التطهير المستمرة التي قامت بها الحكومات العلمانية[٤].

---

[1] G. Seufert, **"Is the Fethullah Gülen Movement Overstretching Itself?"**, German Institute for International and Security Affairs, RP 2, Berlin, January 2014, p 7.

[2] ***Ibid.***, p 8.

[٣] ل. أردوغان، **مرجع سابق.**

[4] G. Seufert, ***Ibid.***, p 8.

ومثلما كانت حركة "الخدمة" بحاجة لتحالفات، فقد كان دعمها ذا أهمية قصوى بالنسبة لحزب العدالة والتنمية. ففي العام ٢٠٠١، كان حزب العدالة والتنمية حديث المنشأ وكان بأمس الحاجة إلى قاعدة شعبية تدعمه في الانتخابات عام ٢٠٠٢. الأمر الذي وجده عبر تأسيس نوعٍ من التحالف غير المعلن مع الحركة نظرًا لقاعدتها الشعبية الواسعة والعدد الكبير لمؤيديها. فكان هذا التحالف قائمًا على تشابك المصالح بين الطرفين[١]، وعلى أساس أن قيادة الحزب تخلت عن أيديولوجيتها الاسلامية التي تبناها عرابها نجم الدين أربكان، واقتربت أكثر من خط غولن المتمثل في رؤية سياسية طويلة الأمد لإعادة بناء الدولة والمجتمع[٢].

الفرع الثاني: قيام دولة عميقة جديدة

ساعدت حركة "الخدمة" الحكومة في تخليص مؤسسات الدولة والمؤسسة العسكرية من الكماليين والعلمانيين الذين أداروا "دولة عميقة" داخل تركيا لسنوات عديدة. وقد قطع أنصار غولن وحزب العدالة والتنمية معًا شوطًا طويلًا نحو القضاء على هذا التهديد عبر بناء كيان موازٍ للكيان العلماني، فأصبحت حركة "الخدمة" بمرور الوقت، الدولة العميقة الجديدة لحزب العدالة والتنمية[٣].

الفقرة الأولى: سرية التحرك داخل أجهزة الدولة

كان غولن يأمر أعضاء جماعته بإخفاء انتمائهم وهوياتهم بين اليساريين واليمينيين والليبراليين، والعلمانيين وفقًا للظروف السائدة. فكانوا يعملون بجهد حثيث من أجل الاندماج داخل المنظمات والمؤسسات الرسمية. وفي فيديو نُشر سابقًا عبر يوتيوب، أثبت غولن هذه الأوامر في خطاب توجه به إلى جماعته، حيث دعا إلى "التحرك في شرايين النظام دون أن يلاحظ أحد وجودهم حتى يصلوا إلى مراكز القوة ويجمعوا قوة المؤسسات الدستورية في تركيا إلى جانبهم، والاستمرار على هذا المنوال حتى تنضج الظروف... لذلك يجب أن الانتظار للتمكن من حمل العالم على أكتاف

---

[١] ع. محمد علي، "**جماعة غولن وحزب العدالة.. منعطفات العلاقة من التحالف للعداء**"، الخليج أونلاين، اسطنبول، ٢٣ تموز ٢٠١٦، عن موقع الخليج أونلاين: https://alkhaleejonline.net، تاريخ زيارة الموقع: ٢٠ نيسان ٢٠٢٤

[2] G. Seufert, ***Op. Cit.***, p 8.

[3] A. Aydıntaşbaş, **"The Good, The Bad, and The Gülenists"**, European Council on Foreign Relations (ECFR), London, United Kingdom, September 2016, p 2.

حركة الخدمة والسير به... وحتى ذلك الوقت فإن أي خطوة يتم اتخاذها ستكون مبكرة جدًّا"[1].
فكانت فلسفة الحركة تتمثل ببناء أعمدة لها في كل مكان للارتكاز عليها والصعود.

الفقرة الثانية: التغلغل في المراكز الحساسة

أولًا: البناء الاقتصادي والإجتماعي

بدأ حضور فتح الله جولن يزداد قوة داخل تركيا وخارجها منذ منتصف الثمانينات، عندما شرع وجماعته مع متمولين سعوديين في تأسيس شركات مشتركة مثل شركة الراجحي للصيرفة وغيرها. وما ان تفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، حتى بدأ غولن بالاستعداد لتأسيس المدارس والاستثمار في جمهوريات آسيا الوسطى[2]، حتى باتت الحركة تدير مؤسسات تعليمية في أكثر من ١٤٠ دولة.

ثانيًا: البناء الإعلامي

توسعت نشاطات الحركة وأصبحت قائمة على منظومةٍ إعلاميةٍ ضخمةٍ شملت إذاعات ومواقع إلكترونية ومحطات تلفزيونية من أبرزها وكالة "سامانيولو"، بالإضافة إلى دور نشر وصحف أهمها صحيفتي "طرف" و"زمان" التي تأسست عام ١٩٨٦[3]، والتي باتت توزع ما يقارب المليون نسخة في تركيا وخارجها من دول البلقان وآسيا الوسطى. وفي عام ١٩٩٤ أسست الحركة "وقف الصحفيين والكتاب" الذي ترأس هيئته التأسيسية فتح الله جولن نفسه، وضم وعددًا من الكتاب كان من أبرزهم حسين غورليجه ولطيف أردوغان. وأعلن الوقف في بيانه التأسيسي أنه "سيظهر نشاطًا متعدد الجوانب في منظمات داخل البلاد وخارجها دون إهمال دوره في التنمية الوطنية والمعنوية"[4].

ثالثًا: الشرطة والقضاء

في نزاعه مع الجيش والقضاء والجامعات، لم يلجأ حزب العدالة والتنمية إلى أي أداة أخرى سوى الشبكة التي أنشأها غولن، بغرض تقويض سلطة الجيش، وقد تجسد النفوذ الأكبر لحركة

[1] H. Aydın - Chairman of the Board of the Banks Association in Turkey, **"15 July Coup Attempt and Fetullah Gülen"**, addressed to The Turkish Ministry of Foreign Affairs, Document Number: n/a, Istanbul, Turkey, Date of Release: 12 August 2016, p 6.

[2] م. نور الدين، "**تركيا الجمهورية الحائرة**"، مرجع سابق، ص ١٨١.

[3] مؤلف جماعي، "**الخريطة السياسية التركية على أبواب الانتخابات المحلية**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤، ص ٢.

[4] م. نور الدين، **المرجع نفسه**، ص ١٨١.

الخدمة في جهازي الشرطة والقضاء. يدافع المتحدثون باسم الحركة عن هذه الاستراتيجية بقولهم أنه بسبب عدم شعورها بالأمان، لم يكن للحركة خيار سوى اختراق البيروقراطية لحماية نفسها[١].

وقد بدأ التغلغل يجني ثماره إثر الحملة التي قامت بها الحكومة على ما تبقى من أركان النظام العلماني، حيث وظفت الحركة أتباعها من القضاة ورجال الشرطة خلال التحقيقات في قضيتي "إرغينكون"[٢] و"باليوز"[٣]، وتمكنت من اتهام مسؤولين عسكريين ونواب معارضين وصحفيين بالتخطيط لانقلاب والاطاحة بالحكومة[٤]. كما كان لوسائل الإعلام، لا سيما صحيفة "طرف"، الدور الفعال في تشكيل الرأي العام خلال هذه التحقيقات.

المطلب الثاني: الاطاحة بآخر ركائز الدولة العميقة القديمة

بنتيجة ما ذُكر، يمكن القول أنه بالتزامن مع إنحسار دور الجيش وأدواته عن الساحة السياسية في مقابل تغلغل حركة الخدمة داخل أعمدة النظام السابق، باتت الدولة العميقة الجديدة لحزب العدالة والتنمية والمتمثلة بحركة الخدمة أمرًا واقعًا، وتبخّر مع ظهورها الدور السياسي للمؤسسة العسكرية. هذه المؤسسة التي لم تُمس سمعتها حتى تحقيقات "إرغينكون" و"باليوز" التي كانت نتائجها المسمار الأخير في نعش النظام العلماني.

ومع حلول تشرين الثاني ٢٠١٠، كتبت مفوضية الاتحاد الأوروبي في تقريرها المرحلي أن محاكمات "إرغينكون" و"باليوز" "تبقى فرصة لتركيا لتعزيز الثقة في الأداء السليم لمؤسساتها الديمقراطية وسيادة القانون"[٥]. بدا للوهلة الأولى وكأن هذه المحاكمات تمثل عودة الديمقراطية، وأن

---

[1] C. Lord, **"Religious Politics in Turkey: From the Birth of the Republic to the AKP"**, Cambridge University Press Cambridge, United Kingdom, 2018, p 270.

[٢] "**إرغينكون**" هو إسم أطلق على جمعية سرية زعم تأسيسها لم في تسعينيات القرن الماضي على يد جنرالات متقاعدين وصحفيين وقضاة وأساتذة جامعات من المخلصين والمدافعين عن المبادئ الكمالية.

[٣] "**باليوز**" (أو المطرقة) هي قضية قانونية تمحورت حول محاولة انقلاب مزعومة، أجريت تحقيقاتها عام ٢٠١٠، عندما تم الكشف عن مخطط لانقلاب عسكري مزعوم ضد حكومة حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٣.

[4] H. Aydın, ***Op. Cit.***, p 6.

[5] European Commission, **"Turkey 2010 Progress Report"**, addressed to The European Parliament and The Council, Document Number: SEC(2010) 1327, Brussels, Belgium, Date of Release: 9 November 2010, p 7.

النظام الديمقراطي الشعبي بدأ يتحرر أخيرًا من قبضة الجيش والعلمانيين المتشددين. وكانت تلك المرة الأولى، التي يحاكم فيها كوادر من الجيش، حيث آلت التحقيقات إلى إدانة المئات من ضباط الجيش في الخدمة الفعلية والمتقاعدين والصحفيين والأكاديميين والمحامين والقضاة[١].

الفرع الأول: تحقيقات "إرغينكون" و"باليوز"

هما من أبرز القضايا التي زعزعت الانطباع العام عن الصورة الناصعة للمؤسسة العسكرية في المجتمع التركي، وعلى الرغم من عدم ثبات صحة أساسهما إلا أن ضررهما قد حدث بالفعل.

الفقرة الأولى: محاكمات "إرغينكون"

بدأت محاكمات "إرغينكون" كتحقيق في شبكة مزعومة من القوميين، أطلق عليها اسمها، نسبة إلى أسطورة تركية قديمة، زعمت الشرطة تآمرهم للتخلص من الأقليات الكردية والعلوية، والعمل على التخطيط للانقلاب على النظام الحاكم. وتم ذكر القضية للمرة الأولى في وسائل الاعلام التابعة لحركة الخدمة، مثل سامانيولو، وطرف وزمان. وكان بفعل الحضور الوازن لحركة الخدمة داخل الجهازين الأمني والقضائي، أن تُوجّه أصابع الاتهام نحو عدد من ضباط الجيش ومجموعة من الموظفين المدنيين، بالانتماء إلى هذه الشبكة[٢]. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٩، تحولت التحقيقات إلى حملة مطاردة ضد العلمانيين المتشددين داخل أجهزة الدولة، وحتى خارجها. مع العلم أنه لم تكن هناك صِلات مثبتة بين المتهمين في كثير من الأحيان أو بأي أعمال عنف[٣].

في الواقع، كانت التحقيقات في "إرغينكون" والمطرقة مليئة بالثغرات منذ البداية. فيستحيل التوفيق بين الانتهاك المنهجي لمعايير الاثبات التي اعتمدت في هذه المحاكمات وبين النص القانوني. وقد تمت التغطية على هذه الثغرات من خلال حقيقة الاشتباه بتورط بعض المتهمين الذين يحملون آراء قومية متطرفة، في الأنشطة غير المشروعة التي كانت تمارسها "الدولة العميقة". وبالتالي، أضفت محاكمة الأفراد الذين تعتبر خلفياتهم "مشبوهة"، مصداقية على هذه الاتهامات[٤].

---

[1] D. Rodrik, **"Ergenekon and Sledgehammer: Building or Undermining the Rule of Law?"**, Turkish Policy Quarterly, Istanbul, 5 June 2011, p 100.

[2] ***Ibid.***, p 100.

[3] A. Aydıntaşbaş, ***Op. Cit.***, p 4.

[4] D. Rodrik, ***Ibid.***, p 100.

معظم الأشخاص الذين إعتُقلوا أو تم التحقيق معهم، كانوا من أصحاب الفكر الذي ربما رحب بمحاولات الجيش التركي "لكبح جماح" حكومة حزب العدالة والتنمية. ولكن هذا التقارب الأيديولوجي، لم يثبت بتاتًا وجود هيكل هرمي لمنظمة حقيقية. وقد غطّى المحققون هذه الثغرة من خلال الإشارة إلى عدم ضرورة علم الأشخاص بوجود منظمة حتى يكونوا أعضاءً فيها. وبالتالي هم بفكرهم هذا، كانوا يساعدون في خلق بيئة نفسية خصبة للانقلاب العسكري[١].

الفقرة الثانية: قضية "باليوز"

في كانون الثاني ٢٠١٠، تلقت صحيفة "طرف" المقرّبة لحركة الخدمة أقراصًا مدمجة وتسجيلات صوتية، بالإضافة إلى مستندات من مخبر مجهول عرّف عن نفسه بأنه ضابط متقاعد خدم في الجيش الأول تحت قيادة تشيتين دوغان بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. تغطي التسجيلات وقائع ورشة عمل تخطيط عسكري عقدت برئاسة دوغان في آذار ٢٠٠٣. وكانت الورشة تهدف إلى اختبار مدى جاهزية الجيش للتعامل معها التهديدات المستقبلية، وأجريت تلك التسجيلات حينها بأوامر من دوغان. وأكّدت "طرف" أن ورشة العمل كانت تهدف لانقلاب عسكري رغم عدم وجود إشارات صريحة لذلك[٢].

كانت المشكلة الأساسية في الأقراص المدمجة التي تسلتمها "طرف"، والتي تحدثت عن عملية معقدة، أطلق عليها اسم "المطرقة" لزعزعة استقرار البلاد والاطاحة بالحكومة المنتخبة حديثًا. ولكن في غضون أيام بدأت الأدلة تظهر على السطح وألقت بظلال من الشك على صحة الوثائق. فقد ثبت عدم إعداد تلك الأقراص المدمجة بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، وتأكد ذلك من خلال:

- احتواء ملفات Word الموجودة في الأقراص المدمجة على مقتطفات حرفية من محاضرة ألقيت لأول مرة في عام ٢٠٠٥ لمنظمة تأسست رسميًا عام ٢٠٠٦.
- تضمنت الوثائق أخطاء غريبة في اللغة العسكرية، وفي التسلسل الهرمي داخل الجيش وأشارت إلى وحدات عسكرية غير موجودة، مما يؤكد كتابتها خارج المؤسسة العسكرية.

[1] A. Aydıntaşbaş, ***Ibid.***, p 4.
[2] D. Rodrik, ***Op. Cit.***, p 101.

– بمجرد أن نشرت لائحة الاتهام والملفات المسندة لها بالكامل، حتى تأكد تلفيق الوثائق حيث احتوت على مفارقات تاريخية في الإشارة إلى أسماء مستشفيات ومنظمات غير الحكومية وشركات ووحدات عسكرية، حيث حملت تسمياتها المستحدثة بعد العام ٢٠٠٣[١].

لم يظهر المدعون الاهتمام بهذه التناقضات ولم يحاولوا تفسيرها في لائحة الاتهام. على الرغم من ظهور أدلة قاطعة خلال تحقيقاتهم تشير إلى أن وثائق المطرقة كانت مزيفة، إلا أنهم تجاهلوا هذه الأدلة تمامًا وبدا كأن كل شيء كان سيناريو مخطط له منذ البداية[٢]. ووجهت الاتهامات إلى ٣٦٥ شخصا، أغلبهم من أفراد الجيش. وتم سجن ٢٥٠ منهم أثناء المحاكمة. وفي أيلول ٢٠١٢ صدرت أحكام بالسجن على ٢٩٧ متّهمًا في المحكمة الابتدائية، من بينهم ١١ جنرالًا سابقًا.

الفرع الثاني: إستعراض قوة الدولة العميقة الجديدة

تمكنت المحاكمات من ضرب مراكز القوة العلمانية وإضعاف "الدولة العميقة" القديمة. وأصبحت حركة الخدمة هي "الدولة العميقة" الخاصة بحزب العدالة والتنمية، وأصبح "كل من يلمسهم يتعرض للحرق" على حد تعبير الصحفي اليساري أحمد شيك، الذي كتب كشفًا عن قوة الحركة داخل الشرطة وتمت محاكمته بتهمة تشكيل منظمة لتشويه محاكمات "إرغينكون"[٣]. وحظيت حركة الخدمة بدعم قوي من أردوغان ضد الدولة العميقة الذي قال بفخر أنه المدعي العام الأساسي في القضية حيث أبدى دعمًا كبيرًا للقاضي زكريا أوز الذي لقّب بـ "دي بييترو التركي"[٤].

واعتبارًا من العام ٢٠٠٩، وهو العام الذي تم فيه إصدار لائحة الاتهام في قضية "إرغينكون" تم دمج جميع قدرات التنصت للجيش والشرطة تحت هيئة واحدة مستحدثة دجّجت أيضًا بأعضاء حركة الخدمة. وكان للاستخدام الواسع النطاق للتنصت على المكالمات الهاتفية، تأثيرًا كبيرًا على

---

[1] ***Ibid.***, p 101 – 102.

[2] ***Ibid.***, p 102.

[3] G. Perrier, **"Turkish Authorities Launch Raids to Censor Book Before Publication"**, The Guardian, London, United Kingdom, 5 April 2011, Website: https://www.theguardian.com/world/2011/apr/05/turkey-censorship-ahmet-sik-perrier, Accessed on: 28 April 2024.

[٤] هو المدعي العام الإيطالي الشهير الذي تحدى المافيا في إيطاليا في التسعينيات في تحقيقات "ماني بوليتي" والتي تعني الأيادي النظيفة.

الجمهور ووسائل الإعلام الرئيسية الذين كانوا في حالة من الرهبة من قوة الاستخبارات في "الدولة العميقة"، خاصة بعد إعلان وزير العدل التركي سعدالله إرجين عن التنصت على هواتف ١١٣ ألف مواطن من قبل مديرية الاتصالات المركزية[١].

وعلى مدى العامين التاليين، بقيت حركة الخدمة مؤيدًا قويًّا لأردوغان، عبر وسائل إعلامها للتحقيقات في مؤامرات الانقلاب، إذ قضى العشرات من ضباط الجيش بما في ذلك رئيس الأركان العامة السابق إيلكر باشبوغ، وكذلك الكتّاب العلمانيين والأكاديميين ورجال الأعمال إلى جانب نواب منتخبين وأكاديميين بارزين، سنوات في السجن في انتظار محاكماتهم. في وقت شهد تصاعدًا كبيرًا لحركة الخدمة على الصعيد السياسي التركي، إلى جانب حزب العدالة والتنمية الحاكم. فكثيرًا ما كان أعضاء حركة الخدمة يملؤون الفراغ الذي كان يحدث، كونه لم يكن لدى حزب العدالة والتنمية ما يكفي من المتعلمين ليحلوا محل العلمانيين الذين أقيلوا[٢].

لم يغير أي من هذا سرد تركيا "الاصلاحية" في أوروبا، كما لم يتم إيلاء أي اهتمام لالتباسات المحاكمات، بل طغت رغبة عامة للحد من نفوذ النظام القديم وإقامة سيطرة مدنية أكبر على الديمقراطية التركية. وبالنسبة للنخبة الليبرالية وحكومة حزب العدالة والتنمية، كانت المؤسسة العسكرية والدولة الكمالية العميقة شرًّا كبيرًا، فكانت حركة الخدمة في رأس الحربة علنًا مقابل التخلص من بقايا المؤسسة العسكرية التركية في السياسة[٣].

ولعل أولى الاهتزازات التي شهدتها العلاقة بين أردوغان وغولن، هي موجة الانتقادات الهائلة التي أثارها اعتقال الصحفيين في قضية "إرغينكون". هذا الأمر دفع أردوغان إلى إقالة زكريا أوز المقرب من حركة الخدمة. ورغم انزعاج أردوغان من الانتقادات، إلا أنه كان مستعدا لقبولها طالما أن الإحراج هو الثمن الذي كان عليه أن يدفعه للتخلص من أعدائه[٤]، وطالما أنه ليس من يدفع الثمن المباشر أصلًا.

---

[1] A. Aydıntaşbaş, ***Op. Cit.***, p 5.

[2] A. Aydıntaşbaş, ***Op. Cit.***, p 5 – 6.

[3] ***Ibid.***, p 5 – 6.

[4] C. Berlinski, **"Gulen & AKP & Erdogan: Anatomy of A Power Struggle"**, Turkish Forum English, 19 December 2012, Website: https://www.turkishnews.com/en/content/2013/02/05/gulen-akp-erdogan-anatomy-of-a-power-struggle/#gsc.tab=0, Accessed on: 1 May 2024.

بعد إقصاء آخر أركان العلمانية، إنتقلت الساحة السياسية التركية من كونها أرضية تحالف إسلامي في وجه العلمانية، إلى ميدان صراع إسلامي – إسلامي. وكانت في أساس هذا الصراع عوامل كثيرة سيتم التطرق غليها في المبحث الثاني، بالإضافة إلى المآلات التي آل إليها هذا الصراع، وكيف كانت وكالة الاستخبارات الوطنية جزءًا منه.

المبحث الثاني: دخول الاستخبارات في منعطفات العلاقة

بدا جليًّا لكل من يراقب الشأن السياسي التركي الداخلي أوائل العقد الماضي، بأن إنحسار آخر ما بقي من قوى النظام العلماني، كان مجرد بداية لصراع جديد. وهذه المرة بين التيارين الاسلاميين الأكثر شعبية في تركيا. فمع التخلص من العلمانية، بدأ التركيز بين حزب العدالة والتنمية من جهة، وحركة الخدمة من جهة أخرى، على تمكين النفوذ في الساحة السياسية. فبدأ يُسلّط الضوء بشكل رئيسي على نقاط الخلاف الكامنة بين الطرفين، وبدأ الصراع على السلطة يحتدم واتخذ أصعدة مختلفة على ساحة المواجهة.

المطلب الأول: التباعد الاسلامي – الاسلامي

بدأ الانشقاق في التحالف يبدو جليًّا منذ العام ٢٠١٠، ويعود ذلك لاختلاف النظرة في الإدارة السياسية والذي مهد لاحقًا لتبني الحكومة لوكالة الاستخبارات كمساند أساسي في العملية السياسية. وقد أدى ذلك إلى التباعد بين الطرفين وتسبب في تحول علاقتهما من تحالف إلى صراع.

الفرع الأول: الأسباب المتعلقة بالإدارة السياسية

يمكن تصنيف هذه الأسباب بين الأيديولوجية الدبلوماسية الخارجية ومسألة التنافس على السلطة بين الحليفين السابقين.

الفقرة الأولى: الأيديولوجية الدبلوماسية الخارجية

ظهر الشرخ الأول في العلاقة بين حزب العدالة والتنمية وحركة "الخدمة" حول علاقة تركيا بإسرائيل. فبعد أن تميزت هذه العلاقة بفرادتها طوال القرن العشرين، بدأت تتدهور مع وصول أردوغان إلى السلطة. حيث ألقى الأخير عدة خطابات مناهضة لإسرائيل، وخرج علنًا في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي لمناقشة أوضاع غزة مع شمعون بيريز في عام ٢٠٠٩[1]. لكن غولن كان له رأي آخر، حيث دعم النيوليبرالية الأميركية. ورغم عدم تطرقه علنًا لقضية دافوس، إلا أنه

[1] Collective Authorship, **"Handbook of Islamic Sects and Movements"**, Koninklijke Brill NV, Boston, Massachusetts, United States of America, 2021, p 101.

تدخل في حادثة "مافي مرمرة"[1] في العام التالي، حيث ألقى اللوم على أردوغان الذي بنظره لم يكن مصيبًا وأشار إلى ضرورة إتباع المسار الدبلوماسي.

هذا الموقف كان الأول من نوعه لغولن بسبب مواقف مماثلة مؤيدة للولايات المتحدة، ربطه الكثيرون بوجود علاقات وثيقة بينه وبين الولايات المتحدة وخاصة وكالة الاستخبارات المركزية CIA، لا سيما أن ضباط سابقين في الوكالة، هم من دعموا طلب حصول غولن على البطاقة الخضراء في الولايات المتحدة[2].

هذا الخلاف الدبلوماسي، بالإضافة إلى الاختلاف الجوهري حول المسألة الكردية، وضع غولن في خانة المواجهة المباشرة مع أردوغان ومثّل بداية لمزيد من المنعطفات، التي كان جهاز الاستخبارات جزءًا مهمًا منها.

الفقرة الثانية: التنافس على السلطة

لم يمر الخروج العلماني من السلطة مرور الكرام على حزب العدالة والتنمية الذي وجد نفسه في أحد أقطاب التقاسم على السلطة. حيث طالبت حركة الخدمة بمشاركة أكبر من السلطة، إلا أن أردوغان أراد حصر سلطة الدولة في يده. وفي هذا الصدد، قام حتى بتحييد كبار أعضاء الحزب كي لا يتمكنوا من منافسته. وفي الجهة المقابلة، واصلت حركة الخدمة حشد قوات الشرطة والجهاز القضائي بأتباع موالين لها[3]. ومع ذلك، تمكن أردوغان من تعزيز سلطته، وقام بدوره في بناء موازٍ لبناء حركة الخدمة، عبر تعيينه لهاكان فيدان مديرًا للوكالة الوطنية للاستخبارات الذي تميّز برفعه لمستوى أداء الاستخبارات التركية، خصوصًا على صعيد الدبلوماسية الخارجية.

إزدادت نسبة التوتر في العلاقات بين الطرفين، عندما أثيرت تكهنات بوجود صراع على السلطة بين الحكومة والشرطة والسلطة القضائية، حيث اتهم حزب العدالة والتنمية حركة الخدمة بأنها تريد السيطرة على الحكومة من خلال مطالبتها أردوغان بوضع مئة مرشح من مؤيدها في قائمة الحزب

---

[1] **هي حادثة** قُتل فيها تسعة نشطاء أتراك كانوا على متن أسطول إنساني في البحر، على يد جنود إسرائيليين أثناء محاولتهم كسر الحصار المفروض على غزة. وقد تولدت على إثر الحادثة أزمة دبلوماسية بين تركيا وإسرائيل.

[2] C. Lord, ***Op. Cit.***, p 273.

[3] R. Dogan, **“Political Islamists in Turkey and the Gülen Movement”**, Palgrave Macmillan, United Kingdom, 2020, p 66.

عشية الانتخابات العامة في تموز ٢٠١١. قابل أردوغان هذا الطلب بالرفض واعتبره محاولة استيلاء على الحزب والسلطة. وبعد انتخابات عام ٢٠١١، نمت قاعدة أردوغان الانتخابية بشكل أكبر وبات في وضعية لم يعد بحاجة فيها إلى حلفاء[١].

الفرع الثاني: تبني الحكومة لوكالة الاستخبارات

ليس صعبًا على من يقرأ تفاصيل تطور العلاقة بين الحكومة وحركة الخدمة إستنتاج أن الشتات بينهما واقع لا محالة. وهذا ما كان في حسبان حزب العدالة والتنمية الذي عمل على ضم وكالة الاستخبارات تحت مظلته السياسية تحسبًا لأي سيناريو غير مرغوب فيه، وبغية مجاراة ومواجهة النفوذ المتصاعد لحركة الخدمة، في فترة شهدت إضطرابات سياسية في الإقليم المحيط.

الفقرة الأولى: قراءة سيناريوهات مصير التحالف

على الرغم من تواجد كل من حزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة في وضعية تحالف، إلا أن تعيين هاكان فيدان المقرّب من الرئيس أردوغان في موقع إدارة وكالة الاستخبارات الوطنية في العام ٢٠١٠، كان إجراءً مفهومًا وواضح الملامح والأبعاد. حيث يلاحظ في الجهة المقابلة من التحالف، والمتمثلة بحركة الخدمة، أنها تحظى بنفوذ واسع في جهازي الأمن والقضاء، وكانت لا زالت تحاول التوسع. ومن خلال المراقبة والتحليل لمسار هذا التحالف، يمكن استنتاج أن السيناريوهات المتوقعة لمصيره كانت تقف عند إحتمالين إثنين:

- السيناريو الأول: هو إستمرار التحالف على حاله، وبطبيعة الحال استمرار تعاظم قوة حركة الخدمة. من هذه النقطة، وفي حال عدم قدرة حزب العدالة والتنمية على زيادة قوته الأمنية فإن الحركة لن تقبل بعد الآن أن يبقى الحزب هو مصدر القرار السياسي في هذا التحالف وذلك استنادًا لقاعدة هانز مورغانثو في الدبلوماسية، والتي تنص على "ضرورة عدم السماح لحليف ضعيف بتوجيه قرارات التحالف"[٢]. هذا السيناريو ستكون نتيجته محاولة من حركة الخدمة لفرض سلطة على قرارات الحزب بشكل يجبره حصرًا بتنفيذ ما تتطلبه مصلحتها.

---

[1] ***Ibid.***, p 68.

[2] H. Morgenthau, **"Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace"**, Alfred A. Knopf, 1st Edition, New York City, New York, United States of America, 1948, p 442.

وفي الغالب سيحدث الاقصاء التدريجي لحزب العدالة والتنمية لتحل محله حركة الخدمة التي قد تستغني عن التحالف معه في مراحل متقدمة بعد انتفاء حاجتها إليه.

- السيناريو الثاني: هو إنتهاء التحالف وتحوله إلى عداء. فبطبيعة الحال، إذا لم يتخذ الحزب أية إجراءات تطويرية على صعيده الأمني، فإن الأفضلية واليد العليا ستكون لحركة الخدمة.

من خلال القراءة التحليلية لكلا السيناريوهين، فإن حاجة حزب العدالة والتنمية للبعد الأمني ولو في أفضل الظروف باتت حتمية. وكان له ذلك عبر تعيين هاكان فيدان في رئاسة وكالة الاستخبارات الوطنية. "فمن المستحيل اليوم توقّع الجهة التي سيصدر منها الخطر. لذلك، تكمن مهمة الاستخبارات في إعطاء الإنذار المسبق، الذي على أساسه تقوم الحكومة بملاءمة قراراتها"[١].

الفقرة الثانية: الثورة الداخلية للاستخبارات

كان العام ٢٠١٠ مفصليًّا في تاريخ وكالة الاستخبارات الوطنية التركية. فمنذ ذلك العام، حققت المؤسسة تطورًا كان له تأثير داخلي ودولي. وكان للاضطرابات التي شهدتها دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط في تلك الفترة دورًا أساسيًّا في قيام تركيا بإعادة تقييم استراتيجياتها الأمنية والسياسة الخارجية، بما في ذلك نهجها الاستخباراتي. "فتلك التهديدات أطلقت البحث عن ما يسمى بالاستقلال الاستراتيجي في السياسة الخارجية ودفعت تركيا إلى التحرك"[٢]. بالإضافة إلى ذلك مهد إنحسار العلمانية السياسية للتنسيق الفعال بين المؤسسات الأمنية في تركيا والسلطات المدنية. أدت هذه العوامل، بفضل القيادة الفعالة، إلى ما وُصِف على نطاق واسع بأنه "ثورة" مهدت لظهور نموذج وظيفي متميز وأكثر تطورًا لوكالة الاستخبارات الوطنية[٣].

إنطلقت من خلال هذه الثورة، عمليات مكافحة الإرهاب عبر الحدود وتفككت شبكات تجسس داخلية، وتطورت آلية تكميلية للدبلوماسية التركية انتقدها غولن وأتباع حركة الخدمة. إن الأهمية المتزايدة للوكالة ارتبطت بجهود رئيسها السابق هاكان فيدان في سبيل بناء مؤسسة حقيقية. تزايدت

[1] A. Dulles, **"The Craft of Intelligence"**, Lyons Press, Guilford, Connecticut, United States of America, 2006, p 44.

[2] D. Daştan, **"MİT: Strategic Evolution of Turkish Intelligence into Self-Reliance"**, Daily Sabah, Istanbul, Turkey, 16 August 2023, Website: https://www.dailysabah.com/politics/news-analysis/mit-strategic-evolution-of-turkish-intelligence-into-self-reliance, Accessed on: 3 May 2024.

[3] ***Ibid.***

الأهمية التي حظيت بها الاستخبارات في تلك الفترة، حتى باتت في الواجهة السياسية التركية، وفي قلب المواجهة بين حزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة[1].

المطلب الثاني: دخول الاستخبارات إلى المشهد السياسي

مرت علاقة حزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة وبينهما الوكالة الوطنية للاستخبارات في عدة منعطفات، رسخت الدور العميق لهذه الوكالة سواء كان سلبيًّا أو نشطًا.

الفرع الأول: دور الاستخبارات في بداية انعطاف العلاقة

كانت القضية الكردية أولى محطات التصادم المباشر بين حزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة. فبينما روج الحزب لعملية السلام لحل قضية الأكراد، كان للحركة نهج أمني في هذه المسألة وانتقدت عملية السلام، لأن ذلك بنظر غولن، لن يؤدي إلا إلى مساعدة حزب العمال الكردستاني في تعزيز موقعه في المنطقة وصراعه المسلح ضد الدولة التركية[2].

بداية، كان تسلم هاكان فيدان رئاسة وكالة الاستخبارات الوطنية التركية في أيار ٢٠١٠ حدثًا مفصليًّا في تاريخها، حيث عمل تطوير أداء الوكالة على الصعيدين الوطني والدولي. وكان فيدان قد خيب آمال حركة الخدمة التي كانت تأمل منه أن يكون يدها المحكمة على مؤسسة الاستخبارات الأمر الذي كان أساسًا في خلاف الحركة مع الوكالة[3].

وبحلول أيلول ٢٠١١، بدا أن الانقسام بين الحليفين قد تعمق، كما كشف تسريب المفاوضات أوسلو السرية التي جرت بين وكالة الاستخبارات الوطنية واتحاد المجتمعات في كردستان[4] KCK وأطلق على تلك الأزمة "أزمة وكالة الاستخبارات الوطنية التركية". وفي ٧ شباط ٢٠١٢، قام صدر الدين صاري كايا، المدعي العام المقرب من حركة الخدمة، باستدعاء هاكان فيدان تزامنًا مع

---

[1] ***Ibid.***

[2] R. Dogan, ***Op. Cit.***, p 66.

[3] ع. محمد علي، **مرجع سابق.**

[4] **إتحاد المجتمعات في كردستان** هو إعادة تنظيم لحزب العمال الكردستاني، ويستخدم المصطلحان بشكل مترادف.

إتهامات حركة الخدمة الموجهة له حول "الكشف عن معلومات لصالح حزب العمال الكردستاني" و"التعاون مع حزب العمال الكردستاني لإقامة دولة كردية"[١].

هذا الأمر اعتبره أردوغان بمثابة تهديد مباشر له على اعتبار أنه هو من أمر بإجراء تلك المفاوضات. وقد قام على الفور بمنع الاستدعاء من خلال تعديل القانون رقم ٦٧٧٨ الذي فرض طلب إذن رئيس الوزراء في حال أرادت النيابات العامة إستجواب أي موظف من موظفي وكالة الاستخبارات الوطنية وسرعان ما صادق البرلمان على مشروع القانون. هذا الموقف، كان بمثابة تصعيد للصراع من أجل الاستيلاء على المؤسسات الأمنية والاستخباراتية في البلاد[٢].

إستتباعًا في مواجهة الجهاز القضائي، أقدم على منع إجراء المزيد من تحقيقات الطوارئ وبدأت موجة إستبدال للقضاة والمدعين العامين، الأمر الذي أدى إلى بداية تهميش أتباع حركة الخدمة داخل السلطة القضائية. وقد استخدم أردوغان خلال هذه الحادثة عبارة "دولة داخل الدولة" في إشارة إلى أن أتباع الحركة في القضاء والأمن هم من يقفون وراء ما وصفته الحكومة بمحاولة "الانقلاب القضائي"[٣]. وبدا أن التباعد بين الحكومة وحركة الخدمة بات أمرًا حتميًّا.

لم يقف أردوغان عند هذا الحد في معركته مع القضاء، فبعد لجوء هيئة الدفاع عن متهمي قضية "باليوز" لتقديم طعن أمام محكمة الاستئناف بسبب "إجراءات غير قانونية" إتخذت خلال إصدار الأحكام. أصدر القضاء في آذار عام ٢٠١٥، حكمًا ببراءة ٢٣٦ متهمًا وأطلق سراحهم. وعقب القرار، شهدت القضية إنهيارًا تامًا وتم توجيه اتهامات معاكسة للمدعين العامين المقربين من حركة الخدمة بتلفيق القضية، وأغلقت المحاكم التي أصدرت الأحكام، واعتُقل الصحفي محمد بارانصو الذي سرب الوثائق عبر صحيفة "طرف"، بتهمة التآمر ضدّ المتّهمين عبر تلفيق أدلة[٤].

يتضح أن كل ما جرى من أحداث متصاعدة في تلك الفترة، كان صراعًا على القوة بين حزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة. وكانت نواة هذا الصراع هي الوكالة الوطنية للاستخبارات التي كان

---

[1] R. Dogan, ***Ibid.***, p 68.

[2] C. Lord, ***Op. Cit.***, p 273 – 274.

[3] R. Dogan, ***Op. Cit.***, p 69.

[٤] مؤلف جماعي، "**المطرقة.. مؤامرة انقلابية على أردوغان**"، موقع الجزيرة: الموسوعة، الدوحة، ١٤ آب ٢٠١٦، عن موقع الجزيرة: https://aja.me/h91v3v، تاريخ زيارة الموقع: ٢ أيار ٢٠٢٤.

الطرفان على إحاطة بكامل جوانب أهميتها من أجل بسط الهيمنة على الساحة السياسية التركية. هذا الدور الذي لعبته الاستخبارات بدأ يتفعّل مع إنعطافات العلاقة وتصاعد التوترات بين الطرفين.

الفرع الثاني: دور الاستخبارات في إدارة التوتر المتصاعد

بدأت أهمية دور الوكالة الوطنية للاستخبارات في إدارة التوتر القائم بين حزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة بالتموضع من خلال محورين أساسيين وهما التصادم المباشر بين الطرفين، ومحاولة الإنقلاب الفاشلة في تموز ٢٠١٦.

الفقرة الأولى: تبعات التصادم الاسلامي – الاسلامي

كانت أحداث غيزي بارك في أيار ٢٠١٣، طورًا جديدًا من الخلاف بين الحليفين. بدأت هذه الأحداث بعد أن أطلقت الحكومة مشروعًا لإعادة إنشاء ثكنة عسكرية في منطقة غيزي بارك الأمر الذي لقي اعتراض ناشطين بيئيين. لم تشارك حركة الخدمة رسميًّا في التظاهرات، إلا أن وسائل إعلامها إقتنصت الفرصة لاتهام أردوغان بالديكتاتورية، واستخدامه العنف في إدارة الأزمة[١].

وفيما اعتبر ردًّا على حركة الخدمة بعد أحداث غيزي بارك أعلن أردوغان أن المعاهد التحضيرية للامتحانات الرسمية في تركيا ستغلق أو تتحول إلى مدارس خاصة مع نهاية العام ٢٠١٤، لتدخل العلاقة بين الطرفين منعطفًا جديدًا. اعتبرت الحركة هذا القرار محاولة تضييق عليها للحد من مواردها، حيث أن هذه المؤسسات التابعة لها تقوم بجذب عدد كبير من المنتسبين، وتوفر لها دخلًا ماديًّا كبيرًا من خلال الأقساط التعليمية التي يتهافت الأهالي إلى دفعها نظرًا لصيتها المرموق. وفي هذا السياق، وتحديدًا في آذار ٢٠١٤، أقر مجلس النواب التركي قانونًا يقضي بإغلاق هذه المؤسسات مع نهاية العام ٢٠١٥، إلا أن المحكمة الدستورية ألغت القانون في تموز ٢٠١٥ وأبرزت النفوذ الواضح لحركة الخدمة في الجهاز القضائي[٢].

وفي إطار موازٍ لهذا الخلاف، قامت حركة الخدمة بتحركات لإظهار هيمنتها القضائية أوصلت العلاقة بينها وبين حزب العدالة والتنمية إلى القطيعة النهائية، فيما عرف بأحداث ١٧ كانون الأول

---

[١] ع. محمد علي، **مرجع سابق.**

[2] A. Aydıntaşbaş, ***Op. Cit.***, p 7.

٢٠١٤. تمت خلال هذه الأحداث مداهمة منازل وزراء، ورجال الأعمال، وحتى أفراد من عائلة أردوغان، في سلسلة عمليات تزامنت بين أنقرة وإسطنبول وسط ادعاءات بتهم فساد. وتضمنت الحملة تسريبات لوثائق وتسجيلات، اعتُبرت أنها دلائل تورط المشتبه بهم في قضايا فساد ضخمة، وكل ذلك حدث وسط تغطية إعلامية مكثفة لوسائل الاعلام التابعة لحركة. وقد مثل المتهمون أمام القضاء المختص لتثبت براءتهم في وقت لاحق[١].

الفقرة الثانية: محاولة الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦

بغض النظر عن نتيجة تحقيقات كانون الأول ٢٠١٤، فإن الجهد المبذول لتشويه سمعة أردوغان إعتُبر بمثابة إعلان حرب على الحكومة من قبل "الكيان الموازي" على حد وصف أردوغان له. ومنذ تلك الواقعة، بدأت عمليات التطهير داخل جهازي الشرطة والقضاء وألقي القبض على جميع المشاركين في التحقيقات ووجهت إليهم تهم بمحاولة الإطاحة بالحكومة، وأغلقت وسائل الإعلام المرتبطة بالحركة. وكل ذلك ما كان ليحدث، لولا مساندة الوكالة الوطنية للاستخبارات التي وفرت كافة المعطيات اللازمة للحكومة بغية إنجاز هذا التطهير. وقبل حدوث هذه الخطوة أتت ضربة باتجاه الحكومة على شكل إنقلاب عسكري في ١٥ تموز ٢٠١٦[٢].

وقبل أربعة أيام من حدوث الانقلاب، كانت وكالة الاستخبارات قد أرسلت أسماء ٦٠٠ ضابط مشتبه بقربهم من حركة الخدمة إلى هيئة الأركان العامة. وكانت خطة التطهير تقضي بتهميشهم خلال الاجتماع السنوي للقادة العسكريين في آب. هذا الأمر رفع الشكوك حول ازدياد الضغط على الانقلابيين الذين استشعروا بدء نفاذ وقتهم[٣].

كان هؤلاء الضباط من ضمن قائمة تضم قرابة أربعين ألف إسم من بينهم أيضًا قضاة وموظفين حكوميين، تم الكشف عنهم عبر اختراق تطبيق تواصل إلكتروني خاص يدعى ByLock خلال

---

[١] ع. محمد علي، **مرجع سابق**.

[2] A. Aydıntaşbaş, ***Op. Cit.***, p 7.

[3] J. Parkinson, & A. Entous, **"Turkey's Powerful Spy Network Failed to See Coup Coming"**, the Wall Street Journal, New York City, New York, United States of America, 29 July 2016, Website: https://www.wsj.com/articles/turkeys-powerful-spy-network-never-saw-coup-coming-1469823062, Accessed on: 4 May 2024.

ربيع العام نفسه، كما تم الكشف أيضًا عن ملايين الرسائل المبطنة بين مستخدمي هذا التطبيق[1]. "حينئذٍ، بدأ مسؤولو الاستخبارات يعتقدون أن تصميم تطبيق ByLock أتى في المقام الأول بغية التخطيط للانقلاب على الحكومة، وليس لديه أية وظيفة أخرى غير ذلك"[2]. ولهذا السبب تم ربط مخطط محاولة الانقلاب بحركة الخدمة بشكل مباشر.

وكان ضيق الوقت والضغط الذي تسببت به الاستخبارات أحد أهم عوامل التي أفشلت الانقلاب. فقبل يومٍ من عشيّة الانقلاب، رصدت الاستخبارات نشاطًا غير إعتيادي بين الضباط المشتبهين الذين بدورهم إستشعروا مراقبة الاستخبارات لهم. هذا الأمر أجبرهم على تعديل موعد بدء الانقلاب من الساعة الثالثة من فجر ١٦ تموز إلى الساعة التاسعة من مساء ١٥ تموز، الأمر الذي لم يكن إختيارًا موفقًا وسببًا إضافيًّا للفشل الانقلابي[3]، حيث كان من الأسهل مقاومته في مثل هذا التوقيت.

إذ سارع أردوغان إلى إجراء مكالمة فيديو مباشرة عبر قناة "سي إن إن – تركيا" فور معرفته ببدء محاولة الانقلاب، عن طريق أحد أقاربه، ولم يوجه خلالها الاتهام نحو الجيش بالعموم، بل ربط المحاولة بمجموعة صغيرة متمردة. ثم ناشد الشعب التركي بالنزول إلى الشارع والوقوف في وجه الدبابات التي قال بأنها لن تتفوق بقوتها قوة الإرادة الشعبية[4]. وبالفعل كان لأردوغان ما دعا إليه وحدثت مقاومة شعبية غير مسبوقة، تمكنت إحباط الانقلاب في غضون ساعات من بدايته.

وعقب هذه المحاولة الفاشلة، إقتنصت الحكومة الفرصة لتصفية حركة الخدمة، التي باتت تعرف بمنظمة فتح الله غولن الإرهابية (FETÖ)، من الهيكلية الرسمية في الدولة بشكل نهائي. فأتت الإجراءات على شكل اعتقالات، وتسريح من الوظيفة، وإدعاءات أمام القضاء بحق الآلاف

---

[1] A. Aydıntaşbaş, ***Op. Cit.***, p 7.

[2] M. Yetkin, **"Turkish Intelligence Unveils Secret Codes Used Before Coup Attempt"**, Hurriyet Daily News, Istanbul, Turkey, 13 September 2016, Website: https://www.hurriyetdailynews.com/opinion/murat-yetkin/turkish-intelligence-unveils-secret-codes-used-before-coup-attempt-103843, Accessed on: 4 May 2024.

[3] A. Aydıntaşbaş, ***Ibid.***, p 7.

[4] R. Erdoğan, President of Turkey, "**Cumhurbaşkanı Erdoğan açıklama yaptı",** Interview with CNN Türk, CNN Türk, 16 July 2016, Website: https://www.cnnturk.com/video/turkiye/cumhurbaskani-erdogan-aciklama-yapti, Accessed on: 9 May 2024.

من الموالين للحركة التي تبين أنها تغلغلت بشكل مدهش في هيكل الدولة رأسيًّا وأفقيًّا[1]. ليكون حزب العدالة والتنمية بذلك، قد نجح بإقصاء آخر منافسيه وينفرد بالسلطة السياسية في تركيا.

يتبين مما سبق أنه رغم علم الاستخبارات المتأخر بالمحاولة الانقلابية وعدم قدرتها على التواصل المباشر بالرئيس أردوغان، إلا أن دورها كان أساسيًّا في إفشال هذه المحاولة الانقلابية. لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن ما قامت به الاستخبارات يعدّ نجاحًا باهرًا لها، إذ تبقى الكثير من التساؤلات مطروحة حول ما حدث في تلك الليلة من تاريخ تركيا.

---

[1] A. Aydıntaşbaş, ***Ibid.***, p 7.

خلاصة الفصل الأول

يتضح من خلال هذا الفصل، أن الاستخبارات قد لعبت دورًا مفصليًّا في هذه المرحلة السياسية في تركيا. فبعد أن بدأ التباعد يتزايد ما بين حزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة، أدى إقحام وكالة الاستخبارات في قلب المواجهة المباشرة، إلى بداية معركة داخلية ضارية بين الطرفين لضم الوكالة تحت مظلتهما، حيث كان كلاهما محيطًا بأهمية هذا الجهاز، الذي بات له دور دبلوماسي خارجي ملموس. لذلك، يمكن القول أن التصادم في بداياته، حدث نتيجة تأثير سلبي passive لوجود جهاز الاستخبارات على الساحة الدبلوماسية.

كانت تبعات هذا التصادم تصاعدية، ولم تكن هناك عودة إلى الوراء. عندئذٍ، وبسبب قرب رئيسها من الرئيس أردوغان في الدرجة الأولى، وبسبب إعتبارها من قبل حركة الخدمة جهازًا محسوبًا على خصمها السياسي بالدرجة الثانية، قامت وكالة الاستخبارات بمساندة حزب العدالة والتنمية في هذه المواجهة، وبدأ إنخراطها يأخذ المنحى المباشر، فتمكنت في مرحلة لاحقة من إحباط مشاريع حركة الخدمة التوسعية، وإقصائها نهائيًّا من الحياة السياسية في تركيا.

على الرغم مما قدمته الاستخبارات للحكومة في تلك الفترة، لم تكن الأخيرة راضية تمامًا عن أدائها الذي كان لا يزال يحتاج للتطوير، ذلك أن حزب العدالة والتنمية كان على يقين بأن بقاءه في السلطة مرتبط بشكل كبير بوجود مؤسسة إستخبارات متقدمة ومعاصرة سواء على الصعيد الأمني أو الدبلوماسي، وهذا ما سيغوص في تفاصيله الفصل الأخير من هذا البحث.

الفصل الثاني: موقع الاستخبارات بالنسبة لسلطة إتخاذ القرار السياسي

بعد التحوّل الذي شهدته الوكالة الوطنية للاستخبارات في أدوارها من السلبية إلى الفعلية، لم تسلم الوكالة من النقد الذي تعرضّت له من قبل الرئيس رجب طيب أردوغان في أعقاب الانقلاب الفاشل على الحكومة، حيث أن مسألة إعطائها الثقة بدت أمرًا غير متوقع. إلا أن هذه المسألة بالتحديد هي على قدر كبير من الخصوصية والدقة، بالنظر لما لهذه الوكالة من أهمية بالنسبة للحكومة من جهة، ولحساسية إعادة خلط أوراقها من جهة أخرى.

لذلك، تمحورت الأولوية بالنسبة للحكومة التركية حول تخطّي ما حصل خلال محاولة الانقلاب والتركيز على بناء هيكلية صلبة للوكالة الوطنية للاستخبارات، قادرة على تجنيب البلاد أية اهتزازات مشابهة في المستقبل من جهة، وقادرة على دعم السياسات الإقليمية والدولية للحكومة التركية من جهة أخرى، الأمر الذي يفسر مدى أهمية وحساسية العلاقة بين الحكومة والاستخبارات.

ولعل وقوع الاختيار الحكومي على وكالة الاستخبارات يعود لعدة اعتبارات ومعطيات، فمسألة كسب الولاء القادم من الاستخبارات هي ذات أهمية كبرى وتعطي الحكومة دفعًا معنويًّا كبيرًا، كما أن المميّزات الحصرية التي تتمتع بها الاستخبارات سواء على الصعيد التقني أو على صعيد العنصر البشري هي ذات قيمة مضافة تقرّب بين مفهومي الاستخبارات والسياسة الخارجية وتجعل بينهما ربطًا تلقائيًّا، وبالتالي سينعكس ذلك إيجابًا على طرفي العلاقة من حيث المكانة.

سيشرح المبحث الأول من هذا الفصل كيفية التحولات الوضعية التي مرت بها وكالة الاستخبارات عقب الانقلاب الفاشل عام ٢٠١٦ والتي وصلت بها إلى وضعها الحالي. وبعد ذلك سيبرز المبحث الثاني القيمة الاستراتيجية المضافة التي أحدثتها الاستخبارات في الدبلوماسية الخارجية التركية بعد إعادة تموضعها واستقرارها.

المبحث الأول: التحولات الوضعية للاستخبارات عقب الانقلاب الفاشل

في سياق ما تم ذكره في الفصل السابق، تم الغوص في تفاصيل الانقلاب، وكان الحديث عن الكيفية والأسباب التي فشل بفضلها الانقلاب، ودور الاستخبارات الميداني حينها. يختلف هذا الفصل عن سابقه، كونه يلقي الضوء على تحليل وتقييم الدور الذي لعبته الاستخبارات خلال محاولة الانقلاب، في سبيل الوصول إلى إستخلاص ما إذا نجح هذا الدور أو لم ينجح وكيف انعكست النتائج على وضعية المؤسسة الاستخباراتية في تركيا.

المطلب الأول: أثر محاولة الانقلاب على تحديد الرؤية الجديدة للاستخبارات

بعد أن كانت الاستخبارات نواة للصراع بين حزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة، أصبحت بعد ذلك عنصرًا فاعلًا داخل تركيا وارتبط إسمها بأحداث الانقلاب عام ٢٠١٦. هذا الربط يدفع إلى تحليل سيناريوهات الانقلاب للركون إلى إستنتاج أثرها على الشكل الجديد لمؤسسة الاستخبارات.

الفرع الأول: تحليل سيناريوهات الانقلاب

قبل فترة وجيزة من الانقلاب، تم الكشف عن تقييم أمريكي سري أدرج تركيا ضمن قائمة الدول المعرضة لخطر عدم الاستقرار السياسي، غير أنه لم يذكر بتاتًا توقع حدوث انقلاب، كما لم يتبين لمسؤولي الاستخبارات التركية من خلال الرسائل التي كشفت عبر اختراق تطبيق ByLock أية إشارة إلى حدوث إنقلاب محتمل[١]. وفي أعقاب محاولة الانقلاب، اعترفوا أنهم تلقوا أول تقرير استخباراتي عن هجوم محتمل، قبل ساعات فقط من تعرض مقرهم الرئيسي للقصف. كما اعترفوا أيضًا بأن وكيل رئيس وكالة الاستخبارات الوطنية حاول الاتصال بالرئيس التركي لإبلاغه بالتقرير الأولي، لكنه لم يستطع التواصل معه عبر الهاتف[٢].

لذلك يبقى إنقلاب تموز ٢٠١٦ محاطًا بالعديد من نقاط الاستفهام، لعل أبرزها:

- عدم استشعار الاستخبارات بتحركات نحو إنقلاب، على الرغم من علمها بوجود المتآمرين.

[1] J. Parkinson, & A. Entous, ***Op. Cit.***

[2] Collective Authorship, **"Turkey's Failed Coup Attempt: All You Need to Know"**, Al Jazeera, 15 July 2017, Website: https://www.aljazeera.com/news/2017/7/15/turkeys-failed-coup-attempt-all-you-need-to-know, Accessed on: 7 May 2024.

- إنعدام التواصل بين رئيس الوكالة الاستخبارات والرئيس أردوغان خلال يوم الانقلاب.
- توقيت وكيفية علم أردوغان بالانقلاب.

هذه التساؤلات تقود إلى إستنتاج الافتراضات التالية:

- الافتراض الأول، يعتبر أنه لو كانت الاستخبارات في حالة تأهب وكانت قادرة على القراءة بين السطور وتحديد التلميحات المحتملة التي تركها المتآمرون خلفهم، لكان من الممكن منع محاولة الانقلاب، وإنقاذ حياة أكثر من ٢٥٠ شخصًا. وهو ما يمثل فشلًا ذريعًا لوكالة الاستخبارات الوطنية.
- الافتراض الثاني، ينقض التساؤلات المطروحة ويصطدم بالحاجز الأخلاقي، ويعتبر أن الاستخبارات وأردوغان، كلاهما كان على علم بمؤامرة الانقلاب. كما كانوا على علم من خلال شبكة الاتصال السرية الخاصة بالمتأمرين بقدراتهم المحدودة. لذلك قرروا السماح بالوصول إلى ساعة الصفر حتى يسقط الانقلاب أمام أعين الجمهور، وبالنتيجة التمكن من الاقصاء الشرعي والنهائي لحركة الخدمة من تركيا رسميًا، في أعقاب "إنقلاب تحت السيطرة". بمعنى آخر، تجاهل أردوغان عمدًا جميع التقارير، مراهنًا على شعبيته داخل المجتمع التركي، وبالتالي تمكّن من تعظيم شعبيته في الداخل.

يعطي هذا الافتراض نتيجة مفادها فشلٌ أخلاقي للاستخبارات بسبب تجاهل حماية أرواح المدنيين، إلا أن ذلك سيكون محصورًا في المدى القريب وسيتم نسيانه على المدى البعيد عند إظهار النجاح في فضح شبكات التهديد المتجذرة داخل المجتمع التركي.

- وبالطبع هناك الافتراض الثالث الذي لا يجب إقصاؤه، ألا وهو رواية الانقلاب "المدبَّر" التي تحظى بدعم واسع، خاصة من قبل حزب الشعب الجمهوري المعارض الذي قدم تقريرًا إلى البرلمان حول أحداث ١٥ تموز ٢٠١٦ بعنوان "الانقلاب المسيطر عليه الذي كان متوقعًا، ولم يتم منعه وتم استغلاله"[1]. كما قام فتح الله غولن بإلقاء ذات التهم ونفى علاقته بالانقلاب، وقال أن أردوغان دبره بنفسه لبناء دكتاتورية[2].

---

[1] H. Taş, **"The 15 July Abortive Coup and Post-Truth Politics in Turkey"**, Southeast European and Black Sea Studies (SEEBS), [no place], p.13.

[2] Collective Authorship, **"Turkey's Failed Coup Attempt: All You Need to Know"**, *Op.Cit.*

الفرع الثاني: إظهار التمسك بوكالة الاستخبارات

ارتبط التمسك بالوكالة الوطنية للاستخبارات بنقطتين أساسيتين، الأولى هي التقييم العام للوكالة في أعقاب ما حدث، والنقطة الثانية هي مسألة حساسية إحداث تغييرات جذرية في مؤسسة تعول عليها الحكومة للنهوض والتقدم.

الفقرة الأولى: تقييم أداء الاستخبارات عقب الانقلاب

بالعودة إلى ما قاله الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في مقابلة تلفزيونية مع وكالة رويترز أكد أنه "ليست هناك جدوى من محاولة إخفاء القصور الكبير في عمل الاستخبارات... ما حدث هو أمر في غاية الخطورة، وهذا النوع من محاولات الانقلاب المسلح لا يمكن أن يكون قد تم التخطيط له خلال ٢٤ ساعة، بل من المؤكد أنه إستغرق وقتًا أكثر بكثير. وبالطبع، سنتخذ الخطوات اللازمة من خلال استخلاص الدروس من كل ما حدث. ولقد خططنا بالفعل لتلك الخطوات وسنقوم بمتابعتها كما يجب"[1].

إستنادًا إلى ما قاله أردوغان في تلك المقابلة، يلاحَظ أن هناك حالة من عدم الرضا الواضح تجاه أداء الوكالة الوطنية للاستخبارات. فقد أظهر فشلها في الكشف المبكر عن محاولة الانقلاب محدودية في قدراتها. وقد تفاقمت مشكلاتها أكثر في مسألة غربلة الكم الهائل من المراسلات والاتصالات الالكترونية اليومية عبر التطبيقات المشفرة التي اعتمدها الانقلابيون. وقد أكدت الوكالة آنذاك أنها بذلت قصارى جهدها نظرًا لصعوبة جمع المعلومات من شبكة المتآمرين متطورة[2].

أضافت مصادر الوكالة أن عدم ملاحقة الشائعات أو عدم الكشف عن مؤامرة الانقلاب، ولو كان متأخرًا، كان من المرجح أن يقود إلى وضع كارثي. وقد اعتبر مسؤولو الاستخبارات أن ما حدث كان فشلًا استخباراتيًا، ليس فقط داخل الوكالة، إنما على الصعيد الأمني الداخلي عمومًا[3]. لذلك، فإن التقييم العام لأداء الوكالة الوطنية للاستخبارات عقب محاولة إنقلاب تموز ٢٠١٦، لا

---

[1] R. Erdoğan, President of Turkey, "**Turkish Democracy Is Not Under Threat",** Interview with Reuters, Reuters, 21 July 2016, Website: https://www.reuters.com/article/us-turkey-security-erdogan-highlights-idUSKCN10203W/, Accessed on: 7 May 2024.

[2] J. Parkinson, & A. Entous, ***Op. Cit.***

[3] ***Ibid.***

يعتبر أنها حققت نجاحًا باهرًا. لكن، بالنظر إلى ما لعبته من دور ساهم في بعثرة أوراق محاولة الانقلاب وضرب عمقها التخطيطي، فإنه لا يمكن أيضًا إعتبار أن ما حققته فشلًا ذريعًا.

الفقرة الثانية: حساسية إحداث التغييرات

حتى لو تم اعتبار أن ما قامت به الوكالة الوطنية للاستخبارات خلال محاولة الانقلاب فشلًا ذريعًا، فإن الاستغناء عنها ليس بوارد الحدوث. إذ يتضح أن أردوغان أظهر تمسكه بها كجهاز أساسي من بين الأعمدة التي يرتكز عليها نظام حزب العدالة والتنمية. ولتفسير ذلك، يمكن العودة إلى كيفية قياس قوة الحكومات لدى ميكافيللي في كتابه "الأمير" الذي يعتبر أن الأمير يصبح قادرًا على حماية نفسه بنفسه إذا استطاع في وقت الخطر بكثرة رجاله ووفرة ماله حشد جيش كافٍ لمقاومة أي عدو يتعرض له[1]. هذا الكلام لا يعني بتاتًا أن معيار القوة الأوحد للدولة هي قوتها العسكرية، لكن وجودها بصورة قوية داخل الدولة هي ضرورة لا بد منها. وفي حالة تركيا، كما في عموم الأنظمة السياسية، يمكن أن تصنف الاستخبارات من عداد القوات المسلحة.

لهذا السبب كان أردوغان يعلم أن أية خطوة غير مدروسة تجاه الوكالة في تلك الفترة، من شأنها أن تنعكس سلبًا على واقع المشهد السياسي. خاصة أن النظام السياسي كان لتوه خارجًا من أزمة كادت أن تطيح به بطريقة دراماتيكية. لذلك، وعلى الرغم من القصور الذي لحق بعملها، أخذ أردوغان بعين الاعتبار ما قدمته الوكالة للنظام السياسي، وظهرت لهجة التقدير بشكل واضح خلال المقابلة. وقد لوحِظ بالفعل، الحذر والدقة في اختيار الكلمات، وبالنتيجة، اعتبر ما توجّه به كلامًا يهدف للتصويب، ومخاطبة تحفيزية لوكالة الاستخبارات من أجل العودة والصعود مجددًا.

كان البعد الأساسي من حديث أردوغان تجاه الاستخبارات هو البعد المعنوي، ورأى أن الخيار التأديبي لن يكون الأفضل ولن يجدي نفعًا، بل على العكس من ذلك، قد يتسبب هذا الخيار في مشاكل كبيرة في الهيكلية الداخلية للوكالة الوطنية للاستخبارات. فمسألة التغيير الجذري في العنصر البشري ولو كان الجديد أكثر كفاءة، سوف تنعكس عودة إلى نقطة البداية وإن نجحت فهي ستستغرق وقتًا طويلًا، وهو ما لا يملكه حزب العدالة والتنمية.

---

[1] ن. ميكافيللي، "**الأمير**" (مترجم)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، ٢٠١٤، ص ٧٧.

لذلك، كان العمل على تطوير أداء الوكالة هو الخيار الأفضل، وبالفعل، بدأ منحى التطوير يأخذ مجراه على الصعيدين التقني والوظيفي، وهذا ما سيتناوله المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الثاني: العمل على إعلاء الشأن الاستراتيجي للاستخبارات

إنصبّ المنحى التطويري الذي اتخذه الرئيس التركي أردوغان على الصعيد الخارجي والأمني والدفاعي في غالبه على الاستخبارات عقب أحداث تموز ٢٠١٦. إذ حددت تركيا أولوياتها الاستراتيجية وطورت قدراتها العسكرية والاستخباراتية وفقًا لذلك، فأتت النتيجة على شكل دعم مادي ومعنوي للوكالة، بالإضافة إلى هامش أوسع من الصلاحيات الوظيفية المعطاة لها.

الفرع الأول: الدعم الشامل المؤسسة الاستخباراتية

اشتمل دعم الذي قدمته الحكومة للوكالة الوطنية للاستخبارات على شقّي البناء المادي والمعنوي.

الفقرة الأولى: مرحلة البناء المادي

عززت المخاطر والتهديدات الطبيعة الهشة وغير الآمنة للنظام الدولي. ولأنها كانت في فترة معينة عرضة للتهديد، قامت تركيا بهدف حماية وتعزيز سيادتها، بالتركيز على عنصرين في قلب الفهم العقائدي للوكالة الوطنية للاستخبارات، ألا وهما الاكتفاء الذاتي والردع الاستخباراتي، اللذان بنيت على أساسهما مرحلة البناء المادي.

أولًا: الاكتفاء الذاتي

يعتبر إبراهيم قالن[١] أن الاكتفاء الذاتي هو مسألة متعلقة بالأمن القومي وليست محصورة فقط بالمجال اللوجستي، فالبقاء في مناطق الأهمية الاستراتيجية هو جزء من الاكتفاء الذاتي. بهذا المعنى، يبدو مستحيلًا فصل الاستخبارات عن العمق الاستراتيجي التركي. فبالإضافة إلى الصناعة الدفاعية والتقنيات السيبرانية، وبالعودة إلى الاكتفاء اللوجستي، يتبين أن الوكالة الوطنية للاستخبارات تحتاج إلى تحسين قدراتها الاستراتيجية في المجالات الرئيسية مثل التصدي للتهديدات

[١] **إبراهيم قالن** هو مدير الوكالة الوطنية للاستخبارات التركية الذي عين خلفًا لهاكان فيدان في ٥ حزيران ٢٠٢٣.

القائمة على تغير المناخ والأمن البيولوجي، وأمن الطاقة، الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي. لذلك فإن الفهم الشامل لقالن لمفهوم الأمن مهم للغاية، لأنه لم يعد من الممكن قراءة العالم بطريقة تكتفي بالأمن العسكري وحده[١].

ثانيًا: الردع الاستخباراتي

النقطة الأخرى التي أكد عليها قالن هي الردع الاستخباراتي. فإن هدف فهم التهديدات ومنعها قبل ظهورها يؤكد مرة أخرى أن الوكالة الوطنية للاستخبارات هي أحد أهم المؤسسات من حيث القدرات الاستراتيجية لتركيا. لذلك أكد قالن على مبدأ الردع بقوله "إن القوة الحقيقية هي القوة التي لا يتعين علينا استخدامها، والقدرة على الردع هي الشكل الأكثر تجسيدًا لذلك"[٢].

الفقرة الثانية: مرحلة البناء المعنوي

تأكيدًا على قول إبراهيم قالن، وتزامنًا مع مرحلة البناء المادي، أتت مرحلة البناء المعنوي والتي ارتبطت بها ارتباطًا وثيقًا. فبالإضافة إلى المجهود التطويري الذي ذُكر أعلاه، كان اهتمام الحكومة التركية منصبًّا على بناء مركز جديد لقيادة الوكالة الوطنية للاستخبارات، انتهى تشييده وتم افتتاحه بحضور الرئيس التركي أردوغان في ٦ كانون الثاني ٢٠٢٠.

إعتبرت "القلعة"[٣] جزءً أساسيًّا من مسار البناء المعنوي لوكالة الاستخبارات. فمن خلال مقارنة بسيطة، يمكن التطرق إلى الاسقاط العالمي المعتمد لقراءة خريطة العالم كمثال. فإسقاط Mercator على الرغم من المغالطات الواردة فيه وبغض النظر عن نيّته سواء كانت حسنة أم سيئة، فإنه يظهر تحيزًا لصالح البلدان الواقعة في خطوط العرض الشمالية، فتبدو وكأنها أكبر بكثير من تلك المحاذية لقلب الخريطة، وبالتالي أكثر أهمية أو قوة منها[٤].

---

[1] M. Yeşiltaş, **"The Revolution in Turkish Intelligence"**, Foundation for Political, Economic and Social Research (SETA), Ankara, Turkey, 12 January 2024, Website: https://www.setav.org/en/the-revolution-in-turkish-intelligence/, Accessed on: 21 May 2024.

[2] M. Yeşiltaş, ***Op. Cit.***

[٣] "**القلعة**" هو الاسم الذي أطلق على مركز قيادة الوكالة الوطنية للاستخبارات، وفيه دلالة على إبراز القوة.

[٤] ش. عبد الحافظ، "**دولتنا أكبر من دولتكم.. هكذا أهانت الخرائط كرامة الشعوب**"، الجزيرة نت، الدوحة، قطر، عن موقع الجزيرة نت: https://aja.me/wskrf، تاريخ زيارة الموقع: ٢٣ أيار ٢٠٢٤.

هذا المثال ضروري لفهم حجم الاستثمار الكبير الذي وظفته تركيا في بناء "القلعة" التي امتدت على مساحة ٥٠٠٠ فدان، واحيطت بجدران خرسانية بارتفاع ثلاثة أمتار وأسلاك شائكة وزودت بنظام أمني سري ضد التسلل والتنصت على المكالمات الهاتفية[1]. هذا الأمر كان من الطبيعي أن ينعكس إيجابًا على مظهر قوة وكالة الاستخبارات، التي أصبحت الجهاز الأمني الأقوى في تركيا.

الفرع الثاني: توسيع النطاق العملاني

لم يتوقف مدى التعاظم لدى الوكالة الوطنية للاستخبارات عند مرحلة الدعم المادي أو المعنوي حيث كانت عملية إعادة تنظيم الوكالة، بقيادة هاكان فيدان، ذات أبعاد حاسمة. فهدف البعد الأول إلى إعادة هيكلة البيئة المحيطة بالوكالة للعمل باستراتيجية متكاملة وشاملة، فأعيد تحديد المسؤوليات بين الأجهزة ليكتمل المشهد الاستخباراتي وتصبح الاستخبارات أكثر شمولية. وفي هذا الإطار، تم ربط الوكالة مباشرة برئاسة الجمهورية، الأمر الذي قلل من المشاكل الادارية.

أما البعد الثاني، فتمحور حول إعادة تعريف الأهداف الاستراتيجية للوكالة، فبعدما كان تركيزها منصبًّا في السابق على التهديدات الأمنية الداخلية، أصبحت الوكالة اليوم تركز في المقام الأول على الاستخبارات الخارجية، فقامت بتوسيع قدراتها في هذا المجال. وبالنتيجة، تجلّت أولوية معالجة التهديدات من المصدر، أو ما يعرف بالأمن الاستباقي. وفي هذا الصدد، تمت زيادة الموارد البشرية في مناطق التوتر في البيئة الأمنية لتركيا. وبذلك، توسعت شبكة العناصر البشرية للوكالة[2].

ميدانيًّا، يمكن اعتبار الفترة الممتدة من عام ٢٠١٩ إلى الوقت الحاضر بمثابة مرحلة التوسع الاستراتيجي والاستفادة من الخبرات المتراكمة. فمن خلال ذلك، تمكنت الوكالة الوطنية للاستخبارات من تحقيق التقدم في مناطق مثل شمال أفريقيا والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، حيث

---

[1] Collective Authorship, **"The Fortress: Turkey's New Intelligence HQ Opens in Ankara"**, Daily Sabah, Ankara, Turkey, 6 January 2020, Website: https://www.dailysabah.com/turkey/2020/01/06/the-fortress-turkeys-new-intelligence-hq-opens-in-ankara, Accessed on: 23 May 2024.

[2] M. Yeşiltaş, ***Op. Cit.***

بدأت عملياتها في مناطق مثل القرن الأفريقي وجنوب الصحراء الكبرى الأفريقية، وتمكنت من تحقيق نجاحات كبيرة في العمليات الخاصة كعمليات "قطع الرأس"[1] وأنشطة مكافحة التجسس[2].

تجلّت عمليات "قطع الرأس" كركيزة أساسية في سياسة الوكالة، استهدفت من خلالها قيادات عليا في حزب العمال الكردستاني بشكل أساسي. ففي آب ٢٠١٨، كانت أولى هذه العمليات النوعية خارج حدود تركيا، تم خلالها القضاء على عضو المجلس الاداري لحزب العمال الكردستاني "إسماعيل أوزدين"، في غارة جوية في شمال العراق. وفي العام ٢٠١٩، تواصلت تصفية العديد من المتحدثين بإسم الحزب وممثلي شؤونه الخارجية، فكان ذلك بمثابة رسالة واضحة وصريحة تجاهه. وفي العام ٢٠٢٠، وجّهت ضربة طالت "صوفي نور الدين" أحد كبار القادة العسكريين لحزب العمال في سوريا. وفي العام ٢٠٢١ تمت تصفية "علي حيدر كابتان"، أحد الأعضاء المؤسسين في الحزب في عملية مشتركة مع الجيش. ولم يقتصر "القطع" على حزب العمال، بل طال في نيسان ٢٠٢٣ زعيم تنظيم داعش في سوريا "أبو حسين القرشي" الذي قُتل على يد فريق العمليات الخاصة التابع للوكالة[3].

أما في إطار مكافحة التجسس، فبعد توقيعها بروتوكول الاستخبارات البشرية HUMINT مع الموساد عامي ١٩٩٧ و٢٠٠١، أنهت الوكالة العمل به عام ٢٠١٠. ومع دخولها فترة المبادرة الاستراتيجية عام ٢٠١٩، تمكنت من تنفيذ أربع عمليات كبرى ضد الموساد، وهي "موتيني" و"نيوبلاز"، و"النكبة"، و"المقبرة"، وأدت هذه العمليات إلى المحاكمة القضائية لـ١٦٠ شخصًا[4].

بنتيجة ذلك، تعود المقولة الشهيرة لهنري كيسنجر عن الصداقة بين وكالات الاستخبارات[5] لتؤكّد نفسها وتكون دليلًا قاطعًا على أن مكافحة التجسس لا تعترف بحلفاء، بل وتنطبق على

---

[1] **عمليات قطع الرأس** هي استراتيجية تكتية تستهدف إزاحة قيادة حكومة أو مجموعة معادية، بغية السيطرة عليها وإقصائها من قائمة الأخطار التي تهدد أمن الدولة واستقرارها.

[2] Y. Kamadan, **"Türkiye's Silent Guardians: National Intelligence Organization"**, TRT World, Ankara, Turkey, 2024, Website: https://www.trtworld.com/turkiye/turkiyes-silent-guardians-national-intelligence-organization-16996281, Accessed on: 3 May 2024.

[3] D. Daştan, ***Op.Cit.***

[4] Y. Kamadan, ***Op. Cit.***

[5] راجع القسم الأول – الفصل الأول – المبحث الثاني، ص ٢٩.

الحليف قبل الخصم، وبالتالي فإن نجاح تركيا في هذا النوع من العمليات وضعها على الخارطة السياسية كقوة رادعة وذات أهمية استراتيجية ضمن نطاقها الاقليمي.

لم تؤد هذه النجاحات إلى تعزيز موقع تركيا الجيوستراتيجي فحسب، بل عززت فرصها الاقتصادية والتجارية وحتى الصناعية المتعلقة بمصادر الطاقة[1]. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى فرض هوية دبلوماسية جديدة لتركيا، وكانت واجهتها الأساسية هي الوكالة الوطنية للاستخبارات وعلى رأسها هاكان فيدان، فكان لها أن حققت نجاحًا كبيرًا في ما عرف بدبلوماسية الاستخبارات وهذا ما سيتناوله المبحث الأخير من هذا الفصل.

المبحث الثاني: القيمة الاستراتيجية المضافة للاستخبارات في الدبلوماسية التركية

تحولت الوكالة الوطنية للاستخبارات منذ العام ٢٠١٩، إلى عنصر أساسي في صناعة القرار السياسي لتركيا، وقد تبلورت مكانتها بفضل اكتسابها المقومات الوظيفية للنموذج الاستخباراتي العصري، خاصة في عهد رئيسها السابق هاكان فيدان، الذي عُيّن وزيرًا للخارجية في العام ٢٠٢٣.

المطلب الأول: التقارب العام بين العمل الاستخباراتي وصنع القرار السياسي

منذ تعيين هاكان فيدان وزيرًا للخارجية التركية، بدا واضحًا في الأفق التركي أن النهج المستقبلي في سياستها الخارجية سوف يعتمد على مجهودات الوكالة الوطنية للاستخبارات، خاصةً بعد الأدوار الكبيرة التي لعبتها في السنوات الأخيرة والتي تعززت من خلالها وضعية تركيا الاستراتيجية في منطقتها المحيطة، وحتى على الساحة الدولية. هذا الاعتماد الصريح على الاستخبارات قد يعود لأسباب تتعلق بطبيعة عملها، أو لأسباب تتعلق بقدرات رجال الاستخبارات الذين يديروها.

الفرع الأول: مقاربة للاستخبارات المعاصرة النموذجية

هناك أربعة أسباب رئيسية على الأقل لتواجد وكالات الاستخبارات داخل الدول. هذه الأسباب منها ما هو في صلب العمل التقليدي للاستخبارات كالحفاظ على سرية المعلومات والاحتياجات

---

[1] Y. Kamadan, ***Ibid.***

ونمط العمل، أو تقديم خبرات الطويلة الأجل. ومنها ما هو في صلب عمل الاستخبارات المعاصرة سواء كان في تجنيب الدولة المفاجآت الاستراتيجية، أو دعم عملية صنع القرار السياسي[١].

وبالحديث عن النقطة الأخيرة، عندما يتعلق الأمر بالتقديرات التي تقدمها وكالات الاستخبارات لصناع القرار السياسي، يجد الأخيرون أنفسهم عند التعامل مع تلك التقديرات أمام ثلاثة خيارات أساسية تتحدد على أساسها طبيعة العلاقات بين الاستخبارات والسياسة. فقد يتقبلون التقديرات كيفما كانت رؤيتها، أو قد يتجاهلوها إذا لم تتوافق مع معتقداتهم، أو قد يقومون بالضغط على الاستخبارات لجعل مواقفها تتماشى مع تفضيلاتها السياسية[٢].

هذه الخيارات الثلاثة لا تحدد طبيعة العلاقات بين الاستخبارات والسياسة فحسب، بل هي كفيلة أيضًا بتحديد مدى فعالية ونجاح الاستخبارات وفقًا لكل خيار.

- فالنظام البراغماتي الذي يتقبل تقديرات الاستخبارات بواقعيّتها، هو بالتالي يدعم الجهاز دعمًا معنويًّا ويعطيه الثقة الكاملة في إبداء الرأي في شؤون السياسة.
- أما النظام الذي يتجاهل التقديرات الاستخباراتية غير المتماشية مع قناعاته فهو نظام يتميّز بالراديكالية المتشبثة التي سبق وتم ذكرها في سياق البحث[٣] وهو شبيه بنظام ما قبل حزب العدالة والتنمية، وهذا النموذج يقوم فعليًّا بإلغاء المقومات العصرية للجهاز الاستخباراتي.
- وأخيرًا هناك نظام التسييس الذي يوظف الاستخبارات لتقدير مواقف تتماشى حصرًا مع توجهات النظام السياسية، وهذا النموذج معرض لمواجهة المخاطر الاستراتيجية في كثير من الأحيان بسبب اللاعقلانية وغلبة العواطف على المواقف السياسية.

لذلك فإن عمل الاستخبارات النموذجي يكون منطقيًّا، ويمكن أن يكون ملزمًا، عندما يكون الهدف تحقيق أهداف سياسية محددة لا يمكن تحقيقها بأي وسيلة أخرى غير الاستخبارات. ويكون ذلك بتكليف علني أو ضمني، من قبل صانعي السياسة المفوضين حسب الأصول. إن تبرير

---

[1] M. Lowenthal, ***Op. Cit.***, p 3.

[2] J. Rovner, **"Intelligence-Policy Relations and the Problem of Politicization"**, Department of Political Science, Massachusetts Institute of Technology (MIT), Cambridge, Massachusetts, United States of America, June 2008, p 37.

[٣] راجع القسم الأول – الفصل الثاني – المبحث الثاني، ص ٥١.

صانعي السياسة للنهج السياسي وتحديد مصالح الأمن القومي والأهداف المعرضة للخطر، هي أمور يجب أن تسبق العمل الاستخباراتي النموذجي، غير أنه من غير الممكن له أن يحل محل السياسات الفاشلة السابقة أو يعوضها[١]، إذ أن هذا الأمر قد يتسبب بزعزعة العلاقة بين السياسة والاستخبارات، وقد تتعرض سيادة النظام السياسي للاهتزاز.

بالنسبة لتركيا، بدأت دبلوماسية الاستخبارات تطفو كإحدى الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في سياستها الخارجية. بل يمكن القول بأن الوكالة الوطنية للاستخبارات أصبحت بوصلة تركيا في رحلتها نحو إعادة التموضع الاستراتيجي على الساحتين الدولية والاقليمية[٢]، وذلك بفضل هامش الحرية الممنوح لها. هذه الظاهرة لطالما كانت موجودة، إلا أنها عادت إلى الواجهة بقوة منذ وقت قصير، وبشكل خاص منذ العام ٢٠١٠ عندما ظهر تعاون بين الوكالة الوطنية للاستخبارات ووزارة الخارجية التركية، في ظل أجواء بعيدة عن منافسة هادفة إلى تصدر المشهد الدبلوماسي[٣].

الفرع الثاني: الشخصية القيادية لرجال الاستخبارات

تم التأكيد دائمًا على أهمية الوكالة الوطنية للاستخبارات، باعتبارها اليد الخفية التي توجه السياسات الدولية لتركيا. وقد تمت الاشادة بذكاء هاكان فيدان وبراعته الاستراتيجية، حتى أشار إليه البعض بالدكتور فيدان. برز فيدان بفضل علاقاته الدولية الواسعة وملازمته لأردوغان في كافة المحطات الدبلوماسية الكبرى مثل قمم العشرين والناتو وغيرها، وحضوره الدائم في تنقلات الوفود الوزارية المهمة، والتي كانت تضم وزيري الخارجية والدفاع، نحو دول المنطقة[٤]، على أنه المصمم الرئيسي للمسار الاستراتيجي لتركيا في السياسة الدولية المعقدة.

وليس فيدان أول مدير للاستخبارات يصل إلى منصب سياسي رفيع، فالأمثلة كثيرة على ذلك. فالرئيس الروسي فلاديمير بوتين كان ضابطا في الاستخبارات الخارجية الروسية (KGB)، والرئيس

---

[1] M. Lowenthal, ***Op. Cit.***, p 232.

[٢] أ. عبيد، "**دبلوماسية الاستخبارات التركية: تطوّرات الأدوار والمكانة في سياق عالم متحرّك**"، مركز سيتا، بيروت، لبنان، ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٢٢، عن موقع مركز سيتا: https://sitainstitute.com/?p=14207، تاريخ زيارة الموقع: ٣١ أيار ٢٠٢٤.

[3] D. Daştan, ***Op. Cit.***

[٤] أ. عبيد، **مرجع سابق.**

الأمريكي السابق جورج بوش الأب ووزير الخارجية الأميركي السابق مايك بومبيو شغلا منصب إدارة وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية[1]. وبالتالي، فإن تعيينه في منصب وزارة الخارجية ليس أمرًا استثنائيًا، وهو إشارة إلى أن الرئيس رجب طيب أردوغان يريد شخصية أكثر خبرة لقيادة السياسة الخارجية التركية في ظل الحرب الروسية الأوكرانية والتقاربات المعقدة في الشرق الأوسط[2].

إن شخصية القائد، لا يمكن إغفالها كأحد المستويات الثلاثة للتحليل في العلاقات الدولية (الفرد، الدولة، المجتمع الدولي)، لفهم خلفية تعيين فيدان في وزارة الخارجية. فالتكوين الأكاديمي والمسار المهني لهاكان فيدان، يدلان على شغفه بالسياسات الخارجية وقناعته الراسخة بضرورة تطوير أدوار جهاز الاستخبارات في هندستها، وهذا الموضوع بالذات كان عنوان رسالته للماجستير عندما طرح النموذجين الأمريكي والبريطاني كتجارب مقارنة. كما حملت أطروحته للدكتوراه عنوان "الدبلوماسية في عصر المعلومات: استخدام تكنولوجيا المعلومات في التحقق". ومع صعوده في ٢٠١٠ كرئيس للوكالة الوطنية للاستخبارات، بدأت رؤيته التغييرية وتبلورت في تغييرات محورية على مستوى بنية الوكالة وأدوارها، تضمّن ذلك تأسيسه لـ "وحدة تحليل الاستخبارات الخارجية" المتخصصة في السياسات الخارجية[3]، وهي جهاز مشابه لجهاز الشاباك في إسرائيل.

مع وجود هاكان فيدان في منصب وزارة الخارجية، هناك احتمال أن تستعيد الخارجية التركية دورها المحوري في توجيه السياسة الخارجية للبلاد، وهي الوظيفة التي كانت تمارسها في السابق كل من الرئاسة والأجهزة الأمنية. وإن التآزر بين الرئيس رجب طيب أردوغان وهاكان فيدان يقدم لتركيا مجموعة خبرات في السياسة الخارجية تشمل المجالات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية. هذه الخبرات لا تمنح تركيا ميزة تنافسية مع الغرب وحسب، بل تسلط الضوء أيضًا على أوجه القصور الواضحة في الدول الغربية، حيث يبدو أن الوصول إلى نهج متماسك في السياسة الخارجية يرتكز إلى حد كبير على وكالات الاستخبارات[4].

---

[1] جورج بوش الأب عام ١٩٧٧، ومايك بومبيو عام ٢٠١٧.

[2] G. Yildiz, **"Hakan Fidan: Turkey's Spymaster Became Its Top Diplomat"**, Forbes, Jersey City, New Jersey, United States of America, 4 June 2023, Website: https://www.forbes.com/sites/guneyyildiz/2023/06/04/hakan-fidan-a-boost-for-turkish-foreign-policy/?sh=1154be5c1c01, Accessed on: 31 May 2024.

[3] أ. عبيد، **مرجع سابق**.

[4] G. Yildiz, ***Op. Cit.***

لذلك، يلاحظ أن انتهاج النموذج التركي لما أصطلح على تسميته بـ "الدبلوماسية الخشنة" في السنوات الأخيرة والذي سمح للمؤسسات الأمنية والعسكرية بهامش أكبر في صياغة تحركاتها الخارجية، ومن ثم "دبلوماسية الباب الخلفي" أو دبلوماسية الاستخبارات التي منحت الأفضلية للاستخبارات على غيرها من المؤسسات الأخرى بما في ذلك الجيش، بلورت ترابطًا وثيقًا بين معايير الشخصية القيادية لرجال الاستخبارات ومعايير شخصية الرجل الدبلوماسي. وهذه المعايير بدورها لها من التأثير ما يكفي للتحكم بالنهج الدبلوماسي الذي ستتبعه البلاد.

في ما خص النموذج التركي، فإن المقاربة النظرية تؤكد أن الاستخبارات، سواء بمقوماتها النموذجية أو بقدرات رجالها، هي كفيلة بالتأثير على عملية صنع القرار السياسي في تركيا، الأمر الذي بدأ في عهد هاكان فيدان، والذي بفضله عاد مصطلح "دبلوماسية الاستخبارات" إلى الواجهة.

المطلب الثاني: إعادة التموضع لدبلوماسية الاستخبارات في تركيا

بدا جليًّا منذ العام ٢٠١٩ أن تركيا باتت على أعتاب عهد جديد للاستخبارات، وقد تأكد ذلك في خطاب أردوغان خلال حفل إفتتاح "القلعة" في كانون الثاني ٢٠٢٠، عندما قال أن "الوكالة الوطنية للاستخبارات تجاوزت مرحلة كونها مجرد أداة جمع معلومات وتمكنت من دمج الدبلوماسية والاستخبارات، وبفضل نجاحها اكتسبت تركيا القدرة على توظيف المعطيات الاستخباراتية في الدبلوماسية، وباتت قادرة على خدمة مصالحها الخاصة في أي مكان من العالم دون الحاجة إلى مساعدة الدول الأخرى"[1]. وبهذا، يتبيّن مدى التحول في لهجة الخطاب تجاه الوكالة خلال وقت قصير بفضل منجزاتها الوازنة في فترة لم تتجاوز الثلاث سنوات، ولم تكن تلك الخطوة سوى البداية.

[1] R. Erdoğan, President of Turkey, "**Turkey Has Gained the Capability to Act in Line with Its Own Interests Thanks to the National Intelligence Organization",** Speaking at the inauguration of the National Intelligence Organization, Official Webpage for the Presidency of the Republic of Türkiye, 6 January 2020, Website: https://www.tccb.gov.tr/en/news/542/115195/-turkey-has-gained-the-capability-to-act-in-line-with-its-own-interests-thanks-to-the-national-intelligence-organization-, Accessed on: 30 May 2024.

الفرع الأول: الفعالية الدبلوماسية لنموذج الاستخبارات التركية

أدت التطورات الدولية المتصاعدة إلى تموضع أكبر للاستخبارات في الدبلوماسية حتى أصبحت دبلوماسية الاستخبارات ركيزة مهمة في صلب العقيدة الاستخباراتية التركية، وظهرت إلى السطح خلال رئاسة فيدان للوكالة[١]. ويمكن استنتاج مؤشرات الدور الريادي الجديد للوكالة بوضوح، نتيجة التحولات السياسية للمنطقة المحيطة بتركيا.

كانت أولى تلك التحولات، هو الانعطاف الذي شهدته العلاقات التركية – الإماراتية الذي لم يكن محض صدفة، بل نتاج بناء مطوّل مهّدت له القنوات الاستخبارية المشتركة بين الدولتين. وعلى ذات النحو إستؤنفت المحادثات مع مصر عام ٢٠١٨، لتتوج بزيارة فيدان إلى القاهرة للقاء نظيره عباس كامل، والتي انطلقت معها المفاوضات التي كان من أبرز اجتماعاتها المباشرة ذلك الذي أتى على هامش جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في أيلول ٢٠٢٢[٢].

وشهد العامان ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ تحركًا متزايدًا دبلوماسية الاستخبارات التركية في ثلاثة ملفات إقليمية وازنة وهي الملف السوري، والملف السوداني، والملف الليبي، وبرز على الشكل التالي:

- عقد فيدان لعدة اجتماعات في دمشق مع مدير مكتب الأمن القومي السوري علي المملوك في آب وأيلول ٢٠٢٢، ارتبطت جزئيًّا بسعي روسيا لإرساء تطبيع في العلاقات بين تركيا وسوريا، بغية تأمين جبهتها في سوريا في ظل تطورات الحرب في أوكرانيا.
- زيارة فيدان للسودان في ١٦ كانون الثاني ٢٠٢٣، ولقائه مع رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان ونائبه محمد حمدان دقلو "حميدتي" ومدير الاستخبارات العامة أحمد إبراهيم مُفضَل. وأتت زيارة فيدان للسودان عقب زيارة نظيره عباس كامل قبل أسبوعين، بعد تجديد شكوى السودان ضد مصر أمام مجلس الأمن فيما يتعلق بالسيادة على مثلث حلايب.
- زيارة فيدان لليبيا في ١٧ كانون الثاني ٢٠٢٣، وعقده عدة لقاءات مع كبار المسؤولين الليبيين. جاءت الزيارة بعد عدة لقاءات ثنائية مصرية – ليبية ومشابهة لزيارة مدير وكالة

---

[1] M. Yeşiltaş, ***Op. Cit.***

[٢] أ. عبيد، **مرجع سابق.**

الاستخبارات المركزية الأميركية ويليام بيرنز قبلها بأيام، فارتبطت بمحاولة تذليل التوترات بين حلفاء أنقرة في غرب ليبيا، تفاديًا لأية إنقسامات قد تنعكس سلبًا على مصالح تركيا[1].

ربما ارتبطت دبلوماسية الاستخبارات التركية في تلك الملفات بتحركات بأدوار أطراف خارجية. حيث ارتبطت في الملف السوري بالدور الروسي، وفي السودان وليبيا بالدورين المصري والأمريكي. ورغم أن ارتباطها يظهر مدى التعقيد والترابط بين تلك الملفات، إلا أنه يعكس أثر الاستخبارات على تعزيز مكانة تركيا الاستراتيجية في الساحة الدولية. فبدا واضحًا سعي تركيا للحفاظ على مكاسبها السابقة وتعزيزها، وفي المقابل بحثت عن فرص جديدة للتأثير الدولي.

لم تقف دبلوماسية الاستخبارات التركية عند ذلك الحد، بل توسعت لتلعب أحد أبرز أدوارها الدولية على الإطلاق في الحرب بين روسيا وأوكرانيا. وكان لها ذلك من خلال وساطتها في اتفاقية تصدير الحبوب بين طرفي الحرب في البحر الأسود. بالإضافة إلى استضافتها رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ورئيس جهاز الاستخبارات الخارجية الروسي (SVR) في أنقرة لإجراء محادثات سرية[2]، فيما بدى وكأنه إعادة ضبط للخطوط الحمر للاشتباك.

الفرع الثاني: الانعكاسات الإيجابية على مكانة تركيا العالمية

مع تطور مكانة تركيا خلال السنوات الأخيرة، يلاحَظ تجلّي فعالية دبلوماسية إستخباراتها التي إنعكست في أدوار محورية واسعة، كانت حافزًا داخليًّا بين قادتها من أجل الاستمرار والتطوير.

الفقرة الأولى: الأدوار المحورية الواسعة

سارت الاستخبارات في تركيا في نسق ثابت نحو تبوؤ أدوار وازنة في الأمن العالمي بمفهومه الأوسع، وبفضل دبلوماسية الاستخبارات أصبحت تركيا مساهمًا فاعلًا وأساسيًّا في القضايا التالية:

- السلام العالمي: من خلال الدور المحوري لأنقرة في استضافتها ممثلي الأطراف المتنازعة في الحرب الروسية الأوكرانية بهدف ضبط قواعد الاشتباك.

---

[1] Collective Authorship, **"Intelligence Diplomacy and the Engineering of Turkish Transformation"**, Dimension for Strategic Studies, London, United Kingdom, 25 January 2023, Website: https://dimensionscenter.net/ar/Intelligence-Diplomacy-and-the-Engineering-of-Turkish-Transformation, Accessed on: 2 June 2024

[2] D. Daştan, ***Op. Cit.***

- الأمن الغذائي العالمي: من خلال دورها في الوساطة في اتفاقية تصدير الحبوب بين روسيا وأوكرانيا عبر البحر الأسود.
- أمن الطاقة الأوروبي: إن تركيا الحالية هي في طور التحول إلى مركز اقليمي وازن لنقل مصادر الطاقة، وخاصة الروسية، نحو الغرب الأوروبي. فهي صلة الوصل الجغرافية بين شرق العالم وغربه. وقد تعزز دورها بتأكيد وثقة روسيا بها كوسيط قادر على تنفيذ ذلك.
- الهجرة غير الشرعية: أصبحت تركيا خطًّا أمنيًّا متقدمًا لحماية أوروبا من أمواج الهجرة غير الشرعية الزاحفة من الشرق الأوسط وشمال افريقيا وآسيا الوسطى.
- مكافحة الإرهاب: أصبحت تركيا عضوًا فاعلًا في التحالفات الدولية لمكافحة الإرهاب.
- التبادل الاستخباراتي: لم يتوقف التبادل الاستخباراتي يومًا بين تركيا وبقية الدول، ولعل أحد أهم تجارب هذا التبادل التي حصلت مؤخرًا، هي عملية تأمين كأس العالم في قطر ٢٠٢٢، حيث أوفدت تركيا مجموعة من ضباط الاستخبارات المتخصصين إلى المقر العام للمخابرات القطرية في الدوحة، للتعاون مع نظرائهم القطريين لإنجاح هذه المهمة[١].

هذه الأدوار المحورية الواسعة، ما كانت تركيا لتكتسبها لولا جهودها في دبلوماسية الاستخبارات وسوف يكون لذلك وقع على التحولات في موازين القوى العالمية.

الفقرة الثانية: الحافز المستقبلي للاستمرار والتطوير

ساهم كل من هاكان فيدان وإبراهيم قالن في التطور الكبير الذي شهدته الوكالة الوطنية للاستخبارات، خاصة على الصعيد الدبلوماسي. فالأول كان لديه البعد العسكري بحكم خبرته في هذا المجال بالإضافة إلى تجاربه الدولية السابقة بحكم قربه من الرئيس أردوغان. أما الثاني وعلى الرغم من خلفيته البعيدة عن المجال الأمني، فإن خبرته الفكرية والبيروقراطية كفيلة لتعزيز القدرة التحليلية للوكالة. فقد كان قالن كبير مستشاري الرئيس أردوغان، وهذا ما وفر له القدرة على تحليل مجال العمليات في تركيا من جوانبها التاريخية والسياسية والاجتماعية والدينية والثقافية[٢].

---

[١] أ. عبيد، **مرجع سابق.**

[2] M. Yeşiltaş, ***Op. Cit.***

ولا يبدو اليوم، بعد تسلم فيدان منصب وزارة الخارجية أن هناك تراجع لوكالة الاستخبارات عن دورها الريادي في الدبلوماسية التركية، خاصة بعد النجاح الذي شهدته في عهد فيدان. فطبيعة التحولات الدولية اليوم تفرض على الوكالة الاستمرار بدورها والعمل على تطويره، وخاصة في عهد قالن، الذي أكد على ذلك بقوله أن "التهديدات المختلفة، وشبكات العلاقات متعددة الطبقات وهياكل التحالف الجديدة تجعل دبلوماسية الاستخبارات أكثر أهمية... ويجب على الوكالة أن تعمق تحليلاتها العملية لقراءة الصورة الكبيرة"[١].

إن تركيا الحالية ليست استثناءً في انتهاجها البيروقراطية الصلبة. وقد أظهرت الساحة الدولية أن النماذج المشابهة لهذا الأسلوب، هي عادة من تتصدر المشهد السياسي العالمي. وهذا الأمر هو ما يشكل اليوم الحافز الأساسي لوكالات الاستخبارات من أجل الاستمرار في تحمل ثقل المسؤولية الملقاة على عاتقها، خاصة وأن نجاحها بات معيارًا يحدد علوّ شأن الدولة من عدمه.

---

[1] ***Ibid.***

خلاصة الفصل الثاني

يظهر هذا الفصل الدور الاستراتيجي المفصلي الجديد للاستخبارات، وهو الدور الدبلوماسي الخارجي. هذا الدور الذي يعود الفضل الأساسي في تطويره لرئيس الوكالة السابق هاكان فيدان والذي توجت إنجازاته بتعيينه وزيرًا للخارجية التركية.

مرت الوكالة الوطنية للاستخبارات التركية بمرحلة دقيقة شهدت حساسية كبيرة، على إثر محاولة الانقلاب التي حصلت عام ٢٠١٦. وفي سيناريو متسامح، قامت الحكومة التركية بالإجراء الأنسب بالنسبة لها تجاه الوكالة، وهو الإجراء الذي نتجت عنه أقل الأضرار وتمثل بتجديد الثقة بالوكالة. هذا المشهد أعاد الروح للوكالة، ليبدأ على إثره العمل على تطوير وظائفها الاستخباراتية بهدف مجاراة أكبر أجهزة الاستخبارات العالمية المعاصرة، وكان ذلك مصحوبًا بدعم مادي ومعنوي كبير.

بنتيجة ذلك، أعيد تموضع دبلوماسية الاستخبارات، الأمر الذي شكل مرحلة جديدة من حياة وكالة الاستخبارات. هذا الصعود كان نتاج تبيان مكامن التقارب بين الاستخبارات من جهة وسيرورة صنع القرار السياسي من جهة أخرى. وقد انعكس ذلك بشكل إيجابي على مكانة وكالة الاستخبارات بالنسبة لتركيا، كما وعزز مكانة تركيا على الساحة الدولية بأدوار أوسع لم تتبوأها في السابق.

الخاتمة

كان للعمل الاستخباراتي مساهمته الفعالة في كونه فرع من أفرع الدولة العميقة التي كانت متغلغلة داخل الدولة خلال فترة هيمنة المؤسسة العسكرية على المقدرات السياسية في تركيا. وكانت الاستخبارات التركية في حالة تنسيق مستمر مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية التي بدورها كان لها الدور الأكبر في مساعدة الجيش على رسم الصورة السياسية الداخلية، وكل ذلك كان مبنيًّا على المعطيات الاستخباراتية التي كانت تتوفر لديها باستمرار.

إلا أن حزب العدالة والتنمية استطاع بقيادة رجب طيب أردوغان أن يكبح جماح المؤسسة العسكرية، عبر ضرب مرتكزات القوة لديها، وبالأخص العامل الثقافي والاجتماعي عندما ركز على مبادئ أتاتورك في أهدافه الانتخابية المعلنة فتمكّن من استقطاب فئة كبيرة من الشعب التركي. وفي المقابل كان للنهج الخاطئ الذي اتبعته المؤسسة العسكرية في حماية هذه المبادئ أن عرّض صورة تركيا للاهتزاز أمام الغرب الأوروبي الذي كانت تطمح أن تكون جزءًا منه. وعلى صعيد آخر، تجسّدت المتغيرات الدولية المحيطة بتركيا فرصة مؤاتية لضخ دم جديد داخل النظام السياسي التركي، فكانت النتيجة استبعاد الجيش نهائيًّا من الساحة السياسية.

ومن الأخطاء التي ارتكبها الجيش والتي أدت لتراجع دوره السياسي الداخلي، كان تشبثه وعدم مرونته في التعامل مع المعطيات الاستخباراتية، على عكس الدينامية والبراغماتية اللتان امتاز بهما حزب العدالة والتنمية. هذا الأمر أدى إلى حدوث شتات بين الجيش والاستخبارات لتكون النتيجة أن الاستخبارات كانت سلاحًا ذو حدّين وليس لقوّتها ارتباط سببي مع قوة الدولة، بل إن ارتباطها الرئيسي هو مع طبيعة النظام السياسي الذي يدير هذه الأجهزة.

بدأ دور الوكالة الوطنية للاستخبارات يتعاظم مع انحسار دور الجيش، فقد لعبت دورًا مفصليًّا في بدايات عهد حزب العدالة والتنمية، خاصة خلال المراحل الأخيرة من تحالفه مع حركة الخدمة. فمع بدء التباعد بينهما، أصبحت الوكالة في قلب المواجهة التي تمحورت حول أحقية احتضانها نظرًا للأهمية التي تمتعت بها، خاصة بعد تطور أدوارها الخارجية بشكل ملموس تحت قيادة رئيسها

السابق هاكان فيدان، فكانت الوكالة بمثابة عنصر محفز لتطورات مسار العلاقة ولم تتدخل كفاعل مباشر فيها.

لم يكن ذلك سوى بداية لصعود الاستخبارات إلى واجهة التجاذبات السياسية، إذ كانت تبعات التصادم بين حزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة تصاعدية، وبدأت الأخيرة تكنّ العداء للوكالة، إذ اعتبرتها جهازًا محسوبًا على الحزب بسبب قرب رئيسها هاكان فيدان من الرئيس رجب طيب أردوغان. عندئذٍ، بدأ إنخراط الوكالة في المواجهة المباشرة يأخذ الطابع الفعلي، حتى وصلت البلاد إلى حالة من الفوضى بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في العام ٢٠١٦، والتي نسبت للحركة حينها. تمثل دور الوكالة حينها في بعثرة أوراق الانقلابيين، وكانت النتيجة الاقصاء النهائي لحركة الخدمة من الحياة السياسية في تركيا.

لم تعتبر الحكومة ما قامت به الوكالة الوطنية للاستخبارات خلال محاولة الانقلاب عملًا ناجحًا بل ساد جوٌّ من عدم الرضا عن أداء الوكالة، فأعربت الحكومة عن الحاجة لتطوير أكبر للعمل الاستخباراتي. وفي ظل تلك الأجواء المتوترة والحاجة إلى تحقيق نتائج سريعة، كان الابقاء على القيّمين على الوكالة هو الخيار الأنسب بالنسبة لحزب العدالة والتنمية، ذلك أن الأخير كان محيطًا بنقطتين أساسيتين: الأولى هي أن الإقالات داخل الوكالة قد تأتي بالنتائج المرجوة إلا أنها قد تستغرق وقتًا طويلًا في إعادة البناء. النقطة الثانية، هي أن بقاء الحزب في السلطة مرتبط بشكل كبير بوجود مؤسسة استخبارات تكنّ لها الولاء، ومتقدمة ومعاصرة سواء على الصعيد الأمني أو الدبلوماسي، ومع وجود فيدان على رأس الوكالة فإن ذلك كله قابل للتطبيق. وبالنتيجة، يمكن استنتاج أنه كلّما زادت أهمية أجهزة الاستخبارات بالنسبة للحكومات، كلما زادت دقة التعامل معها.

تركزت مساعي الحكومة التركية تجاه تطوير الوكالة الوطنية للاستخبارات بدعمها على الصعيدين المادي والمعنوي، فكان الدعم المادي عبر تجديد الثقة بالمؤسسة الاستخباراتية، وكان تشييد "القلعة" المركز الجديد للوكالة ومحطة بدايتها الجديدة، دفعًا معنويًّا كبيرًا لها، لتشهد تركيا من ذلك الوقت منحًا جديدًا متطورًا من الناحية الوظيفية للاستخبارات، سواء كان ذلك بتوسّع جغرافي شمل المنطقة الاقليمية المحيطة بتركيا، أو بتوسّع في المجال التخصصي لتأخذ الاستخبارات التركية شكلًا جديدًا تمثل بتمثيل خاص لتركيا على الصعيد الدبلوماسي.

بنتيجة ذلك، أعيد تموضع دبلوماسية الاستخبارات التي سمحت للوكالة الوطنية للاستخبارات التركية بالصعود لمجاراة أهم أجهزة الاستخبارات العالمية والمعاصرة، الأمر الذي شكل مرحلة جديدة في حياتها. هذا الصعود كان نتاج تبيان مكامن التقارب بين الاستخبارات من جهة، وسيرورة صناعة سياسات الدولة من جهة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن الخصائص التي يتمتع بها رجال الاستخبارات تعتبر خصائص فريدة ونادرة، والبعد الأمني الذي يتمتعون به يضفي أهمية إضافية على دورهم البارز ويميّز نهجهم الوظيفي في رسم السياسة الخارجية للدولة.

هذه القيمة المضافة التي قدمتها الاستخبارات للحكومة انعكست إيجابًا على مكانة تركيا على الساحة الدولية، ومكنتها من تبوّؤ أدوار ما كانت لتصل إليها في السابق. إن النهج الذي اتبعته تركيا في سياستها الخارجية بواسطة الوكالة الوطنية للاستخبارات يشكل اليوم حافزًا كبيرًا لها للاستمرار بدورها المعاصر، بل إن طبيعة التحديات الحالية والتحولات الدولية المعاصرة تفرض على الوكالة العمل على تطوير هذا الدور في ظل التهديدات غير المحدودة المصادر، وشبكات العلاقات المتعددة الطبقات بهدف قراءة أوضح للمشهد السياسي العالمي. ولقد أظهرت التجارب أن أحد المقومات الرئيسية لتموضع وفاعلية أي دولة في السياسة الدولية هو النجاح الدبلوماسي لاستخباراتها.

يعود الفضل الأكبر في نجاح الوكالة الوطنية للاستخبارات التركية في الأدوار الدبلوماسية لرئيسها السابق هاكان فيدان الذي ساهم في رفع شأنها وربط اسمها تلقائيًّا بسياسة تركيا الخارجية نظرًا للأدوار الكبيرة التي لعبتها في السنوات الأخيرة تحت قيادته. ويعتبر تعيينه وزيرًا لخارجية البلاد عام ٢٠٢٣ أهمّ اعترافٍ رسمي له بجهوده المبذولة في هذا المجال، والتي بدورها أثمرت عن ولادة جديدة للوكالة. أتى هذا التعيين منبثقًا عن إرادة الرئيس رجب طيب أردوغان الذي رأى في فيدان شخصًا صاحب فكر استراتيجي تطويري قادر على الانتقال بتركيا نحو مكانة أكبر على الصعيد الدولي. كما أضفى هذا التعيين هوية ضمنية جديدة للوكالة، تعبّر عنها بكونها مدرسة الدبلوماسية الخارجية التركية المعاصرة، ويأتي ذلك بشكل خاص بعد المنجزات التي حققتها الوكالة في عهد فيدان.

وكما عبّر تعيين فيدان في منصب وزارة الخارجية عن الهوية الضمنية للاستخبارات بوصفها مدرسة السياسية الخارجية المعاصرة، فإن المنصب نفسه له دلالات تعبّر عنه كونه عرف في التاريخ الحديث على أنه منصب خلافة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء. إذ تقلّده عبد الله غُل لمدة أربع سنوات قبل أن يصبح رئيسًا للجمهورية، وكذلك كان الحال مع أحمد داوود أوغلو الذي تولى رئاسة الوزراء عام ٢٠١٤ بعد خمسة أعوام في هذا المنصب. لم يقف هذا المنصب عند التاريخ الحديث بل يعود للتاريخ القديم للجمهورية أيضًا عند عصمت إينونو بين العامين ١٩٢٢ و١٩٢٤، وكذلك الأمر بالنسبة لمسعود يلماز وزير خارجية حكومة تورغوت أوزال بين العامين ١٩٨٧ و١٩٩٠ والذي تولى رئاسة الوزراء لأكثر من مرة في التسعينيات.

هذا التاريخ العميق للعلاقة الطردية بين منصب وزير الخارجية ورئاسة الجمهورية أو رئاسة الحكومة يعمّق النقاش حول المستقبل السياسي لتركيا. فهاكان فيدان مُرشَّحٌ منذ العام ٢٠١٦ لكي يكون أحد قادة حزب العدالة والتنمية، وهو شخصية وازنة ضمن التصوُّرات السياسية لإعادة تموضع تركيا في محيطها الاقليمي. إلا أنه حتى اللحظة لم يتبين أنه يمتلك عناصر الشخصية الكاريزمية التي يتمتع بها الرئيس أردوغان، غير أن منح الثقة لأصحاب الحضور والكاريزما لم يكن من الثوابت لتركيا بقدر ما كان التركيز على أصحاب الخبرة الادارية والبيروقراطية الثقيلة، مثل عدنان مندريس وبولنت أجاويد وتورغوت أوزال.

لذلك، وبناءً على التاريخ السياسي لتركيا، فإن التساؤل الأهم الذي يطرح نفسه هو التالي: **هل اقتربت الوكالة الوطنية للاستخبارات من أن تصبح مصدر القيادة السياسية للدولة؟ وفي ظل التراجع الحالي أمام حزب الشعب الجمهوري، هل تكون احتمالية تجديد الدماء داخل حزب العدالة والتنمية عبر ترشيح هاكان فيدان لمنصب رئاسة الجمهورية في الانتخابات الرئاسية المقبلة فرصة للإبقاء على السلطة؟**

باختصار يمكن مما سبق استخلاص النتائج التالية:

١. نعم، ساهم العمل الاستخباراتي بفعالية في بسط هيمنة الجيش على السياسة في تركيا عن طريق كونه فرع من أفرع الدولة العميقة.

٢. ليس شرطًا أن تكون قوة الاستخبارات من ثوابت قوة النظام السياسي، خاصة في حالة سوء التعاطي مع المعطيات والتقديرات الاستخباراتية.

٣. أدى تشبث الجيش بمبادئه وعدم تجاوبه مع المعطيات المقدمة من الاستخبارات إلى بدء انحسار هيمنته السياسية.

٤. أثرت الوكالة الوطنية للاستخبارات في التفاعلات بين حزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة التي كانت سلبية (passive) في بداياتها، ومن ثم تحوّلت إلى فعلية (active) خاصة خلال المراحل الأخيرة من التحالف بين الطرفين.

٥. يعبّر التصرف الحذر للحكومة التركية تجاه الوكالة الوطنية للاستخبارات في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشل عام ٢٠١٦ عن كونهِ دليلًا قاطعًا على أهمية الاستخبارات بالنسبة لها، وإن كسب ولائها في المرحلة اللاحقة كان هو الأولوية.

٦. لم يكن صعود الاستخبارات بعد انحسار دور الجيش فوريًا، بل مرت الوكالة بسيرورة تطويرية بدعم حكومي مادي ومعنوي.

٧. بنتيجة ذلك، أعيد تموضع دبلوماسية الاستخبارات فكانت قيمة مضافة قدمتها للحكومة وانعكست إيجابًا على مكانة تركيا على الساحة الدولية.

٨. كان لهاكان فيدان الفضل الأكبر في تبلور دبلوماسية الاستخبارات التركية، وكان تعيينه في منصب وزارة الخارجية اعترافًا له بجهوده ووضع الوكالة على خارطة السياسة الخارجية التركية وأعطاها أهمية غير مسبوقة بالنسبة لتركيا.

المقترحات المتعلقة بأطر العلاقة بين الاستخبارات والأنظمة السياسية:

١. إن منح الحكومات لأجهزة لاستخبارات هامشًا من الحرية بغاية تحقيق الأهداف الاستراتيجية أمر ضروري لنجاح العمل الاستخباراتي، إلّا أنه يجب أن يكون مقترنًا بعدم تجاوز مبدأ سيادة الدولة. إذ يقع هذا الإجراء على قدر عالٍ من الحساسية، وإن احتمالية ارتكاب أجهزة الاستخبارات تجاوزات لنطاق صلاحياتها أمرٌ وارد وغير مستبعد، الأمر الذي يعرّضها للصدام المباشر مع سلطة الحكم وبالتالي قد يزعزع العلاقة الثنائية بين الطرفين.

٢. إن تمييز الحكومات بين التحكم الكامل بأجهزة الاستخبارات وبين الإشراف عليها بشكل دقيق، هو بالضبط ما يميّز الأنظمة البراغماتية الديمقراطية عن الأنظمة الديكتاتورية. فمبدأ التحكّم يجعل سير عمل الاستخبارات متمحوراً حول تنفيذ سياسات النظام الحاكم بغض النظر ما إذا كان عمل هذا الجهاز مستندًا على تقديرات واقعية ومنطقية أو عكس ذلك. أما مبدأ الاشراف فهو يعني حرص النظام الحاكم على تنفيذ الاستخبارات لسياسته لكن دون التدخل في صلب عملها، ومن شأنه أن يعطي أدوارًا أكبر للاستخبارات داخل النظام السياسي فيكون تأثيرها نسبيًّا وفقًا لطبيعة هذا النظام.

٣. إن أخذ الحكومات للمقترحات والتقديرات التي تقدمها لها الاستخبارات بعين الاعتبار، بشرط التأكد من ولاء الأخيرة لنظامها السياسي، أمر ضروري ومساند لها في تطوير سياساتها الداخلية والخارجية. فالاستخبارات بما تمتلكه من إمكانيات، قادرة على إعطاء رؤى ذات أهمية بالنسبة للأنظمة طالما أنها تتمتع بحرية في مجال عملها وعلاقتها جيدة بالنظام الحاكم. إلا أن الأمر يكون أكثر تعقيدًا عندما تشوب الشبهات طبيعة تلك العلاقة، فتختلف الحسابات بالنسبة للنظام الحاكم تجاه أية تقديرات قد تقدمها له أجهزة الاستخبارات في هذه الحالة.

لائحة المراجع

المراجع العربية

المؤلفات العامة:

- ميكافيللي، نيكولو، "**الأمير**" (مترجم)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، ٢٠١٤.

المؤلفات المتخصصة:

- الهاشمي، فريد، "**تركيا في ضوء الوقائع**"، دار العِبر للطباعة والنشر، إسطنبول، ٢٠١٤.
- سبيتان، سمير، "**تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**"، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠١٢.
- عبد الجليل، طارق، "**العسكر والدستور في تركيا: من القبضة الحديدية.. إلى دستور بلا عسكر**"، دار نهضة مصر للنشر، ط٢، الجيزة، مصر، ٢٠١٢.
- معوض، جلال، "**صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.
- نور الدين، محمد، "**انقلابات تركيا: من عدنان مندريس إلى رجب طيب أردوغان**"، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٦.
- نور الدين، محمد، "**تركيا الجمهورية الحائرة**"، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، ط١، بيروت، ١٩٩٨.
- نور الدين، محمد، "**تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**"، دار رياض الريس للكتب والنشر، ط١، بيروت، ١٩٩٧.

المقالات والدراسات:

- أبي يونس، ألكسندر، "**العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي**"، مجلة الدفاع الوطني، عدد ٧٧، شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.، بيروت، ٢٠١١، ص ٨٣.

- الحاج، سعيد، "**تركيا والانقلابات العسكرية واحتمالات المستقبل**"، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٩.
- الضاهر، محمد، "**وثائق "سي آي إيه" تكشف عِلمها بانقلاب عام ١٩٧١ في تركيا**"، الأناضول، ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٧.
- العجوز، أحمد، "**دور أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في عملية صنع القرار**"، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، ٢٠٢١.
- زواري، إيمان، "**الانقلاب الأخير: محطات ودروس من انقلاب ما بعد الحداثة**"، تي آر تي، ٢٨ شباط ٢٠٢١.
- عبد الجليل، طارق، "**الجيش والحياة السياسية التركية.. تفكيك القبضة الحديدية**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٩.
- عبد الفتاح، بشير، "**تراجع الدور السياسي للجيش التركي**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٩.
- عبيد، أيمن، "**دبلوماسية الاستخبارات التركية: تطوّرات الأدوار والمكانة في سياق عالم متحرّك**"، مركز سيتا، بيروت، لبنان، ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٢٢.
- عرفات، محمود، "**صقور الجنرال الأشقر.. قصة الجيش التركي في تسعين عامًا**"، "الحوار المتمدن"، العدد: ٢٩١٢، ٩ شباط ٢٠١٠.
- محلي، حسني، "**الجيش التركي.. إنحياز مطلق للعلمانية**"، الجزيرة، الدوحة، ٢٩ آب ٢٠٠٧.
- محمد علي، عبد القادر، "**جماعة غولن وحزب العدالة.. منعطفات العلاقة من التحالف للعداء**"، الخليج أونلاين، اسطنبول، ٢٣ تموز ٢٠١٦.
- مؤلف جماعي، "**اتفاقية مونترو**"، موقع الجزيرة: الموسوعة، الدوحة، ٨ كانون الأول ٢٠١٥.
- نهرا، فؤاد، "**الإتجاهات السياسية في أوروبا وقضية انضمام تركيا**"، مجلة شؤون الأوسط، عدد ١١٦، ٢٠٠٤.

- مؤلف جماعي، "**الجيش التركي.. من أتاتورك لأردوغان**"، موقع الجزيرة: الموسوعة، الدوحة، ٢٩ تموز ٢٠١٥.
- مؤلف جماعي، "**الخريطة السياسية التركية على أبواب الانتخابات المحلية**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤.
- مؤلف جماعي، "**المطرقة.. مؤامرة انقلابية على أردوغان**"، موقع الجزيرة: الموسوعة، الدوحة، ١٤ آب ٢٠١٦.
- مؤلف جماعي، "**أهم محطات تاريخ الجيش التركي**"، موقع الجزيرة: الموسوعة، الدوحة، ٨ تموز ٢٠١٥.

أطاريح الدكتوراه:

- الخماش، رنا، " **النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢ – ٢٠١٤**"، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، عمّان، الأردن، ٢٣ نيسان ٢٠١٥.

رسائل الماجستير:

- إسماعيل، زروقة، "**جدلية السياسي والعسكري في تركيا وانعكاساته على محاولة انقلاب ٢٠١٦**"، جامعة المسيلة، الجزائر، ٣١ أيار ٢٠٢١.

القوانين:

- قانون رقم ٢١١، "**قانون الخدمة الداخلية للقوات المسلحة التركية**"، تركيا، ٤ كانون الثاني ١٩٦١.

الإتفاقيات والمعاهدات الدولية:

- قرار رقم ١٣٧٣، "**إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب**"، مجلس الأمن الدولي – الأمم المتحدة، نيويورك، الجلسة رقم ٤٣٨٥، ٢٨ أيلول ٢٠٠١.

المقابلات:

- أردوغان، لطيف، رئيس سابق لمجلس إدارة "وقف الصحفيين والكتّاب الأتراك" وأحد مؤسسي صحيفة زمان، "**حقيقة فتح الله غولن**"، مقابلة تلفزيونية مع قناة الجزيرة، ١١ آب ٢٠١٦.

المواقع الإلكترونية:

- الجزيرة:
https://aja.me/wmkqgj
- الجزيرة:
https://aja.me/s8vwb
- الجزيرة:
https://aja.me/sistgl
- الجزيرة:
https://aja.me/h91v3v
- الجزيرة نت:
https://aja.me/wskrf
- الخليج أونلاين: https://alkhaleejonline.net
- تي آر تي: https://www.trtarabi.com/
- مركز الجزيرة للدراسات:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/2011721224249067S7.html#1
- مركز الجزيرة للدراسات:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/2009/201172122150109874.html
- مركز سيتا: https://sitainstitute.com/?p=14207
- وكالة الأناضول: https://www.aa.com.tr/ar
- يوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=aAq4Fy0ucfQ

المراجع الإنجليزية

المؤلفات العامة:

- Collective Authorship, **“Overseeing Intelligence Services: A Toolkit”**, Geneva Centre for Security Sector Governance - Democratic Control of Armed Forces (DCAF), Geneva, Switzerland.
- Dulles, Allen, **“The Craft of Intelligence”**, Rowman & Littlefield, Lanham, Maryland, United States of America, 2006.
- Lowenthal, Mark, **“Intelligence: From Secrets to Policy”**, SAGE Publications, Thousand Oaks, California, United States of America, 9^{th} Edition, 2022.
- Morgenthau, Hans, **“Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace”**, Alfred A. Knopf, 1^{st} Edition, New York City, New York, United States of America, 1948.
- Wills, Aidin, **“Understanding Intelligence Oversight: Toolkit – Legislating for the Security Sector”**, Geneva Centre for Security Sector Governance - Democratic Control of Armed Forces (DCAF), Geneva, Switzerland, 2007.

المؤلفات المتخصصة:

- Collective Authorship, **“The Islamists Are Coming: Who They Really Are”**, United States Institute of Peace, Washington DC, Washington, United States of America, 2013.
- Dogan, Recep, **“Political Islamists in Turkey and the Gülen Movement”**, Palgrave Macmillan, United Kingdom, 2020.
- Lord, Ceren, **“Religious Politics in Turkey: From the Birth of the Republic to the AKP”**, Cambridge University Press Cambridge, United Kingdom, 2018.
- Rabasa, Angel, & Larrabee, F. Stephen, **“The Rise of Political Islam in Turkey”**, National Defense Research Institute, Santa Monica, California, United States of America, 2008.
- Taşpınar, Ömer, **"What the West Is Getting Wrong About Turkey”**, Bloomsbury Publishing Plc, London, 2021.

الموسوعات:

- Collective Authorship, **“Handbook of Islamic Sects and Movements”**, Koninklijke Brill NV, Boston, Massachusetts, United States of America, 2021

المقالات والدراسات:

- Aydıntaşbaş, Aslı, **“The Good, The Bad, and The Gülenists”**, European Council on Foreign Relations (ECFR), London, United Kingdom, September 2016.
- Berlinski, Claire, **“Gulen & AKP & Erdogan: Anatomy of A Power Struggle”**, Turkish Forum English, 19 December 2012.
- Collective Authorship, **“Intelligence Diplomacy and the Engineering of Turkish Transformation”**, Dimension for Strategic Studies, London, United Kingdom, 25 January 2023.
- Collective Authorship, **“The Fortress: Turkey's New Intelligence HQ Opens in Ankara”**, Daily Sabah, Ankara, Turkey, 6 January 2020.
- Collective Authorship, **“Turkey’s Failed Coup Attempt: All You Need to Know”**, Al Jazeera, 15 July 2017.
- Daştan, Didenur, **“MİT: Strategic Evolution of Turkish Intelligence into Self-Reliance”**, Daily Sabah, Istanbul, Turkey, 16 August 2023.
- Goodhand, Jonathan, & Sedra, Mark, **“Bribes or Bargains? Peace Conditionalities and ‘Post-Conflict’ Reconstruction in Afghanistan”**, International Peacekeeping, Vol. 14, 2007.
- Kamadan, Yusuf, **“Türkiye’s Silent Guardians: National Intelligence Organization”**, TRT World, Ankara, Turkey, 2024.
- Nathan, Laurie, **“Lighting up the Intelligence Community: A Democratic Approach to Intelligence Secrecy and Openness”**, Policy Paper, Global Facilitation on Network for Security Sector Reform, Birmingham, United Kingdom, 2009.
- Öniş, Ziya, **“Luxembourg, Helsinki and Beyond: Towards an Interpretation of Recent Turkey-EU Relations”,** Government and Opposition, Vol. 35, no. 4, 2000.
- Parkinson, Joe, & Entous, Adam, **“Turkey’s Powerful Spy Network Failed to See Coup Coming”**, the Wall Street Journal, New York City, New York, United States of America, 29 July 2016.
- Perrier, Guillaume, **“Turkish Authorities Launch Raids to Censor Book Before Publication”**, The Guardian, London, United Kingdom, 5 April 2011.
- Rodrik, Dani, **“Ergenekon and Sledgehammer: Building or Undermining the Rule of Law?”**, Turkish Policy Quarterly, Istanbul, 5 June 2011.
- Stoddard, Abby, **“Humanitarian NGOs: Challenges and Trends”,** HPG Briefing, no. 12, Overseas Development Institute (ODI), London, United Kingdom, July 2003.

- Seufert, Günter, **“Is the Fethullah Gülen Movement Overstretching Itself?”**, German Institute for International and Security Affairs, RP 2, Berlin, January 2014.
- Taş, Hakkı**, “The 15 July Abortive Coup and Post-Truth Politics in Turkey”**, Southeast European and Black Sea Studies (SEEBS), [no place].
- Yeşiltaş, Murat, **“The Revolution in Turkish Intelligence”**, Foundation for Political, Economic and Social Research (SETA), Ankara, Turkey, 12 January 2024.
- Yetkin, Murat, **“Turkish Intelligence Unveils Secret Codes Used Before Coup Attempt”**, Hurriyet Daily News, Istanbul, Turkey, 13 September 2016.
- Yildiz, Guney, **“Hakan Fidan: Turkey’s Spymaster Became Its Top Diplomat”**, Forbes, Jersey City, New Jersey, United States of America, 4 June 2023.

أطاريح الدكتوراه

- Aslan, Ömer, **“U.S. Involvement in Military Coups d’Etat in Turkey and Pakistan During the Cold War: Between Conspiracy and Reality”**, Department of Political Science and Public Administration, İhsan Doğramacı Bilkent University, December 2016.
- Rovner, Joshua, **“Intelligence-Policy Relations and the Problem of Politicization”**, Department of Political Science, Massachusetts Institute of Technology (MIT), Cambridge, Massachusetts, United States of America, June 2008.

التقارير

- Central Intelligence Agency - Office of National Estimates, **“Turkey: Winter of Discontent”**, addressed to The Director of Central Intelligence Agency (CIA), Document Number: CIA-RDP79R00967A000300020014-2, Dated: 7 January 1971, Langley, McLean, Virginia, United States of America, Approved for Release: 6 March 2007.
- European Commission, **“Turkey 2010 Progress Report”**, addressed to The European Parliament and The Council, Document Number: SEC(2010) 1327, Brussels, Belgium, Date of Release: 9 November 2010.
- Aydın, Hüseyin - Chairman of the Board of the Banks Association in Turkey, **“15 July Coup Attempt and Fetullah Gülen”**, addressed to The Turkish Minsitry of Foreign Affairs, Document Number: n/a, Istanbul, Turkey, Date of Release: 12 August 2016.

- Republic of Turkey - Ministry of Foreign Affairs - Secretariat General for EU Affairs, **“Political Reforms in Turkey”**, Under Aegis of the Project Entitled “Publication of Reference Materials in EU-Turkey Relations”, Document Number: n/a, Ankara, Turkey, Date of Release: 2007.

القوانين

- **Constitution of Turkey**, 7 November 1982, Turkey, (Amended by National Referendum of 16 April 2017).

المقابلات:

- R. Erdoğan, President of Turkey, “**Cumhurbaşkanı Erdoğan açıklama yaptı”,** Interview with CNN Türk, CNN Türk, 16 July 2016
- R. Erdoğan, President of Turkey, “**Turkish Democracy Is Not Under Threat”,** Interview with Reuters, Reuters, 21 July 2016.
- R. Erdoğan, President of Turkey, “**Turkey Has Gained the Capability to Act in Line with Its Own Interests Thanks to the National Intelligence Organization”,** Speaking at the inauguration of the National Intelligence Organization, Official Webpage for the Presidency of the Republic of Türkiye, 6 January 2020.

المواقع الإلكترونية

- Al Jazeera: https://www.aljazeera.com/news/2017/7/15/turkeys-failed-coup-attempt-all-you-need-to-know
- CNN Türk: https://www.cnnturk.com/video/turkiye/cumhurbaskani-erdogan-aciklama-yapti
- Daily Sabah: https://www.dailysabah.com/politics/news-analysis/mit-strategic-evolution-of-turkish-intelligence-into-self-reliance
- Daily Sabah: https://www.dailysabah.com/turkey/2020/01/06/the-fortress-turkeys-new-intelligence-hq-opens-in-ankara,
- Dimension for Strategic Studies, London: https://dimensionscenter.net/ar/Intelligence-Diplomacy-and-the-Engineering-of-Turkish-Transformation

- Forbes:
  https://www.forbes.com/sites/guneyyildiz/2023/06/04/hakan-fidan-a-boost-for-turkish-foreign-policy/?sh=1154be5c1c01
- Foundation for Political, Economic and Social Research (SETA):
  https://www.setav.org/en/the-revolution-in-turkish-intelligence/
- Hurriyet Daily News:
  https://www.hurriyetdailynews.com/opinion/murat-yetkin/turkish-intelligence-unveils-secret-codes-used-before-coup-attempt-103843
- Official Webpage for the Presidency of the Republic of Türkiye:
  https://www.tccb.gov.tr/en/news/542/115195/-turkey-has-gained-the-capability-to-act-in-line-with-its-own-interests-thanks-to-the-national-intelligence-organization-
- Reuters:
  https://www.reuters.com/article/us-turkey-security-erdogan-highlights-idUSKCN10203W/
- The Guardian:
  https://www.theguardian.com/world/2011/apr/05/turkey-censorship-ahmet-sik-perrier
- The Wall Street Journal:
  https://www.wsj.com/articles/turkeys-powerful-spy-network-never-saw-coup-coming-1469823062
- TRT World:
  https://www.trtworld.com/turkiye/turkiyes-silent-guardians-national-intelligence-organization-16996281
- Turkish Forum English:
  https://www.turkishnews.com/en/content/2013/02/05/gulen-akp-erdogan-anatomy-of-a-power-struggle/#gsc.tab=0

الفهرست

المقدمة ١

القسم الأول: مسارات التجاذب بين العسكر والنظام السياسي المدني في تركيا ٩

الفصل الأول: مرحلة هيمنة الراديكالية العلمانية على المشهد السياسي ١٠

المبحث الأول: إستئثار الجيش بالقرار السياسي.. ١١

المطلب الأول: مرتكزات قوة الجيش داخل تركيا العلمانية.. ١١

الفرع الأول: العامل التاريخي... ١١

الفرع الثاني: العامل الاجتماعي... ١٢

الفرع الثالث: القدرات العسكرية... ١٣

الفرع الرابع: الخاصية الاستقلالية... ١٥

المطلب الثاني: ترسخ ظاهرة الانقلابية العسكرية كمبدأ ١٦

الفرع الأول: إنقلاب عام ١٩٦٠... ١٦

الفقرة الأولى: الوقائع والأسباب ١٦

الفقرة الثانية: النتائج والتبعات ١٧

الفرع الثاني: "إنقلاب المذكرة" عام ١٩٧١ .... ١٨

الفقرة الأولى: الوقائع والأسباب ١٨

الفقرة الثانية: النتائج والتبعات ١٩

الفرع الثالث: "إنقلاب كنعان إيفرين" عام ١٩٨٠ .... ١٩

الفقرة الأولى: الوقائع والأسباب ١٩

الفقرة الثانية: النتائج والتبعات ٢٠

الفرع الرابع: "إنقلاب ما بعد الحداثة" عام ١٩٩٧ .... ٢١

الفقرة الأولى: الوقائع والأسباب ٢١

الفقرة الثانية: النتائج والتبعات ٢٢

المبحث الثاني: الدور الخفي لأجهزة الاستخبارات في بسط الهيمنة العسكرية ٢٣

المطلب الأول: مقاربة إدارة الأنظمة السياسية لأجهزة الاستخبارات.................................. ٢٣

الفرع الأول: الأطر العامة الأساسية للعمل الاستخباراتي.. ٢٣

الفقرة الأولى: الإطار البنيوي.. ٢٣

أولًا: الاستخبارات الحكومية.. ٢٣

ثانيًا: الاستخبارات غير الحكومية.. ٢٤

الفقرة الثانية: الإطار الجغرافي ٢٥
أولًا: الاستخبارات الداخلية ٢٥
ثانيًا: الاستخبارات الخارجية ٢٦
الفرع الثاني: أهمية حسن إدارة الاستخبارات.. ٢٦
الفقرة الأولى: الإشراف على الاستخبارات.. ٢٧
الفقرة الثانية: الرقابة على الاستخبارات.. ٢٧
المطلب الثاني: إدارة الجيش للعمل الاستخباراتي.. ٢٨
الفرع الأول: الدور الاستخباراتي الداخلي في تركيا.. ٢٨
الفقرة الأولى: على صعيد الأمن القومي.. ٢٨
الفقرة الثانية: على صعيد الأمن العسكري ٢٩
الفرع الثاني: دور الاستخبارات الخارجية ٣٠
الفقرة الأولى: التطور من السر إلى العلن.. ٣٠
الفقرة الثانية: وثيقة " شتاء السخط".. ٣١
خلاصة الفصل الأول ٣٣
الفصل الثاني: مسارات تحييد الجيش في عهد حزب العدالة والتنمية...................... ٣٣
المبحث الأول: محطات الانكسار التركي في المسار الدبلوماسي الخارجي........................ ٣٤
المطلب الأول: عثرات طريق الانضمام للاتحاد الأوروبي.. ٣٤
الفرع الأول: عدم كفاية المنجزات للقبول الأوروبي ٣٥
الفقرة الأولى: منجزات تركيا الخارجية ٣٥
الفقرة الثانية: الأسباب العقائدية للرفض الأوروبي.. ٣٦
أولًا: خلفية تركيا الدينية.. ٣٦
ثانيًا: العلاقات المتوترة مع اليونان.. ٣٧
الفرع الثاني: فقدان تركيا لمقومات "الأورَبة".. ٣٨
الفقرة الأولى: الواقع الاقتصادي والاجتماعي.. ٣٨
أولًا: الأزمة الاقتصادية.. ٣٨
ثانيًا: التضخم السكاني.. ٣٩
الفقرة الثانية: الاختلال في شكل النظام الديمقراطي.. ٣٩
المطلب الثاني: تغيّر مكانة تركيا في ظل التحولات الدولية ٤٠
الفرع الأول: تراجع الدور الدولي والاقليمي لتركيا العلمانية.. ٤٠
الفقرة الأولى: ضعف ميزان القوى مقارنة مع الدول الكبرى ٤٠
الفقرة الثانية: إنعدام دوافع التوسع والتركيز على حماية العلمانية.. ٤١

الفقرة الثالثة: الفشل في التعاطي مع جماح الأقليات.. ٤١
الفقرة الرابعة: نفاذ فرصة استغلال المعطيات الاقليمية... ٤٢
الفرع الثاني: حاجة الغرب إلى تركيا بدور جديد ٤٢
الفقرة الأولى: قمة هلسنكي ١٩٩٩... ٤٣
الفقرة الثانية: أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١... ٤٤
المبحث الثاني: إنعكاسات التحولات الخارجية على الواقع السياسي التركي ٤٥
المطلب الأول: تصحيح المسار الديمقراطي.. ٤٥
الفرع الأول: الحزم القانونية للتواؤم مع الاتحاد الأوروبي.. ٤٦
الفقرة الأولى: حزمة التواؤم السابعة.. ٤٦
الفقرة الثانية: حزمة التواؤم الثامنة.. ٤٧
الفرع الثاني: آثار الاصلاحات وملحقاتها على المؤسسة العسكرية................................... ٤٨
الفقرة الأولى: الأثر السياسي لحزمات المواءمة ٤٨
الفقرة الثانية: التعديلات القانونية اللاحقة.. ٤٨
المطلب الثاني: تحليل الصراع الراديكالي بين العلمانية والاسلام المعتدل............................. ٥٠
الفرع الأول: تفوق الراديكالية التطويرية.. ٥٠
الفقرة الأولى: المرونة البراغماتية.. ٥٠
الفقرة الثانية: بث الثقافة التغييرية... ٥١
الفرع الثاني: فشل الجيش في التأقلم مع التحولات ٥٢
الفقرة الأولى: المرونة المتأخرة... ٥٢
الفقرة الثانية: الفشل في استغلال المعطيات الاستخباراتية ٥٤
خلاصة الفصل الثاني ٥٦
القسم الثاني: الكيان الجديد للمؤسسة الاستخباراتية داخل النظام السياسي ٥٧
الفصل الأول: التحولات الجذرية في العلاقة بين الحكومة وحركة الخدمة..................٥٨
المبحث الأول: إدارة المشهد السياسي مع ظهور الدولة العميقة الجديدة ٥٩
المطلب الأول: مسار التحالف بين الطرفين.. ٥٩
الفرع الأول: أسباب التحالف.. ٥٩
الفقرة الأولى: قرب غولن من الولايات المتحدة ٥٩
الفقرة الثانية: حاجة الطرفان المشتركة لبعضهما البعض... ٦٠
الفرع الثاني: قيام دولة عميقة جديدة ٦١
الفقرة الأولى: سرية التحرك داخل أجهزة الدولة... ٦١

الفقرة الثانية: التغلغل في المراكز الحساسة.................................. ٦٢
أولًا: البناء الاقتصادي والإجتماعي.................................. ٦٢
ثانيًا: البناء الإعلامي.................................. ٦٢
ثالثًا: الشرطة والقضاء ٦٢
المطلب الثاني: الاطاحة بآخر ركائز الدولة العميقة القديمة.................................. ٦٣
الفرع الأول: تحقيقات "إرغينكون" و"باليوز" ٦٤
الفقرة الأولى: محاكمات "إرغينكون" ٦٤
الفقرة الثانية: قضية "باليوز".................................. ٦٥
الفرع الثاني: إستعراض قوة الدولة العميقة الجديدة.................................. ٦٦
المبحث الثاني: دخول الاستخبارات في منعطفات العلاقة.................................. ٦٩
المطلب الأول: التباعد الاسلامي – الاسلامي ٦٩
الفرع الأول: الأسباب المتعلقة بالإدارة السياسية.................................. ٦٩
الفقرة الأولى: الأيديولوجية الدبلوماسية الخارجية.................................. ٦٩
الفقرة الثانية: التنافس على السلطة.................................. ٧٠
الفرع الثاني: تبني الحكومة لوكالة الاستخبارات ٧١
الفقرة الأولى: قراءة سيناريوهات مصير التحالف.................................. ٧١
الفقرة الثانية: الثورة الداخلية للاستخبارات.................................. ٧٢
المطلب الثاني: دخول الاستخبارات إلى المشهد السياسي.................................. ٧٣
الفرع الأول: دور الاستخبارات في بداية انعطاف العلاقة.................................. ٧٣
الفرع الثاني: دور الاستخبارات في إدارة التوتر المتصاعد.................................. ٧٥
الفقرة الأولى: تبعات التصادم الاسلامي – الاسلامي.................................. ٧٥
الفقرة الثانية: محاولة الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦.................................. ٧٦
خلاصة الفصل الأول ٧٩
الفصل الثاني: موقع الاستخبارات بالنسبة لسلطة إتخاذ القرار السياسي.................. ٨٠
المبحث الأول: التحولات الوضعية للاستخبارات عقب الانقلاب الفاشل.................................. ٨١
المطلب الأول: أثر محاولة الانقلاب على تحديد الرؤية الجديدة للاستخبارات.................................. ٨١
الفرع الأول: تحليل سيناريوهات الانقلاب.................................. ٨١
الفرع الثاني: إظهار التمسك بوكالة الاستخبارات.................................. ٨٣
الفقرة الأولى: تقييم أداء الاستخبارات عقب الانقلاب.................................. ٨٣
الفقرة الثانية: حساسية إحداث التغييرات.................................. ٨٤
المطلب الثاني: العمل على إعلاء الشأن الاستراتيجي للاستخبارات.................................. ٨٥

الفرع الأول: الدعم الشامل المؤسسة الاستخباراتية.. ٨٥
الفقرة الأولى: مرحلة البناء المادي.. ٨٥
أولًا: الاكتفاء الذاتي.. ٨٥
ثانيًا: الردع الاستخباراتي.. ٨٦
الفقرة الثانية: مرحلة البناء المعنوي.. ٨٦
الفرع الثاني: توسيع النطاق العملاني.. ٨٧
المبحث الثاني: القيمة الاستراتيجية المضافة للاستخبارات في الدبلوماسية التركية ٨٩
المطلب الأول: التقارب العام بين العمل الاستخباراتي وصنع القرار السياسي.................................. ٨٩
الفرع الأول: مقاربة للاستخبارات المعاصرة النموذجية ٨٩
الفرع الثاني: الشخصية القيادية لرجال الاستخبارات.. ٩١
المطلب الثاني: إعادة التموضع لدبلوماسية الاستخبارات في تركيا.................................. ٩٣
الفرع الأول: الفعالية الدبلوماسية لنموذج الاستخبارات التركية.................................. ٩٤
الفرع الثاني: الانعكاسات الإيجابية على مكانة تركيا العالمية.................................. ٩٥
الفقرة الأولى: الأدوار المحورية الواسعة.. ٩٥
الفقرة الثانية: الحافز المستقبلي للاستمرار والتطوير.. ٩٦
خلاصة الفصل الثاني ٩٨
الخاتمة.. ٩٩
لائحة المراجع.. ١٠٥
المراجع العربية ١٠٥
المراجع الإنجليزية.. ١٠٩
الفهرست.. ١١٤